

٢١٧٢
٢٠٠٠

شرح الخراشي على مختصر خليل ، جزء منه ،
تأليف الخراشي ، محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ
كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً .

١٦٦ ق ٣٦-٣٥ س ٢١٥ x ٢٠٣ سم

نسخة جيدة ، المتن بالحمرة ، حُطها مغربي
مقروء ، نصيح كما ورد في الأعلام . يبدأ بباب
ذكر فيه الأجارة وكرام الدواب ... وحتى باب
ذكر فيه الطرائف وهو علم المواريت .

٧٣١٥

الأعلام ٢ : ١١٨
الأزهرية ٢ : ٢٥٢

أ - المذهب المالكي
ب - تاريخ النسب
ج - شرح مختصر خليل

١١٥٤٧

١٤١٢ / ٧١٩

V410



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 ٧٢١٥ ق ١٥٤٧ ك
 الترتيب: شرح المراسي على فصوص صديقي (مردمها)
 العنواين: المراسي كبرية عسالة - ١١١ هـ
 المؤلف: ١٢ هـ - نقد -
 تاريخ النسخ: -
 نسخ النسخ: -
 عدد الأوراق: ١٦٦
 ملاحظات: -

يسمى الله الى حقن الدم
وخلص الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا

باب في بيع الاجارة وكيفية البيع والواجب
والمتعلق والله ورواها في بيعها في البيع

والاجارة ما هو من الاجر بعن الثواب والشهرة وفيها كسر الحقة وحكي فيها الضم ايضا
حالة الميرور قد غلب وضع العقالة بالكتب الضمان مع غير النجاسة والنجاسة والنجاسة بالبيع
لما كان التوفر المحلولة في النجاسة والبصاحة والنجاسة بالبيع مع من المحلولة في النجاسة
والنجاسة والنجاسة بالبيع مع من المحلولة في النجاسة والبصاحة والنجاسة بالبيع مع من المحلولة في النجاسة
حكاية عن فيه شبيب مع مرسى عليه الصلاة والسلام اني اريد ان املك احدى ابنتي هاتين
على ان تاجر في ثمانين جميع وفتش عن من قبلنا فاشترى لنا مائة درهم فاشترى لنا مائة درهم فاشترى لنا مائة درهم
عوضها وفتش عن من قبلنا فاشترى لنا مائة درهم فاشترى لنا مائة درهم فاشترى لنا مائة درهم
يقوله بيع منفعة ما امكن نفعه غير شريطة ولا حيوان لا يعمل بعرض غير نفعه عندها بعض
يتيقض بتيقضها بقوله بيع منفعة اخرى بيع الله ووات وقوله ما امكن نفعه اخرى
به ان الدار والارض قبل العقد المتعلق بها بعض الاجارة وانما هو كراي وقوله ولا حيوان
لا يعمل اخرى كراي الى واجل وقوله بعرض جن من اجن ابها شح وصحة بان غير ناشئ
عنها ليجز الفاضل والمساكنات والتيسير في بعض عابده علم العوض وفي بيعها عابده
على المنفعة وانما زاد بعضه بعضا في الحدة قوله تعالى اني اريد ان املك احدى ابنتي هاتين
على ان تاجر في ثمانين جميع لان هذه الصورة اجعوا على انها اجارة عوضها البضع وهو لا يتبع
قلوا انفسكم البضعة بعض لم يمت هذه الصورة من المحلولة في غير منعه وهو اجارة شريعة
وان كان نقدا فحسنة المنفعة ومنه ان في قوله بيع منفعة تتفرع الى الموهبة والبيع والبيع
اشهر لهما بقوله **قوله في البيع** وهو الموهبة والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
اليه بقوله **قوله في البيع** وهو الموهبة والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
تصورها لانها ما اذن على الرضى وان بعادها والمفارقة في شريعتي حجة عندنا في
الاجارة التيسير في شريعتي لان عقد عاقد هذا التكليف كالبيع وشبهه الاجارة كالتنفيذ
في البيع من كونه كماله امتنع عابده وقد راعى تسليمه معلوما ولا يرد كراي الارض بل يخرج منها
ويقتضاه ان **قوله في البيع** وهو الموهبة والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
ولا تنفع فيه الاجارة **قوله في البيع** وهو الموهبة والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
فيها في البيع كماله امتنع عابده وقد راعى تسليمه معلوما وقد راعى تسليمه معلوما وقد راعى تسليمه معلوما
وابيع البيع كماله امتنع عابده وقد راعى تسليمه معلوما وقد راعى تسليمه معلوما وقد راعى تسليمه معلوما
ان عني في قاعدة ابن الفاضل ان التفرع في البيع على الحلول والاجارة على التاجيل
وبهذا ايضا كمال المؤلف الذي معناه ان الاجارة اذا كان معين فانه يجب تعجيله اي لو لم يجر
العم بعد تعجيله المعتبر وان جازي بذلك فسد العقد ولو عجل بالبيع كما ياتي في قوله
وقد ثبت ان انتم عني في تعجيل المعتبر ولو عجلت الا ان يشترى في التعجيل في العقد
او يشترى او عاذه في قوله وكذا يجب تعجيل الاجارة اذا اشترى عند عقد الاجارة تعجيله
او جازي العادة في تعجيله في الاجارة في قوله في التعجيل في هذه المسائل لحي الله تعالى في البيع

منه الذي هو
منه الذي هو

الاول والاخير ولحي الامم في الشايع والثالث جازي في الاول والاخير بعقد العقد
الشاي والثالث كيفي على المتناهي بالتعجيل والامر بذلك فيهم ثم العقد في البيع الاول
مفيد بالاجارة اذا كان في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
تعجيل الاجارة اذا كان في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
بيانه ان ثمانية مضمونة لك بالاجارة **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
فيها انه لو شترى في الشهر لجاز الاجارة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
كفيع الا واجر لانه لما شترى في الشهر لجاز الاجارة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
انه لم يشترى في الشهر لجاز الاجارة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
فتم حتى لو شترى في الشهر لجاز الاجارة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
وقوله او مضمونة لم يشترى في الشهر لجاز الاجارة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
الاجارة او قبله ولا يتسبى في تعجيله في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
كان ذلك في الاجارة او قبله ولا يتسبى في تعجيله في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
وجدت الضرورة في ان يقول الا كراي ايج اياه لانه لو وجب تعجيل جميع الاجارة في الشهر البعيد
كلما وجب لضررت اموال الناس عليهم بسبب هروء المالكين بالاجارة والعقول قول المكي
اذا حلب التعجيل في المضمونة وحل المكي في الضرر وعدم التعجيل بدليل قول المؤلف في اختلاف
المستلزمين في بيعه المشتري **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
تجارة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
استبعاد بقا لانه ايجته في البيع الفضة المبيحة من الاصل لا حقة اليوم كما يشترى
به اول كلام الشارح وقوله عند المشايخ وانما ان تراض على شئ فيجعل به **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
ان انتم عني في تعجيله في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
انتم عني في تعجيله في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
ومحل البشارة المذكور الا ان يشترى في التعجيل او يشترى في الشهر لجاز الاجارة في ثمانية ايام
قوله في تعجيله في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
تج **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
واحدة في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
ويجوز فيها الاجل والماحوز في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
لا يجوز اجتماع بيع الاعيان مع الجعل في صفقة واحدة لعللة المذكرة بخلاف اجتماع
الاجارة مع البيع في صفقة واحدة فيجوز وفسوا كانت الاجارة في نفس البيع كماله
بائع له جلودا على ان يخرى زحلا البايح للمشتري في ثمانية ايام او كانت الاجارة في غير البيع
كراي لبايع ثوبا يد راحم معلومة على ان يشترى له ثوبا اخر وملا الشبه ذلك على المشتري
قوله في تعجيله في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
منه واشترى جاز ان شترى في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
وجهه في وجه كراي لبايع او الجعل على ان يخرى او الفسخ على ان يخرى او الفسخ على ان يخرى
كراي لبايع على ان يخرى في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
الاجارة في غير البيع جاز ان يخرى في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
على كراي لبايع او الجعل على ان يخرى في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب
بلاية لاجر في ثمانية ايام **قوله في تعجيله** في ثمانية ايام وكذا يجب

عليها اذ لم ينفذ الاجرة والابا الثاني دهائس الطبيعية والتمنية قبله قال له اخذها الى الدنية
بدنيا واما بلغت من الارض بعد ذلك فبجساده لم يجر للغير بالمسافة ولا بقصده لادانة جل
الضعيفة قال دار ذلك والتواهي انه يصدى بانه استغنى عنهما في الموضع البعائد لولنا عدم ربحها وقال
له لم تفتن صلا او استغنى في الموضع البعائد لموضع اخر بعيد الا انه امس وقوله ليها اريد
المسافة الدلول عليها بقوله لك اندهو غابة خلاف مبد وهذا للدلالة عليها بالغبابة الا دعى
تفتن في البعد او هو مرض العمد بما يلحق عود النعم على غير مذكرها **والاستغنى** في شئ الصدر
مضاف الى معقوله ومرض يفتح ابيح وهو اعم من قوله والتفتن ان العير المستاجرة ذابة او عبدا
او غير ذلك يجوز اجازتها لم استباح بغيره مدة تامة التراج وقية نزل مع قوله واراضه منين
لأنه في بعضه من مستغلة وان لغيره كالأرض بل هو انما لها هذا **فان** او **مستغنى** منعته **فان** كان
يباع شيئا ويستغنى منبعته مدة معينة ينفي بها الرتبة غالبها قبل المشتري وان يواجر بقامدة بعد
المدة المستثنى ليقض هذا المستأجر والمدة المستثناة صرح المؤلف بانها عام في الدار وسنن
في الارض وصح في الدابة يجوز ثمانية ايام لا جمعة وكما المتوسل ثم ان قوله والاستغنى في موضع عكف
على ما جاز وقوله او مستغنى عكف على موضع وقوله منعته هو من فوج على انه نائب الطاعل
بمستغنى لا هو اعم معقول **في** **والنفذ فيه** ان **لم يتجرب** **غالب** **شئ** **الغني** **الخير** **بالجوف** **يرجع** **للشئ**
المستأجر وللشئ البيع المستغنى منعته ولم يقل ليها بضم التثنية لان العكف باو فيجوز المرافقة
وعده معلو **النفذ** **شئ** **انه** **يجوز** **النفذ** **فيما** **اذا** **كان** **لا** **يتجرب** **في** **الغالب** **قبل** **تخليصه** **لم** **استباح** **في**
اولى **استباح** **اي** **بان** **كانت** **الرفعة** **يوم** **بغير** **هذا** **وعدم** **تغير** **هذا** **ولا** **اجاز** **وا** **اشترى** **الحق** **النفذ** **في** **العقار**
على ان يفضى الى سنين **ولم** **يجز** **والنك** **في** **الجيران** **الا** **في** **الدعة** **الفصية** **كحضي** **في** **ايام** **في** **وعدم**
التشبية **لكل** **سنة** **فان** **يغنى** **انه** **يجوز** **للمشتري** **ان** **يفسح** **في** **الرفعة** **سنين** **معلومة** **باجرة** **معلومة**
وان لم يفسح ما يجز كل يوم او كل اسبوع او كل شهر من الاجرة **في** **في** **الارض** **النفذ** **مسجود**
مدة **والنفذ** **اي** **ان** **نفذ** **شئ** **في** **بعد** **ذلك** **يجز** **في** **الارض** **لي** **ينفذ** **هذا** **مسجود** **امدة** **الاجارة**
اذا لا يفسح في الجحر الثاني كالباب اذا انقضت مدة الاجارة رجع النفع الى يده **اي** **بناء**
يعمل به ما قبله وترجع الارض الى الكفا ولو اراد المالك بقاء البناء في ارضه على حاله حبسها على يديه
على ذلك ولو اراد ان يبيعها على حاله حبسها على يمين مالك الارض على ذلك بخلاف ما اخذ
استغنى الارض بعد بناء بها مسجد لله فان النفع لا يكون لبيانه وبيانه ان يعله المسجد
اخر الله ان البناء خرج عنه لله على الثاني **في** **وعلى** **شئ** **في** **ميتة** **شئ** **في** **وذلك** **في** **يجوز**
الاجارة على شئ الميتة والدم وما اشبه ذلك واما على عمله **فان** **الانتفاع** **بها** **فما** **يجوز** **ولا** **الم**
يقول المؤلف على حمل ميتة وقوله على لحم ميتة متعلق بمحذوف معكوف على جاز
والنفذ **في** **راستحيا** **على** **لحم** **ميتة** **واغتم** **على** **الصدر** **محذوف** **والكون** **العمل** **جلو** **و** **را** **على**
على ما يميم واخذنا ذلك لانه ليس في البعث ما يصلح ان يعكف هذه اعليه **في** **والنفذ**
والادب **في** **في** **وذلك** **في** **يجوز** **الاجارة** **على** **الفصا** **ومعك** **ان** **من** **وجب** **له** **فصا** **على**
شئ في رتب عند المالك واصل المستغنى قانه يجوز ان يشترى من يفتنى له من غيره وكذلك
يجوز ان يشترى من شئ بورد له ولده او عبدا **واضح** **في** **الفصا** **لما** **الواحدة** **في** **على** **ان**
يقول لم ربحا لعل او غير ذلك من المقتات قانه يجوز ان يذل ذلك ومعل يعليه الفصا **في** **لا**
اجرة له كما سياتي في باب احتلال الدماء **في** **وعند** **خمس** **عشر** **عاما** **شئ** **انه** **يجوز** **اجارة** **العبد**
خمس عشر عاما **اي** **بالنفذ** **ولو** **بشئ** **واما** **الدابة** **بعد** **اجارة** **سنة** **ان** **تكون** **في** **بيع** **قبض** **بغاية**
ذلك الشهر فقال في هذا الاثر بالاجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا اثر له بامساك الدار
اي ان ذلك فيها جازي وغير تنفيذ الاجرة فيه بفتنى **اي** **يؤخذ** **في** **يجوز** **اجارة** **الدار** **ثلاثين**

[illegible]

ان الزرع ابيض من سقية الاصول التي انما هي من مياه ارضه ومنعهما ان عبد وشر راسه
يجوز ان يزرع الحبوب غير على جوار مياهه ومساكنه مفسدة على مساكن الاصول بقصور مفسدة
على مفسدة كماله انما الحبوب على الدونة حر ولا تعليم غل او دونه حبوب على السعد او دار السعد
كيفية كيفية الدية وتصدق بالكر او بقطعة التمر على الارض شريطة ان لا يجزى على تعليم
الغناء بالجزر ومثله، انما الحبوب كالعود والبر والبر ان شئت الملك على العود من حيث ثبوته على العود
وتحسين انما اذ اعني شيئا حتى وثقة وكذلك لا يجوز اجارة الجاهل على ان تمنع السيد فتح اذا
كانت الاجارة متعلقة بدمتها فيجوز له ان تمنع من يمنح السيد عنها ثمانية للضرورة وكذلك لا يجوز
للمسلم ان يكرى داره مثالا فيمنعها كنيسته او تجارة وكذلك يبعها لذلك فيمنع العدة او فتح جوار
بانت باستيعاب المنفعة او بعضها فيستظهر ان يصدق بجميع الكراء للبقاء وجوب الاجارة وبطلان
التمس من ثمن المثل في البيع بان يقال ما يباع من هذه الدار وهذه الارض لم ينفذها كنيسته او تجارة
مثلا فيقال خمسة عشر ثم يقال ما تنصرون لو بيعت لم ينفذها كنيسته ولا تجارة فيقال عشرة
فتصدق بالخمسة التي ابدت على ما رآه ابن يونس والراجح في بيع الكراء والبيع انما كان يعرف
للمكرى ما لا يكرى انما يكرى عليه حتى يكرى فذلك ان لم ينفذها بالكرى جميعه بخلاف الباع فانه ما يعود
اليه ما يباعه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاشتد ضرره والارض كالدار من ان ينفذها بالكرى
وفيها ينفذ في كراء الارض بالان ابدت كراء البيع والراجح في على هذا ان الدار لما كانت لا
يتمتع بها الا بعد بناءها غالبا فكان الدارهم الثا وفتح بمقابلة ذات الارض واما الارض
فانما يتمتع بها من غير بناء، فالمصلحة فيها هي الفسوخة بالاجارة حتى وانما تمعير كعتي
البيع في باب الكفاية شريطة ان الذي يتغير عمله على التكلف سواء كان بنفسه او غيره
واجب لا يجوز له ان يكرى نفسه فيه ومن باب اولى اعلى من رعتي الرعي بخلاف جري النعابة فان
الاجارة يجوز على عمله لانه بفعل النسيئة كذا وان غنصل الميت لم يتغير عليه قيمته لا يجوز
الاجارة عليه حر وغير متعلم ورضيع ودار وحائرت وبناء على جدار او يحمل ان لم يوصف
شريطة ان ذلك يلزم نسيئة حال العدة والاقصد قاما تعيين التعلم والرضع فلا خلاف حال التعلم
بالذكا والابانة وحال الرضيع بكثرة الرضاخ وقلته وكذلك يلزم تعيين الدار المكتبات والحائرت
ولا يبيع ان يكونا مضمونين في الدامة الا بالبد من ذكر مرصعهما وحده واهل وفرد ذلك ما يختلف به
لما جازي وكذلك انما الذي جدار البعني عليه بناء، فبالبد من تعيين فدار البناء وصحة وكونه بالضرر
او الحائرت وغير ذلك ويلزم ايضا تعيين الحمل انما الذي له كبر فيه ومحل لزوم تعيين ما ذكر من هذه
الامور ان لم يوصف والاكتفى بالوصف على التعيين وقوله ان لم يوصف راجع للجمع ولا كس
البناء على الجدار لا يكرى فيه الا الوصف وهو كراهي وعلى هذا ابقاؤه النجس في الرضيع وهذا
للذهب وذكر الشارح كلام النجس بفساد وقال النجس ثور وجوا من الرضيع من غير اختيار
رضاعه جاز عدا الاجارة عليه حتى ودانة الكوب وان غنصت تجنص ونوع وذكره شريطة ان
الدانة غير المضمونة لا بد ان تكون معينة اي متشاهدة مع الاشارة فان كانت مضمونة يلزم في
تعيينها ان الواجب تعيين جنسها كجمل اوابل او بخل ونوعها كبدون او عبي او بنت
او عاب وذكرها وانما تتصل قبله فان اكتفى بمكة دابة او معينة او دابة او معينة او دابة او معينة
كانت معينة وانما قال انما يكرى منك دابة او معينة او دابة او معينة او دابة او معينة او دابة او معينة
كانت حائرة متشاهدة ولم تعلم له دابة او معينة غير هذا ولا غيره جعل من الضمان الى التعيين الا
الاشارة فيها والوصف بهذا الباب يقع مقام التعيين كما قاله الشارح كان يقول دارك

البيضا،

البضار أو السوداء أو غيرها وكذلك لو قال أكنى منك التحصيل هذه الترتيب أو لتبين هذا الحديث
فهر مضمون حتى يقول بغيرك وحيث قد عطف الترتيب قوله أن لم توصف من هذا الدلالة
الأول عليه ثم أنه الحق المتفق إرادة الصف الذية الخيل والابل ونحو ذلك لأن الخبر المتفق
هر مكنى الحيوان والحق الترتيب وإراده بغيره لا ذلك الصف وهو البنت والعراب من
الجمال كقولك لراع أعى أخرى أن لم يفر الأبقار أو نقل ولم يشتر كما جاءه والأماجه
لست كما جى لخدمته أجم نفسه ثم حتى أن من استوحى على رعاية غنم كثيرة لا يفرى
على أكثر منها قليلين له أن يعنى معها غنمها إلا أن يكون معه راع يعنى به قوله كانت يفسر
قلم أن يعنى معها غنمها إلا أن يشترى عليه رعاها الأماجى معها غنمها كما يجوز وليس
قلم يعنى غنمها بعد الشئ فإن الما جازة تكون لى الغنم الأول وكذلك أجم الخدمة إذا جى
لنفسه من غير مستند جى يوما أو أكثر فإن الما جى تكون لخدمة الأول وإن شاء ذكر الأماجى له
وتنصف حصته ذلك اليوم متساوية قوله الأبقار راجع لقوله وليس لراع عن أخرى ويجعل
خبر أو نقل أن يعر د على الأولى ويجعل عود على الثانية كما البضار كما فى الما جى الأولى
نفسه وكذلك كانه يقتضى جاز على الثانية ولو كانت كثيرة مع وجود الشئ وهو عدم القوة وليس كذلك
وقوله ولم يشترى خلافه راجع لقوله الأبقار أو نقل ليدل على أنه مشارك أو قلت جاز له على
أخرى بل يشترى خلافه أى خلاف راعى أخرى بأن هكت أو شترى عليه أن يعنى معها غنمها
نفسه ولم يفرى من راعى الولد الأماجى ثم حتى أن الراعى لا يفرى من راعى مولدته الغنم إلا أن يكون
على يدهم ذلك وحيث لم يفرى معقلى رعاها أن ياتى براع معه لياغب راعى الأمهات إذا م فرى
ولاد هذا لأجل التفرقة لانهما خاصة برفع على قائم كقولهم فى الخبيص ونفس أخرى
والله بينا شراى بعمل بالعرف وجميع ذلك فإن كان عرف الناصر الخبيص على الخياص
والله بينا على البناء ونفس أخرى على المستاجر فضى عليه عند التنازع وإن كان العرف
على رب البيت المتصرف فضى عليه عند التنازع فإن لم يوجد عرف فذلك على رب
الشئ المصنوع وإليه أشار بقوله كقولهم والأبقار راعى ثم هو على المستاجر بل نفس
الأولى والأخيرة راعى الحصى فى الرضعى ويدعى عباره ونفس أخرى حتى ينعان أجم نفس
الرضعى يعمل فيه علم العرف بين رب الرضعى والدقيق فإن لم يوجد عرف فعلى رب
الدقيق قصور رعاها أن الرضى متلنات للكنى فيها بقوله رب رب الشئ المصنوع كقولهم
عكس إكاف وشبهه شراى العكس هنا حيث لا عرف أى قبله معكوسه الما جى
وهو شراى عليه أضخم من البذرة وشبهه من شراى جاع وغردك وهو راعى الما جى
المتابعة أن لم يكن عرف فعلى رب الشئ المصنوع وهو المكتبة وهنا على الكرى وهذا
حقيقة العكس ولو كان حيث لا عرف على المكتبة كما بهج الشارح لكان مضادا لما قبله
أى هذا عكس إكاف وشبهه كقولهم الشئ والمنازل والعلابى قرأه وكذلك
يعمل بالعرف فى أحوال الشئ والمنازل وقد ذكرنا فائدة بطلان العلابى التى يتنازع البطلان
المسلم للشمز ونحوه فبقوله وقد الشئ عكس على قوله فى الخبيص وكانه أعدل الجار البعد
أن لم يكن عرف فى الشئ والمنازل فكلايه من تعيينه وإما بعد الكرى وإما العلابى وما
معها إذا لم يكن عرف فلهما كلابى الكرى فلهما كقولهم وإنا أمته وكما بهج الجمل ويدل
المتكلم الجمل وتوحيده شراى أمته الترتيب ونحوه فجميع جمل العرف فإن لم يكن عرف
لم يكن الكرى جمل ذلك وهذا ليرجع فلهما تحت المكتبة فى الجمل من جى الشئ إلى العرف

[illegible]

اویچ

او يصح وتكون قوله في بغيته راجعا للكل وقد يقال انكسر يذكّر احداهما على الاخر ويحذف
الا ان يرجع الخ راجع لجميع المتبادر اليه الا ان يرجع النسخ المتماثل على حالته التي كان عليها
قبل المانع قبلي وكلامنا هذا تام المدة وسفك عن المتماثل ما يقابل ايام العهر من قضا
يجوز ان يتعطل على قضاء مدة العهر من لانه فسخ مائة المدة في مؤخره اذ قد وجب المتماثل
ما يقابل مدة العهر من الاجرة فيعطل في نفسه لا يتعطل في اللهم الا ان يكون في الاجرة
شيء يخالف في ذاته فيفسخ ثم في ثبوت الكراه يتعطل ولا يعود ان عت لما يلحقه من الضرر
بالصبي وانما في بين العبد والذات لا اختلاف السؤل ان العبد في الحضي والذات في الضعيف
ولو كان العبد في الضعيف والذات في الحضي لكان الحكم بينهما سواء وفيه في النكت ثم يتغير ان في
قوله ثم تصح بان نصب مكلف على من اذ هو مصدر وتقدره بخلاف ان في ذاته فيفسخ ثم تصح
بغير مصدر مؤول مكلف على مصدر في شيء **وحيث ان تبين انه صار** من اي وجه المتماثل
في فسخ الاجارة ان كلفه ان العبد الموجه صار ان لا يعاقب نوب الخبار كالبيع وقفا
حيث كان انسانا في خدمة في اذ هو متماثل اليك المتعطل منه فيه واما الواجب اذا رتبته
وغرد ذلك كما يتصلح الاجارة تبين انه صار كما اشار به في المسافات بقوله وان ساقته
او ان في بغيته ساقه لم يتصلح وليتبع منه وكما في بغيته قوله او في متماثل الخ
وفي شيء صغير عقد عليه او على شيء وفي الاصل عدم بلوغه وفي كل الضميمة
اي وذلك لتفسخ الاجارة في هذا الضميمة اذا ارجع وليه او ارجع سلعته كداره او ذاته او رقبته
وفي ذلك ان يظهر عدم بلوغه قبل انقضاء المدة وقد بقي كل الشهر وبقي الايام قبل مضيته المدة
لان النسخ للعقد على نفسه واما على سلعته **بما ذهب** اي الفاسد يلزمه فيعلم ما يلزم في سلع
للمبيع هو تلك سبعة **ويحذف** في شيء صغير مكلف مكلف على تلف اي وتبين
ان في شيء صغير **ومقتضاها** ان شاء الصبي وقول بعض مكلف على حين فيه نفي ما كان المؤلف
الياء وفي بعض النسخ كشيء بالكاف وهو تشبيه في النسخ وكذا في المؤلف ان الاستثناء
مع الاستثناء وهو مذبح التشبه وهو ضعيف **في كل شيء ثلاث سنين** في تشبيه
حكم المستثنى وهو الذي لم يفسخ عليه اي كساع سبعة اي كساع ثلاث سنين
وفي من مدة الاجارة ثلاث سنين من ارجع اربى بانه يعني فيها على حكم الاجارة اذا انتقل
في حال الرشد كان الولي معذ ما يجوز له **واما** **دهوق** ثلاث سنين وانما المدة في
ثبوتها وليس للولي ان يضي على نفس السبعية الا بعينه وانما ارجع السبعية نفسه فلا كلام
وليه الا ان يابى وكذا الكلام ان رشت لاني نصيبه في ذلك لا جعلي فيه وهو كقول الرشيد
ضاهي كمال المؤلف انه لا يعتد في السبعية في عدم رشد ولا في رشد حال العقد على سلعته
على نفسه لعينه بخلاف الصبي لان اسرطع بخلاف الرشيد **في ثبوت** **مستثنى** وفي
في ومات قبل تقيضا على الاصح في شيء ان الشيء اذا وقف شيئا على اولاده
بغية بعد حصة او بحد بعد بكن او على زيد وبعده على عم ورجل في الكسبة الاولى
يكن الاول ارجع زيد ثم مات الموصي وانتقل الى من بعده فان الاجارة تتصلح ولم ينتقل
في الاجارة وكذا في ولو كانت الباقية يسمي لانه في للغير وقوله وبوت الخ ولو كان المستثنى
في المدة في الحجب والاعمال كلام **تت** من انهما لا تتصلح بوث النسخ ان كلامه
ناكح في مستثنى وقوله وف **واما** **الحكم** **بما يلحق** **الماضي** **واما** **الحكم** **في** **ما** **شأن** **الي**
بغض امة الخدمة في **لا يباين** **الناكح** في مكلف على تلف **والصحيح** ان الموصي

ثم انما يتكلم في ذلك السنين فغير في بعضها شي انما انقضت تلك المدة وتبينها شي فانه يجوز ان
تكون بها من ربحها سنين مستقبلة فلو ان ان تسمى الغار من يطلع شي من ارضك الا ان يترك هذا
متغنى فوله وان لم يكن في الجوز من ربحها اولا وثانيا وثالثا باخ على ذلك لانه
ربما يتوهم انه لما كان الشيء في قبلي من كسب من الماتع بالارض فكلما جاوز استيجارها فقتولة
وارض الخ عكف على محمل وعلى نفعه كذا شي في سنين بالكاف يكون المقتى في ارض
سنين اية في جواز المقتى ان يكتفي ارضه سنين كذا انما صاحب شي بها سنين مستقبلة الخ اية
كلما جاوز لصاحب شي بها انما ارضه سنين مستقبلة الخ في الكلام تقديم وتأخير في سنين مستقبلة معقول
لما جاز على كذا السنين فانه يدل من سنين الاولى ان تلك ما حصة وهذه مستقبلة **ازرع** اياها كان
الذي في الارض زرع الفلك فانه ينكر الى تمام كسبه وليست ان تسمى ارضها ما دام زرع هذا فيها
ويجب **ازرع** بالي عكف على شي اية استيجار في زرع ارض زرع اية زرع الفلك في شي بالي
وبالكاف او بالي مع انه مبتدأ والخ في محذوف وهو من عكف الحمل اية جواز استيجار ارض سنين
ما زرع فكلما جاوز استيجار ارضه لغيره وتقييد بعضهم له بما اذا كان الى ارض يعلم انه يتبع في مدة
الاجازة ضعيف لان الزرع اذا انقضت مدة الاجازة لم يكن في ارض فلهذا وانما له في ارضه
بجفاف الشيء فان له ان ينامي الغار في بطنه كذا في الفلك اذا كان فيه شي فذا يد كان بمنزلة الزرع
وشى ككتفى من عارض في اية جواز في فضاء العزم ان كتنش في حاض عليه من مكي او مكي
ان يقتضى كنه على غير وجه في مكي ان الادار الوقوفة على الواف والمكورة على الكي وقسولة
او من ككتفى على كتنش في اية جواز بعد كتنش في اية جواز المكي ان يقتضى كنه على الكتنش في
مقتضى اية الادار والمقتضى في كتنش في اية جواز ما وهي اصطلاح ما وهي من بناها من كتنش في اية جواز
وتكسب من كتنش في اية جواز **او من ككتفى** في اية جواز المكي ان يقتضى كنه على
المكتنى ان يكسب الادار في كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
لدار هو كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ما انما قال كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
لانه صلب في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
رفع العقد على كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
وجب لاجل كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
على كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
وقال كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
لكن ان يقتضى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
يقتضى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
وهو انما كان في كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
التي لا يقتضى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
في السنة او كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ولا يحتاج الى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ما لم يكتفى في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ولم يغير ذلك في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
او لم يغير في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز

ولم يعبه

ولم يعبه كذا انما استباح ارضه لغيره فغير في بعضها شي فانه يجوز ان
تكون بها من ربحها سنين مستقبلة فلو ان ان تسمى الغار من يطلع شي من ارضك الا ان يترك هذا
متغنى فوله وان لم يكن في الجوز من ربحها اولا وثانيا وثالثا باخ على ذلك لانه
ربما يتوهم انه لما كان الشيء في قبلي من كسب من الماتع بالارض فكلما جاوز استيجارها فقتولة
وارض الخ عكف على محمل وعلى نفعه كذا شي في سنين بالكاف يكون المقتى في ارض
سنين اية في جواز المقتى ان يكتفي ارضه سنين كذا انما صاحب شي بها سنين مستقبلة الخ اية
كلما جاوز لصاحب شي بها انما ارضه سنين مستقبلة الخ في الكلام تقديم وتأخير في سنين مستقبلة معقول
لما جاز على كذا السنين فانه يدل من سنين الاولى ان تلك ما حصة وهذه مستقبلة **ازرع** اياها كان
الذي في الارض زرع الفلك فانه ينكر الى تمام كسبه وليست ان تسمى ارضها ما دام زرع هذا فيها
ويجب **ازرع** بالي عكف على شي اية استيجار في زرع ارض زرع اية زرع الفلك في شي بالي
وبالكاف او بالي مع انه مبتدأ والخ في محذوف وهو من عكف الحمل اية جواز استيجار ارض سنين
ما زرع فكلما جاوز استيجار ارضه لغيره وتقييد بعضهم له بما اذا كان الى ارض يعلم انه يتبع في مدة
الاجازة ضعيف لان الزرع اذا انقضت مدة الاجازة لم يكن في ارض فلهذا وانما له في ارضه
بجفاف الشيء فان له ان ينامي الغار في بطنه كذا في الفلك اذا كان فيه شي فذا يد كان بمنزلة الزرع
وشى ككتفى من عارض في اية جواز في فضاء العزم ان كتنش في حاض عليه من مكي او مكي
ان يقتضى كنه على غير وجه في مكي ان الادار الوقوفة على الواف والمكورة على الكي وقسولة
او من ككتفى على كتنش في اية جواز بعد كتنش في اية جواز المكي ان يقتضى كنه على الكتنش في
مقتضى اية الادار والمقتضى في كتنش في اية جواز ما وهي اصطلاح ما وهي من بناها من كتنش في اية جواز
وتكسب من كتنش في اية جواز **او من ككتفى** في اية جواز المكي ان يقتضى كنه على
المكتنى ان يكسب الادار في كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
لدار هو كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ما انما قال كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
لانه صلب في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
رفع العقد على كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
وجب لاجل كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
على كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
وقال كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
لكن ان يقتضى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
يقتضى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
وهو انما كان في كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
التي لا يقتضى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
في السنة او كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ولا يحتاج الى كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ما لم يكتفى في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
ولم يغير ذلك في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز
او لم يغير في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز كتنش في اية جواز

المالك ولو كان الصانع فيض المصنوع من ربه بكنية واليه انشأ بقوله **وان بكنية** والقسم في
بينه وبين المودع اذا افيض البديهة بكنية وادعى رد هذا اليها انه مبدى ان المودع قبض البديهة
على غير وجه الصانع والصانع قبض ما له فيه صنعة على وجه الصانع وكذا في المودع هذا في الصانع
وهو مخصوص بما لا يفيض فيه دعواه التملك ان كان على غلب عليه لان ما لا يغلب عليه اذا ادعى
رد له ليه قبضه فيقول ان دعواه تملكه موقوفة الا ان يكون قبضه بنية مفعولة للتوثيق كما في
باب العارية عند قوله كدعواه رد ما لم يفرج **وان ادعاه وقال شي من وزاد اخذ دبع فيمنه**
الصبي يغير او زادت دعوى الصانع عليها وان اخذت بغيره فان دبع الصانع فيمنه ايضا
ولا يغير المالك او اشترى كذا فيمنه ان الصانع اذا ادعى الاستصناع وقال رب الصانع بن شي من
كان اراد رب الصانع اخذ الصانع قبضه يد دبع اجرة عمل الصبي يمين ان زادت دعوى الصانع
على اجرة المذكورة وواجبة هذا السفوح الزايدة على رب الصانع وان اراد رب الصانع ان يضمن
الصانع كان دبع الصانع فيمنه التوثيق ايضا ليه بكنية على واحد وان ابر في المالك كان يملك رب
التوثيق او لا الله ما استصنع ويملك الصانع انه استصنعه ويشترى كافي في هذا بنية توثيق غير
معمول وهذا بنية عمله لان كل واحد منهما مدعى على صاحبه في التوثيق النصوب في ادعاه عايد
على الاستصناع المجهول من قوله استصنع وقوله شي من فيمنه المجهول ليشمل ما اذا
قال شي من غيرك او من فته منه والحكم واحد الا انه اذا قال شي من فته من غيرك كان من لا يشتر
اليه بذلك خوف رب التوثيق والالم يعاقب قوله واراد ان جعل مفعوله محذوا ليه واراد عدم
تعيينه بدليل قوله وان اخذت بغيره كان قوله اخذت بغيره مفعولا بغيره ولا يحتاج الى
حذف **وان جعل اخذت مفعول اراد كان قوله بغيره مفعولا محذوف** اخذت بغيره **والشيء الذي**
بالبيعة الاجرة والصبي بالبيع العمل ايد دبع اجرة العمل ولو قال فيمنه الصنعة كان اولي لانه اعم
من الصبي والكسب والبيع وكذا في الكسب الصبي به وان افران له بالبيع لا يضيع عليه
فيه الصبي به لان الاجرة في بيعه عمله والمصنوع **لان المصنوع في البيع والبيع في البيع**
تأ قال الملك قبل صبي فيمنه فيمنه ان هذا اذا اختلفت لست الصبي ايد خلع له بان قال
الملك امي تني ان الله يضمنه ارحام من الذي يملك وقال رب الصبي ما امرت ان تملكه بغيره اذ
كان هذا لا يتجلى ان يقال لصاحب الصبي ايد دبع له ما تملكه وهو المضمنه الارحام ان شئت
وخذ شريكك ملتوتا كان دبع له ذلك في الكلام وان ابي من دبع ذلك فيل للمالك اعم له مثل
صبي فيمنه ملتوت واذا اخذ ملتوتا كان ابي فيل له اتمه ملتوت لصاحبه ولا شيء فيكونان
شيء فيكون هذا المجرى للثلث وعدم وجوده في التوثيق بغيره ايد عينا فيكون ملتوت
على قول غير ابي القاسم بن علي الخفاف او ان لم يرض باخذ ملتوت فيكون ملتوتا على قول
ابي القاسم بناء على الرواية ويجب سائر وكذا في المودع فيما اذا ادعى انه صبي منه
واما اذا ادعى البديهة قال المودع للصانع كذا في قوله وان استصنع وقال ربه وبديهة وهذا انشأ
لهذا التملح **قوله والجمال يمينه** كذا في قوله وان استصنع وقال ربه وبديهة وهذا انشأ
بغيره في الصبي به يرجع الى الاجرة المتضمن ذكره **والعقسي** ان الاجرة اذا اختلفت اجرة وقال
رب المانع فد دبعته اليك قال المودع قول الاجرة مع يمينه انه ما يفيضه وكذا اذا اختلف
مع رب المانع الجمال في قبض الاجرة قال المودع قول الجمال مع يمينه انه ما يفيضه او لو كان ذلك
الاختلاف بعد بلوغ الغاية ايد البلد الذي تكثر به اليه لان يكون الزمى بعد تسليم التام ليه
قال المودع حينئذ قول المكنى وهو صاحب المانع يمينه لان يمين الجمال بينة انه لم يفيضه

واما المودع

وقال بن لا في بنية خلع الم

واما المودع بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
هذا ان المانع بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
لم يفته المانع بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
ثم ان المانع بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
على ذلك والكل والقبض بالعرف **قوله ان يمينه ليه قبضه** ان عدم الشيء
او قوله وان تغد شريكه ان الجمال وصاحب المانع اذا اختلفت بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
بيننا الى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
ويبدأ صاحب المكنى باليمين ان يبيع شي يفيض الكل ان عدم الشيء او بعد تسليم دليل يمين لا شيء
على الجمال يرجو عدمه ولا شيء على صاحب المانع يفيض متاعه ولا شيء يمينه ان يكون صاحب
المانع دبع الاجرة للجمال او لا يفيضه في قال الاول للجمال وفي انشأ للمكنى ولو حذف عدم مع او
وقد يفيض قل علم المكنى فيقال ان قل الشيء لكان ملتوتا لمدى من الاختصاص لا يستفاد حكمه من
اذا ادعى المكنى من قوله او قل بالاولي ثم انه لا يفيض هذا الى دعوى شبيه كما دل عليه الحكماء في التوثيق
وهذا تفصيله فيملا بديهة وهذا على اصل ابي القاسم في اختلاف التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
السلعة وتليجها بغيره بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
هذه المسئلة المبدى ابي لا يفيضه بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
اجر بنية في المدونة قال ايد هذا المكنى وان اراد البديهة المخصوصة **قوله والبيع فيمنه** فيمنه ان
يعدم الشيء ولا فيل بن كذا او بلغ الغاية التي ادعاه المكنى قال المودع قول المكنى ان اشته خاتمة قسوا
نقد المكنى او لم ينفذ وانما ان اشته بغيره بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
قانه يفيض ويبرم الجمال ما فان الا ان يفيض الجمال على ما ادعى فيكون له حصته المضافة بديهة
برفته على دعوى المكنى ويفيض عنه البديهة ويضمنه التوثيق ان التوثيق في تمام لانه مع موات البيع
القول فيه المكنى اذا اشته بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
ما فان الا ان يفيض المكنى بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
وان تغد لشركي الاول اسفاهي قوله في المضافة بغيره لانه موضوع المسئلة والتفتي ان المكنى
والمكنى اذا اختلفت بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
سبي المكنى او بلغ بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
مع وان تغد المكنى ان يفيض بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
قوله وان تغد لشركي الاول اسفاهي قوله في المضافة بغيره لانه موضوع المسئلة والتفتي ان المكنى
على دعوى المكنى **قوله والبيع فيمنه** فيمنه ان التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
وانما صرح بالعقسي لانه ليس بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال التوثيق بغيره ايد اعمى الا شبيه مع فيقال
بديهة المضافة ويفيض المكنى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
بالمائة المكنى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
ذلك في اخذ الجمال من المانية بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
لان يفيض المكنى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
لان يفيض المكنى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
يكنى التوثيق في المكنى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من
وتكون له المكنى بديهة تقليم الاثنية يوم او يومين او ما ضرب منها لكان القول قوله بغيره يعلم من

ويقولون غير ذلك من علمه الشافعات والفرق في قوله في قوله به فقال ابن عوف مامعنا انه
به خوف نفق عظم الجحود او انهم يقولون اني انت بعد الابن فلك عمل كذا او خدته شمر اقله جعل
وان كان ما سد الجحود بعوض والعرض حقيقة العروضة للصحة والعوض اذ كان كذلك ان التعريف
للمهية الجحل الحلل القابل للصحة والعوض ولو اقتص على قوله غير ذلك من علمه حاجته على
معرفة اخرى ام الشافعات والفرق لك انهم غير من عكس في حال حاجته على غير ذلك فاجل بعكسه
كان صورة النفق المذكورة من الجحالة العارضة وقد شاركت الفرض فيما خرج به ان عوضها
نقل عن عمل الجحل فتكون غارضة والفصوص قد خولها وان كانت جالسة في ادبه لتدخل الصورة المذكورة
وتعريف علمه عارضا على عمل ادمي وغيره كذلك وتغير عوض من صفته انه غير اخوة عن عمل الجحل بسبب
عمل فاعله قد دخل صورة الجحالة العارضة ان عوضها غير ذلك عن عمل عاملها بل اخذ عن عملها
لا بسبب عمل عاملها وقوله لا يجب الاقامة الملة صفة عوضا لغيره موصوف بكونه لا يجب الاقامة
فيخرج بذلك الاجارة بالادنى ان عوضها يتبع على قدر العمل في **قوله الجحل بالفرق ام اهل**
الاجارة ثم اجمعت عقد الجحل كائنه وحاصله بنسب النام اهل الاجارة معاملة مملوك والى اهل الاجارة
المشاهل لياصل العقد الاجارة وتقدم انه احل عاقد الاجارة على البيع وتقدم في البيع ما نصه
وقوله عاقد في البيع لا يشترى في ذلك وفيه تكليف الخ وقوله **قوله الجحل** اي عوضه مملوكا وانما
اقتصر على الجحل لانه الذي يتبع منه جالسة في يوم العقد بعد شتر في الجحل وانما الجحل له كما
يتوجه عليه لافضل ولا بعد بتوضيح جالسة في يومه وفيه يد مع اعراض ابن عوف وقوله **قوله الجحل**
المراد بالجحل الاول العقد والفرق العوض وانما التبعي بشتر في الجحل عن شتر في الجحل لانه
ان ما كان شتر في الجحل كان شتر في الجحل له ولا يشترى في الجحل من غير الجحل في الاخر والافضل
جحا وعكس يكون قوله بالفرق ام الخ شتر في الجحل له ايضا ومن شتر في الجحل ان يكون فيما يجزى
مكانه فان علم احد هما مكانه فان ذلك لا يجوز فان علم الجحل مفك وجعل العامل قبله الاكثر
من الجحل وراعي الشتر وان علم الجحل لم مفك جالسة له وقيل ان ابن القاض في العينة لم يقد
تعبه **قوله في العقد السابع بالفرق** ثم في ان العامل اذا تم العمل بالفرق الجحل والاجارة
يستحق شيئا وكان القياس ان يجرى على علم جسي على الاجارة وجازات السنة في حصة ترك عمل
لم يتم في الجحالة وبقيت الاجارة على حالها **قوله الشتر** هذا تشبيه بانه لا يستحق فيه
الاجرة الا بالفرق وهو اجارة لاجلته كما يشترى به انتعش في ان **قوله في المدونة** من اشترى سبعة
قفر في ثلثي الكسبي وملك ما يملك من كسبه وغيره جالسي الى ربه واري ان ذلك على الباع
وقد جازته تشبيه بانه لا يستحق شيئا الا بفرق العمل وفقط بلفظ جعالة او اجارة
مضمونة على بكاغ وادخلت الكلاف ما اشار اليه ابن الحاجب ونصه مقارعة الكسب
على اليه والجلع على حصة الفدان والجلع على استعراج الما تعريف شدة الارض وتعد
الماء وكذا الصيغة في دين الجحل والاجارة **قوله في المدونة** في هذا اذكر ان شتر الارض
وزاد المخارسة وهي ان يعرض الرجل ارضه لغيره في بيعها بعدد اسلافها فاذا بلغت كذا
وكذا كانت الارض والاشجار بينهما فان وكل هذه البروع مختلفة فيها وسبب الخلاف
في جميعها في دهالين العقدين: **قوله في المدونة** في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا
من الاجارة المصلحة الحرام وانها من الجحالة ولا يفسد ان الاجارة على الباع مضمونة للجحل
بام الاجارة فيه لا يستحق الا بفرق العمل لانه لا يلزم من استعراجهما في هذه التوجه استواءهما
في غير ذلك الاجارة على الباع لانه لا يفسد بفرق الجحالة وتبقى شتر على ان لا يفسد

في مد اوقات

في مد اوقات التي يرضى الجحالة وتوجه في هذه الامور من الجحالة والاجارة لانه لا يلزم للعامل شيء
الا بالفرق شتر الجحالة والفرق ان كان الاول ثم كل غير العمل يكون للامر بحسبه شتر
الاجارة وقوله تعريف شدة الارض وتعد الماء البيل للصاحبة وهي غير جسي في الشتر بجمعة حتى
قوله في المدونة في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة
اي جحل التمام لا يستحق شيئا الا ان يشتري ربه او يباع من يبع عمله فانه يكون للامر بنسبة عمل
الفرق اي نسبة ما اخذ الشتر في قدر عمل الاول او اقل او اكثر لان الجحل قد اتبع بل عمل له الجحل وشر
ان يجعل للامر بنسبة على عمل خشيته مثلا الى موضع مملوك قبلها نصف الكسبي وقوله
يجعل الاخر عقره دراهم مثلا على تليقها نصف الاخر فان الاول ياخذ عقره لانه الذي يربو
يجعل للامر لما استخرج نصف الكسبي بعقره علم ان قيمته اجارته يوم استخرج عقره ولا يقال
قد رضى ان يجعلها جميع الكسبي بنسبة فكان يجب ان يعصى نصها والمخافة جارية في
الجحل وغيره **قوله في المدونة** لكان عقد الجحالة مضمنا من جانب الجحل له بعد العمل قبل
تركه لان عمل نصف الصاحبة كان تركه له ابدا لا للعقد من اجله وصار الشتر كذا في ما بيننا
لما يستحقه الاول جعل الجحل الاول بنسبة اقتباعه بالشر ثم انه لا يفسد لغيره يستحق
ايه او يباع على اولى به بها بنفسه او غلامه في قوله بنسبة الشتر اي قبله من الامر بنسبة
عمل الشتر لكان له بنسبة قيد في ذلك ما اذا عمله مجانا ولو قال الا ان يتم العمل لكان
اشترى ثم ان الاستشترى يرجع لكره الضيق ولما قبله كما هو ظاهر كلام المؤلف كذا في الخارج
لانه غلام ما يبيعه ككلامه في التوضيح ومن وافقه من انه راجع لما قبل كراي وايضا جرحه
لكراي الضيق وعليه قراضا من كراي الجحل كمنع قفر في الشتر الكسبي وذهب بعض الفصح
ويضي البعض قراضا على ما يفي فان التناول كراي ما يفي الى عمل الفرض على حسب
الكراي الاول لا بنسبة الشتر بل بغيره كراي ما ذهب بالفرق وكذا الروي الكسبي في نقل متاعه
بعد بلوغ القاية فان عليه جميع الكراي **قوله في المدونة** في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة
له يستحق الجحل على الجحل اذا اتى بالعقد لاني الى ربه ولو اشتهق شخص بغيره فيل
ان يبيعه ربه لانه هو الذي ورثه في العمل ولا يرجع الجحل بل الجحل على المستحق عند ابن
العقائد وهو المفسر وهو من الخطة في استحقاق الجحل **قوله في المدونة** في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة
اتى بالعقد الابن قيات عبيد قبل ان يفسد ربه فانه لا يستحق شيئا من الجحل لعدم
تمام العمل كما لو ركب العبد وانما موته بعد ان اسلم له سيده فانه يستحق الجحل بتمامه
ومن العلوم ان حقيقة الموت عرض بقاء الحياة او هو عدم الحياة فاذا اسلمه منه موصو
المفان لم يعد اسلمه حيا وقد امكن احكام منعوه المفان حكم الحي في بعض المسائل والفرق
بين الاستحقاق بالحياة وبين موته ولعله عدم النفع بالحياة وايضا الاستحقاق يحصل
عن عدا من المالك في الجملة بخلاف الموت والظاهر بان العقد والاسم والغصب كل الموت **قوله في المدونة**
قوله في المدونة في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة
اذ لو قدر من يبيع فيه لا يفسد ان يفسد قبل تمام العمل فيذهب عمله بالكلية الا ان يكون اشترى
عليه ان يترك العمل متى شاء فانه يجوز في الجحل بغيره في قوله لا يشترى
ترك متى شاء مستثنى من معصوم ما قبله **قوله في المدونة** في هذا اذكر ان شتر الارض وكذا في المدونة
فلما كان العقد غير جاري عند عدم الشتر واجبة بان الجحل له عند عدم الشتر
دخل على التمام وان كان له النكر وعينه قفر وفروى وأما عند الشتر فقد دخل

في بنيه دون بنات بنيه وأما حبة إلى جبل لبعض أواده ماله كله أو حله بغيره وفيه
أيضا أن يعصى ماله كله لا واده ويقسمه بينهم بالمسوية أن كانوا ذكورا وإناثا وأن
فلهم بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز وتحصل بكمال الوفاء على الذكور دون
الإناث على ما مضى عليه المؤلف ماله يترك بحته حاتم ولو ما كليا حيث لم يكن جائزا أو
جائزا لأن الحاكم إذا حكم بقول ولو شاء لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة
بيها سبعة أفعال **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة** قبل عام فترى في أن من حبس دار
سكناء أو غير ذلك ماله غلة على مجبوره أو غير ذلك من غير أن الوفاء عاد لسكناء
بعد ذلك فإن كان عودا لها قبل مضي عام من يوم التخييس فإن ذلك يبطل الحبس
وإن كان عودا لها بعد مضي عام فإن ذلك لا يبطل الحبس لأنه المدة التي يقع بها المشهور
فقد انقضت إلا أن إذا عاد للمحبس فإنه يبطل ولو كانت حيازة التي تسمى بقوله تعالى
فإنها من مغبوضة وهذه الغنم الكتاب وغنوه ما لا غلة له فإنه لا يبطل الوفاء بعد ذلك
حيث صرف في مزارعه ولو قبل من عام كما في بقوله أو عدا الم معكوف على شيء مقرر
أي أن وقع على معصية أو عدا أي وعصل مانع قبل أن يجاز ثانيا والالم يبطل ويجاز وأن
عاد بعد عام وعصل مانع فإن كان الوفاء على غير مجبوره لم يبطل لأنه حيازة حرة فاقصة
وعلى مجبوره بطل إلا في المسئلة الثانية وهي قوله لا المجبوره إذا اشهد وصرف الغلة له
ولم تكن دار سكناء فبعض قبل عام فيه تفصيل وما مني من أنه إذا كان على مجبوره فيبطل
هو أحد قولين والآخر أنه لا يبطل قال المنكس وهو المشهور وقال ابن الموارز أن
كان الحبس عليه صغيرا بطلت وأدعى ابن ناجة أن مقابلته شاة وبعدها أنه شاة
نقض **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة** قبل عام فترى في أن من حبس دين وف
وفاء على مجبوره ولا يذره بل الدين قبل الوفاء أو هو قبل الدين فإن الوفاء يكون
بالحكم وبيع الدين تفريضا للواجب على التبرع بقصوده أن كان على مجبوره فبذلك
المسئلة بطلت كما في الترضيع وأما بطلت هذه والحال ما ذكر لضعف حوزهم لأنهم يقولون
قد حوزنا مجبورا إنما إلى الآية ولحقه الوفاء الوفاء للمجبر عليه أجنبي من الدين
الآب في محنته لمح الوفاء كالمولد الكسب والأجنبي إذا حاز لا يفسد على الحبس بحتمه
قائه في التخييس وغير ذلك من غير أن ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة
الحكم كذلك إذا وقع الوفاء سابقا على الدين وجهل بطلان الحيازة على الدين
وقد لا يبعد ما ذكره المحقق في قوله ولا يشترط التخييس **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة**
بشرط أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة قبل عام فترى في أن من حبس دين وف
بعد موته وكذا يك يكون الوفاء كله بالحق إذا أوفى على نفسه وعلى غيره ولم يجز
عنه قبل موته أما أن جيز عنه قبل موته فإنه يبطل الوفاء بغيره ويصح ما
الشرطيك ويصح حوزة الشرطيك في حصته وبقية حيث تعينت كان يوفى داره على
نفسه وعلى شخص على أن له أحد يملك معيته والآخر الأخرى فكلما الولد في
بكمال الوفاء بالنسبة للخصم الوفاء على نفسه وشملت عن الحصته التي للشرطيك
فتجوز على مقابل الباب فإن حصلت حيازة قبل المانع صح وأما ما قولهم أن البصقة
إذا جمعت حكما لأوحي أما تنفذ كل ما خاص بالمعاصرة المالية بالبيع والشراء

قلو وف

قلو وف على نفسه ثم على غيره فإنه يرجع بعد موته حبسا للورثة **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة**
ناه فيه فيجب إليه وحصل مانع للوفاة والاصح الوفاء في أول عين كسبي وف
عقبة ولو سبها فترى في أن من حبس دين وف
معصية والتخييس وبطل أن وقع على معصية وبطل أن لم يجز كسبي ويصح حكمه
بالعنى على معصية أي وبطل على معصية أو لعدم حوز كسبي والتخييس أن الوفاء
إذا كان على كسبي ولم يجز قبل موت الوفاء أو قبل فله أو قبل مرضه الذي مات
فيه فإن الحبس يبطل وهو كان هذا الكسبي رشيده أو سبيها فله هذا ما بلغ عليه لا
حوز الشعيبة صح قبلها الغلبة البعوض أي فإن حازة الكسبي ولو سبيها محجور عليه
على اللذهب وأحيى أن لم يكن محجور عليه إلا أنه محل وفاء وقوله **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة**
عكس على كسبي أي أول عين كسبي وبطل قبل موت الوفاء وغنوه فإن الحبس يبطل لعدم
الحوز والمجوز حتى بعد واد الحق وكذا هو الحال المؤلف أن حوز الصغير لا يعتد بخلاف
الراجح كما يظهر من كلام جمع وأنه يصح حوزة **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة**
تخييس أن من وف مشجدا أو فخره وما أشبه ذلك ولم يزل واضح اليد عليه إلى أن مات
أو إلى أن بلغ بل أنه يبطل وحوز المصاحف والفناحي والمراجل والأبارير مع الحبس فيه
عندنا وقيلته بينهما وبين الناصر فإن الخلية فيما ذكر حوز حكمي وقيل فله حوز حكمي
فقط الم معكوف والم معكوف عليه بهذا الاعتبار فكيف يقال حيث كانت الخلية فيما
ذكر حوزا كما يصح عكسها على ما قبلها لأنه من عكس الخاص على العام وهو لا يكون كعكسه
بأنه بل بالوفاة **قبل فله وموته** فترى في أن الحيازة التي هي شرطي في
صحة الحبس إنما تكون قبل حدوث هذه الأمور للوفاة والمشر إذا بالجليل إذا حازة كسبي
باب الذهبية والتخييس بالبحال عدم الفاعل ما عدم أمضا ذلك حتى الغلبة في الأول ولو
الورثة في الأخير بقصوده قبل فله من المراجع للجميع والتخييس فله وموته عدا على
الوفاة وبمرضه عدا على الموت أي ومريض موته وهو لا يكون كذلك إلا إذا اتصل به وما
يحتاج إلى تفصيل المرض بالموت لأن عود النجس على الموت يخفى عن التخييس **أولها أن لا ينفذ ما عدا السبل المستثنات والمثناة**
إذا اشهد وصرف الغلة له ولم تكن دار سكناء فترى في أن من حبس دين وف
وهو ماله أوفى على ولده الصغير الذي في حجره أو الصغير أو الوصي على تيمه فإنه
لا ينفذ في حوز الوفاء حوز الحبس بل يترك فيه الحوز الحكمي وهو ما كان الحكمي
الآب أو الوصي أو الفاعل من قبل الحاكم فيصح الوفاء ولو كان تحت يد الحاكم التي موته
أو إلى فله أو إلى مرضه الغلة من حيث لا يرى الصحة تكون بشرط ثلثة الأول أن
يشهد الوفاء على الحبس قبل حصول المانع وأيد من معارضة البيعة لذلك
الاشهاد كما يكره في الوفاء لأن المنازع للموقوف عليه إنما الورثة وأما الغنم
ولا يشترط أن يقول عند الاشهاد على الوفاء رعت يد الملك ووضعت يد
المجوز وغنوه ذلك بقصوده اشهدا على الوفاء على الحيازة فإنه لا يشترط الشرطي
الشاة أن يصرف الوفاء الغلة كلها لمصالح المجور عليه بلوصيها بمصالح

بنفسه لم يبع الوصف بقوله وصف الغلة اي ثبت انه صرف الغلة على المحرور او احتل
 صرفها كما يقع به ما نقله بعض احوال عن ابن زريق وقوله وصف الغلة اي كلفها او جعلها
 فيها على الهيئة المشار اليها في بابها بقوله ودار سكنه الا ان يسكن اقلها ويكون
 له الاكثر وان سكن النصف بكل ففك والاكثر بكل الجميع التفسير الثالث ان يكون
 الموقوف غير دار سكن الوافق واما دار سكنه فبانه لا يبيع وفيها على محذور الا
 بعد مشاهدة البينة لها جارية من شراغل المحرور كى كذا هي انها اذا كانت دار
 سكنه يمكن الوقف بملكها وليس كذلك بل يبيع على الهيئة كما من التبعيل بين
 ان يسكن الكل او الجمل او الاقل وفيهم من قوله ولدا الصغير انه لا يجوز لولده الكثير
 وهو كذلك ان كان رشيد او فهم منه ان جارية الام ما جازته على ولدها على معتق
 الا ان تكون وصية وهو كذلك كذا النص انتم الوافق او على وارث بموت ماله
 يبيع ان الوقف على الوارث في مرض موت الوافق باخل وشواء حله الثلث اياه لانه
 وصية وقف على بعض الورثة او على جميعهم والوصية للوارث باخله كان صح
 الوافق بعد ذلك مات مع الوقف كما الوقف في عتقه **في الامعياض من**
ثلاثة فكميات الورث ثم هذه المسئلة تنقسم الى اربعة وهو عده حصة وقف الميراث على
 ورثته في مرض موته وقوله المسئلة تنقسم عندهم بمسئلة ولدا الاعيان والمعتق
 ان التمسك اذا وقف في مرض موته على ورثته والثلث بحله وعقبه بان
 قال هو وقف على اولادك واولاد اولادك وداريتهم وعقبهم فانه يبيع حينئذ ولا
 يمكن ما ناب اولاد الاعيان لتعلق حصة الغي بالوقف ما ان اولاد الاعيان اذا
 ما نازح الوقف كما اولادهم قبل ادم الوقف على هذا الوجه كان ما ياب
 اولاد الاعيان وفيما لا ملك او يخذل المذكور مثل حصة الانتيس واليه اشار
 بقوله فكميات الورث ويدخل في الوقف جميع الورثة وليس كذلك بالمال
 فقال كذا ثمانية اولاد في قوله الامعياض من الورث على المذهب يبي
 ان يوقف ماله غلة او لا وقوله حصة من ثلثه حصة كل من للتعدية فيكون
 الكساح صادقا باستغناء جميع الثلث اية حصة من الثلث لا ياب عليه ويصح
 ان تكون للابنة او لا يبيع جعلها للشيخ لا يقتضيه ان لو استغنى عن الثلث
 لم يبيع وليس به ادواتا فقال يبيع ان لما اشار الى انه ليس به ايا حصة
 بل هو الميراث بكونه المذكور مثل حصة الانتيس واما الرقاب فبانتهم
 في هذا تصرف المالك بل هي وقف وزجج من جمع الوافق **في ثمانية**
اولاد واربعة اولاد اولاد عقبه وورثته واما فقد حلت فيما ياب اولاد
واربعة اصباعهم لولد الولد وقف ثم في حصة انه اذا وقف في مرض موته
 على اولاده لصلبه الثمانية وعلى اربعة من اولاد اولاده وعقبه بثلثه يبيد
 الظرف بان قال هو وقف على اولادك وعلى اولاد اولادك وعقبهم فان التعقيب
 شره حصة هذه المسئلة كما في الترضيع ثم مات وخلف السبعة وورث اولاد وورثة
 فان الوقف حينئذ يقع على سبعة منهم لا اولاد الصلب الثمانية ثمانية

انهم

انهم هو يديهم على ان المذكور مثل حصة الانتيس والكونه وفيما لم يكل ما ناب اولاد
 الصلب لتعلق حصة غيرهم به فتدخل الام والاربعة وحينئذ من الورثة فتأخذ الام
 سدسها ارثا وتاخذ الاربعة ثلثه ارثا ثم يفسد الباقي بين الاولاد الثلاثة واولاد الاولاد
 الاربعة اصباعهم وقف المذكور مثل حصة الانتيس وهذا هو قول ابن الفارض وهو
 المشهور وقوله اذا كانت حاجتهم واحدة والا بعلية قدر الحاجة فانه لا يبيعون ومحمد
 ابن اللواتي يبيع في امه وعقبه اصباعا ويكون في الكساح حصة تفدي ثمانية اولاد
 واربعة اولاد اولاد وقف عليهم وعلى عقبهم ويبيع في امه بعد ما اصباعا ثمانية
 اولاد واربعة اولاد اولاد والحال انه قد عقبه ولعل ثلثة تصير في الورث بقوله وورث
 حيث لم يفل وام وزوجة البعد لذلك انه لو ذك ذلك بالجمعي اقتضى انهم من الموقوف
 عليهم ولا يحرر ذلك لانها انما عا فيها اولادهم ان التمسك يقتضي ذلك فان لم يعقبه
 بان قال على اولادك واولاد اولادك وعلى اولادك وعلى اولادك وعلى اولادك وعلى
 المسئلة على حصة من الميراث الموقوفة لما ذكره المؤلف ان الوقف في الرقي في الميراث المذكور
 بشرطه يفسد ابتداء على سبعة عدد اولاد الاعيان واولاد الاولاد ثم تغيب الثمانية
 اية اولاد الاعيان المذكور مثل حصة الانتيس وتدخل فيها الام والاربعة فيفسد
 ذلك من اربعة وعشرين فيخرج السدس نصيب الام من ستة والتم نصيب الزوجة
 من ثمانية وثلاثة عدد ان متراجعا بان بالنصف فتضرب نصف اربعة في كامل
 الاخي باربعة وعشرين للام سدسها اربعة وللزوجة ثلثها ثمانية يبي
 سبعة عشر لا تنقسم على ثمانية ولدا الاعيان فتضرب عدد دروسهم
 في اربعة وعشرين اصل المسئلة باثني عشر فيقول من له شيء من اصل
 المسئلة ياخذ مضمرا وياخذ ثمانية عدد دروسهم اولاد الاعيان بثلث اربعة في ثمانية
 باثني عشر وللزوجة ثمانية في ثمانية بثلثة يعني يبيع واحد وخمسون لكل
 واحد من اولاد الاعيان سبعة عشر **وانتفض الغنم بدو ولا لهما**
ثم في حصة انه اذا حدث ولد او اكثر لواحد من الميراث فقل الغنم تنتفض
 ما تحق كذا من سبعة فصارت من ثمانية وقوله انما الاغصاف فيه
 ثم تنقسم المختلف فيه بالمتبع عليه بقوله **تسوية** اي كما ينتفض الغنم
 يموت واحد من اولاد الصلب او يموت واحد من اولاد الاولاد **على الف**
 من قول ابن الفارض وهو مذهب المدونة ولذا ان في الكساح ليجتنب
 الخساف بل بعدد على فاعده الاكثرية قبل الامات واحد من الاولاد الاعيان
 قبل الغنم من ستة لهم سبعة من خمسة للام منهم السدس وللزوجة
 منهم الثلث والباقي يفسد على ثمانية الاثني عشر فيبين من اولاد الاعيان
 وعلى اخيهما التي فطلت فانه يبيى بذلك تفديا ولا كن نصيبه لورثته

معضوضا على العايش وكذا الوصيات ثلثا بقلومات أواد الأعيان كلهم رجع الجسد
جميعه لولد الولد وقبل ما يد الإرجعة والامتنع عليه في الحقيقة لانه أخذ إلى وجبة
والامتنع لانه كان قبل الولد وان كان الميت من ولد الولد صار واد الأعيان النصف
والاد الأعيان النصف وقوله في معنى الذي مات بالذكي يورثه منه ان النصفه العلية
لا تجب الامم عنها جفت ثلثا بقلومات أواد الأعيان رجع الجميع من اثلا فيستحقون
به انتفاع الملك جان انضوا ايضا رجع من ارجع الاحبار من ثلثا في قوله ورجع ان
انفصل لا في بغيره عصبة المحييين **في النصف والامتنع** في النصف على موته اي ان
زوجة الواف او ام الواف اذا ماتت واحدة منهم جان الفضة لا تنقص ويكون
ما يد من ماتت منهي وفعل على ورثتها وكذا الوصيات وارثها ابد اما بغيره ورجع
الاعيان اجد بقلومات بغيره ورجع ورثته يكون نصيب من ماتت منهي لبنت المات
في قوله في النصف والامتنع في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
ولد الواد الاعيان او واد الواد جان ان زوجة الواد بد خكان في النصف الحاصل
بغيره من ذكي وقوله **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
من ولد الولد ابد بالوت من البغير ولا شك ان قوله واد غلنا فيملاز يد للولد بغيره
الذكي لما استغنى عنه بقوله في قوله **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
عمر مات من ولد الاعيان كما قاله الشارح ابد فيملاز يد في النصفه الى الفضة على
من بغيره من ولد الاعيان بموت احدهم فعلى هذا البشر قوله بعد **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
للولد ذكي ارا ولا نوكيد ارجل الشارح واخرج فيملاز يد **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
متعلق بقوله مع وقف مملوك وهو الركن الى ارجع من اركان الواف وهي النصفه
والعصبة ان الواف يصح وبناته لا يصح وبناته العنق فان لم ير للمجبر يوم الرجع عصبة فانه رجع للبقر
والنصفه **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
والنصفه وما يفرغ مغام النصفه كما لو شى مشجدة او غلنى بينه وبين الشارح
ولم يفرغ فوملاز يد وقوله ولا يفرغ من الواف بغيره **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
او بكتابة الواف على الكفا

ان كانت مرفوعة

ان كانت مرفوعة على مدار مرفوعة والا فكلما وثبت ابقا بالكتابة على ابراج
الدارس والربك والاعيان القديمة وعلى الحيوان **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
فان كان ذكي رجع الواف وبناته بلطف وفتت على الشطر وبلغت تصدقت بغيره
ان بغيره تصدقت في قوله ما يفرغ ولا يفرغ من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
في قوله في النصف والامتنع في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
تصدقت على البقر او على المسكين او على الفقير او على كسبة العلم وما اشتهر ذلك
اذا افرغ في قوله ما يفرغ ولا يفرغ من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
كما ياتي قوله اول المسكين من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
لذاته ما دل عليه وكذا رجع الواف وبناته اذا رجع لمجبر محصور وعلى مكان وعقبه
والاحتياج الى مفرقة في ذلك العقب في ارجل من يات بعد واما المجبر في المحضر
كل البقر والمسكين كما يد من الفضة كما يد وعلى هذا اقرار الواف وقوله وان خص وان ارجل ابد
او رجع لمجبر في حال محصور وهو معطوف قوله لا تنقص وشرع في الحال من التمسك
العقب **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
لما كانت تنقص لا رجع الواف بلطف الصدقة لان الواف اعطاه منعة على التماسك فينقص
على ذلك مع هذا التمسك **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
في قوله في النصف والامتنع في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
ان المجبر الغريب اذا انتقصت الفضة التي عيشه على قهره في صريره لها وتعد ذلك انه رجع
بغيره لا في بغيره من عصبة الواف يستوي فيه الذكي والاشقي ولو كان الواف شى به اصل
وقبه للذكي مثل عك لا يشتر ان يرجع لغيره شى ويدخله الى رجع كل امه لو كانت رجلا عقت
كاسية ولاخت وبناته لا يصح وبناته العنق فان لم ير للمجبر يوم الرجع عصبة فانه رجع للبقر
والنصفه **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
العتى تدخل في الرجع **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
في النكاح الذي اقراره بقوله وقدم ابن قلابه الخ واقراره الوصية الى نفسه منه بقوله فيفهم
الامتنع على الجد وكما انه هنا يشمل عصبة وعصبة وعصبة لان كاسية عصبة اذ عصبة
العصبة عصبة كما اشار اليه في التوضيح **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
ولا يدخل الواف في الرجع ولو بغيره او قوله رجع ابد المجبر المريد واما الوقت فبشرطه في
قوله وعلى اثيره بعد ذلك على البقر الخ وقوله رجع ابد اذا كان على جهة معينة واما
على جهة غير معينة كالبقر كما يفرغ ولا يفرغ من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
مثله كما ياتي في قوله وفي كفتي لم يرجع عود بغيره الا الواف له قوله واد الانتقص الفضة بغيره
على افرغ لان كل واحد من الامم لو رجعت عصبة تدخل كلت في رية او بغيره كانت
بغيره ارا لانه مفرغ في النصفه وبناته فبشرطه هذا العنق الاعلى على افرغ ولا يفرغ
على بغيره لانه بعيد ان يلد ان تكون في رية وهو خلاف كلامهم والاعلى عصبة لانه
ما بعد اذ التقدير لا في بغيره امه وهو غير مستقيم لان الكلام في الامم بغيره لا في افرغ
اليها **في قوله في النصف والامتنع** في النصف ارجع من ثلثا في قوله واد الانتقص الفضة بغيره
بنت البنت وبنت البنت لان البنت على ما لها ليست عاصية وان كانت كذلك ولا تكون

انه مصدق في ذلك قيد في دون بينة وكذلك اذا اشترى الوافع به وفعه انه اذا انقضى رغبته فاض
او غير رجوع له ملكا ان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا كان ذلك الشئ يتبع وكذلك لو اشترى رجوعه
صوفة لكان عند انقضاء رغبته ان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا كان ذلك الشئ يتبع وكذلك لو اشترى رجوعه
والسما اذا انقضى رغبته عليه بلا يجوز في علمنا ان قوله او ان نقضه على خصيص الذي
هو على حد مضاف اليه كشيء يخص مذهب وكثيرا ان نقضه عليه فاض او غير رجوع له
نقل في رواية اولاد في التفسير في رجوع الوافع ملكا للوافع او لو اراد ان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا كان ذلك الشئ يتبع وكذلك لو اشترى رجوعه
فبشر على ورواه اولاد في التفسير في رجوع ملكا للوافع او لو اراد ان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا كان ذلك الشئ يتبع وكذلك لو اشترى رجوعه
الولد عند ملكه ملكا لابن الغاصب ونقضه عليه الشارح ان محل الخلاف ما لم يرد له ولد له فاض
والا فينقض بانه زاع ويعد **الرواية** وان كان يملكه المولى مشى على قول الامام في قول
ابن الغاصب انه ليس بكلامه فيد الباشا انه في يد ابن الغاصب نعم ان جعل عنه حتى حصل للوافع
ولد بلا رجوع للوفع وتم **في الاثر في اصلاحيه على** مستحقه **كراهي** **موضوعه الامن غلته**
على الام او عده **بديا ضامه** في اية كلما جعل بشرى اصطاحه على مستحقه لانه كراي مجهورا قل
الشئ بالكل والوفع صحيح وهو مخصص على قوله وان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا كان ذلك الشئ يتبع وكذلك لو اشترى رجوعه
قال لكان منصف على الشئ لا على الوافع بدليل من مذهب غلته لكان من وقف ارضه ملكا
عليها وضامه ويشترى ان يوفد ذلك الوافع من المحضر عليه امن غلته فان الشئ يكون
بالكل والوفع صحيح واما لو اشترى ان من مذهب غلته اولاد ما عليه من التوضيف من
غلته فان ذلك جائز وهو المشهور في الاثر بالامام وفي الاثر في بيان **في الاصل**
والنقض من غلته وان لم يشرى الوافع ذلك فاشترى المحضر من ذلك فيشترى من قبل بعد
الجواز **في الجواز** ان الوافع اشترى كونه على الوفوف عليه ويجوز به من
الغلة فله ذلك جري فيه الخلاف **واما** الجواز فلهذا ولو اشترى كونه يصرف مما يحصل من الغلة
والكل فلهذا في خلاف الجواز فيكون هذا معنى كلامهم ثم ان الاستثناء راجع للمنفعة على
غير ما عده في الغلته من رجوع الاستثناء بما بعد الكلف فكذلك رجوعه للمولى على معنى
المنفعة او نحو ذلك وكذلك ما يتبع شئ الوافع عده البديهة باصلاحيه من التوضيف من الوافع
فكما يجوز ان يرضى ان يكون الوافع من اصله بل يبدل من رغبته الوافع واصلاحيه ما
في ذلك البقاء بعينه والدوام **في التوضيف** في قوله او عده على اصطاحه وفعله **ونقطة**
عكف على اصطاحه من قوله لا شئ اصطاحه فيكون من ذلك التوضيف على المستحق كراهي
فضيلة نقل الرواية وانما حل الشارح فيقضي عكفه على اصطاحه من قوله او عده بد، اصطاحه
المنفعة لغيره لانه ان كان الاثبات عليه من الاصطاح فكلما جازة في ذلك الاثبات معه الا ان يقال
المنفعة من الاصطاح التي يبيع بالبينه وفعله فذلك به بعد لعل في ذلك بعض ونقطة
فيما يحتاج لنقطة كراهي **في الاثر في الاصل** في قوله او عده على اصطاحه وفعله **ونقطة**
يكره له في قوله او عده **في الاثر في الاصل** في قوله او عده على اصطاحه وفعله **ونقطة**
الاصطاح فان الوفوف عليه يبيع من غير ان يبيع من غيره وانما يبيع من غيره
ما جاز ان يكره في ذلك انما رغبها لاجل الاصطاح فلا يصح الاصلح وانقضه اجل الكراي
اليها من عيشت عليه فيمكنها فيقول له ليكره علة لا في قوله تعالى بقوله ليكره والغير
للاصلح ثم ان قوله واخر في جواب عن سؤال مفتر من قوله لا شئ اصطاحه على مستحقه

يمكن فلهذا

فكان فلهذا قال له فان ملك الوافع ما الحكم فاجاب بما ذكر **في قوله او عده** **في الاثر في الاصل**
في الاثر في الاصل في قوله او عده **في الاثر في الاصل** في قوله او عده على اصطاحه وفعله **ونقطة**
الاصطاح فان الوفوف عليه يبيع من غير ان يبيع من غيره وانما يبيع من غيره
ما جاز ان يكره في ذلك انما رغبها لاجل الاصطاح فلا يصح الاصلح وانقضه اجل الكراي
اليها من عيشت عليه فيمكنها فيقول له ليكره علة لا في قوله تعالى بقوله ليكره والغير
للاصلح ثم ان قوله واخر في جواب عن سؤال مفتر من قوله لا شئ اصطاحه على مستحقه
فكان فلهذا قال له فان ملك الوافع ما الحكم فاجاب بما ذكر **في قوله او عده** **في الاثر في الاصل**
في الاثر في الاصل في قوله او عده **في الاثر في الاصل** في قوله او عده على اصطاحه وفعله **ونقطة**
الاصطاح فان الوفوف عليه يبيع من غير ان يبيع من غيره وانما يبيع من غيره
ما جاز ان يكره في ذلك انما رغبها لاجل الاصطاح فلا يصح الاصلح وانقضه اجل الكراي
اليها من عيشت عليه فيمكنها فيقول له ليكره علة لا في قوله تعالى بقوله ليكره والغير
للاصلح ثم ان قوله واخر في جواب عن سؤال مفتر من قوله لا شئ اصطاحه على مستحقه
فكان فلهذا قال له فان ملك الوافع ما الحكم فاجاب بما ذكر **في قوله او عده** **في الاثر في الاصل**
في الاثر في الاصل في قوله او عده **في الاثر في الاصل** في قوله او عده على اصطاحه وفعله **ونقطة**
الاصطاح فان الوفوف عليه يبيع من غير ان يبيع من غيره وانما يبيع من غيره
ما جاز ان يكره في ذلك انما رغبها لاجل الاصطاح فلا يصح الاصلح وانقضه اجل الكراي
اليها من عيشت عليه فيمكنها فيقول له ليكره علة لا في قوله تعالى بقوله ليكره والغير
للاصلح ثم ان قوله واخر في جواب عن سؤال مفتر من قوله لا شئ اصطاحه على مستحقه

[illegible]

قوله وولد وولد ولد العرف وهو انه لما اتى بل الخمر واضاف الازاد له فقدمه عن نفسه
ولما اتى بل الخمر اضافه لنفسه فقدمه كذلك اية تقيده به في الخلاف في التثنية دون
الاولى **حرف واخوة الانثى وروى ان اخوته ونساء اولهم النقيض وقيل ان اخوته الذكور**
واولادهم والى قوله العقبية ومنه لو رجع عقيب شريفة انه اذا افاض وهو جالس على
اخوة قبله يتناول الانثى ولو افاض لام واذا افاض هذا وقف على رجال اخوة او على نساء
قبله يتناول الكسرة والصيغة من معناه واذا افاض هذا وقف على بنات قبله يشمل اخوته الذكور
مما ذكرنا من افاض هذا وقف على اهل قبله يتناول العصبة لاه اهل اصله لا يدخل الابن
والاب والجد واخوته ونسبهم الذكور والاعلم ونسبهم ويتناول ايضا كل امرأة لو كانت رجلا
مما ذكرنا كانت عاصبة كالاخت والعمة والعمنة ومنه ما ليس وتدخل بنات العم ولو لم يكن
يقدر كلامه ويتناول من الرجال العصبة ومن النساء امراته لو رجع عقيب اية كانت عاصبة
اعم من ان تكون عاصبة بغيرها او قد دخلت الماع والجد من جهة الاب وراعى معنى فانت
عصبت ولم يراع بعصبتها ولا لغيرها عصب واما بنات الاولى وما عات اللبغ لاننا نفرض محله ما لم
يتقدم ما يدل على التانيث فيكون الماحض من عات معناه هو وقد دل على التانيث هنا
رجعت فالماحض عصب التانيث **حرف واقراره اقرار بعقبة مكلفا وان نصت ش**
يعني انه اذا افاض هذا احضر على اقراره بانه يدخل اقراره من الجهتين من جهة ابيه ومن جهة
امه ويدخل كل من يفرق لايه من جهة ابيه من الذكور والاناث ويدخل كل من يفرق لاه من
جهة امه او من جهة ابيه من الذكور ومن الاناث فندخل العمة والخالة والافرات وبنات
الاخ وبنات الاخت وبنات الخالة واليه اشار بل الخلف والام في بيت المسلم والذي منهم لصدي
اهل القرابة على ذلك وعن ابيه الذميمة لم تنفع اليه عات اشهب وهذا معجم على عات الوفاء
على الذميمة كما في اول الباب وبهذا ايضا في قول ابن عازم وفي امره ذكر ما قاله المؤلف لا كما في
من عدم رتبة عدم وجوده وجعل بدله وان قصروا له بعدد اولهم في هذه النسخة كما اشار له البرقي
ونصت في لغة نصارى الكنعان رتبة والتمس اذا اقراره النصارى الذميمة واما النصارى فليأخذوا
انما فلا يلزم في اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار ان يسموا **حرف وموليد العتق واوله**
شريفة انه اذا وقف على مولد قبله يدخل فيه العتق يقع انما وهو الذي اعتقه الوارف
ويدخل فيه ايضا ولد من اعتقه الوارف لصحة ما في قول اجبي على ما في قوله كل ذمى
او انثى يجوز بينه وبين الحبس انثى فليبر بولده ولا عقب **حرف وموتى ابيه وانه** حرف الغنى
في الموضوعين مع الوارف **والعقب** انثى انه يدخل فيه عات على مولد ايضا من اعتقه اصل
الوارف ومن اعتقه من عات ولو قال ومولده من له واولاه او لم يعم ولازم ولو لم يكن اشم
بانه يشمل من ولاؤه المحقق ولو لم يعم بولاده او عتق من ولاؤه اصله كذلك ومن ولاؤه لم يعم
كذلك ولا يدخل المولى المعلن على مذهب الدولة ان لم تكن مائة **حرف وقوم عصبته**
قف شريفة ان الوارف اذا افاض هذا وقف على قوم قبله لا يدخل فيه الا عصبته الرجال
دون النساء ولو رجع عصب **قال** بعض شيوخ عبد الحى وقيل في المروج في ذلك
الى العرف ان كان عتق **حرف وحصل وقصى وقصى لم يسلح وشاب وحديث الكاربعين**
والا وكهل البتير والاقبش **حرف شريفة انه اذا افاض** هذا وقف على الحمل او اذى او على

ملک الیم و رقتها

وضوورتھا

[illegible]

عصف العلم على من كلفه ان يكون بالواو واحتر زبغونه وانصابت منه لما اذا افاض الجسود او
مع المربي قبل موته فان الوهوب له باقده هبته ولا يتصل **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
يكون ان الوهوب اذا وهب ودبعت له هبة عنده علم يعل قبلت حتى مات الوهوب ثم اذ علم الوهوب
له انه كان قبل موته وتنازع الوارثان الهبة تبطل لعدم الحوز الذي هو شيء به هبة ملك الهبة
وتراجع الهبة حينئذ الى ورثة الواهب ولا يقال الحوز حاصله انما يقول هو **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
الودع الواهب قديما كيد الواهب فكان هذا باقية بيد الواهب حتى مات وتقدم ان الحوز يجمع ولو كان
على التنازع وحكم العارية من عفار او حيوان او غير ذلك حكم الوهبة في الغنول قبل الموت وعدم
الغنول كماله الدونة واضع جهل الوهوب موت الواهب غاية لعدم الغنول من الودع بالبيع
انه قبل بعده واولى العلم بفعل اصحاب **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
ان كان الوهوب له فذقيش الشيء الوهوب ليتيم في امره هل يعل **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
فيلزم انه في التنازع الهبة على الفضي الذي هو اصل الودعية وبه هبة حصل انفسا فبقي
بعد الهبة وما شئت انه امر **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
والنهي الحوز بل الحوز يجمع للفيض والنجيم في شاهره يجمع للشيء الوهوب واللفظ الوهوب
له واللفظ الوهوب له اذا جده فبقي الهبة والواهب يجمع من ذلك حتى مات الواهب
قانه الهبة ما ضية ولا تكحوز علم المشهور وكذلك ما تبطل الهبة اذا انكرها الواهب واضع
الوهوب له بذلك بينة واحتجاف الى التركة كيد الوهوب له في تركه كيد الواهب قبل التركة
قانه الهبة ما ضية ولا تكحوز علم المشهور وكذلك ما تبطل الهبة اذا انكرها الواهب واضع
ليتم **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
يكون ان الهبة اذا اعتضها الوهوب له او اوعها قبل ان يفضها او يهبها فانها تكون ما ضية
وبعد ذلك حوزها اذا اشهد على ذلك واعلى بما جعله وانقص ما باقية الاعمال مع الاشهاد
ولعله بثابة الحوز والاشهاد لا ثبات ما اعلمه والاعمال لا يثبت في العتق بل يكفيه الاشهاد
للتشرف القلوج التيمية وكذا قوله اعنى يشمل ما اذا كان العتق لاجل ويبيد ان التنازع وانتهى
ليصل كالتعق وكذا قوله او يعل وان لم يفيض المشقة وهو كذلك ويجوز مثله في قوله او وهوب
ق **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
الوهوب له اذا لم يعلم بالهبة قبل موته وعلم به بعد موته فانه لا يتصل به من بعده
وتشترى ورثة الوهوب له من ثمة قبل خد هذا الوارث من الواهب الصحيح فانه في الدونة **ق** **او وهوب الوهوب**
يعلم مني لما لم يعلم قبله ايم يفع علم بالهبة الا بعد موت الوهوب له والتصرف بالعلم هو
القرار الذي يجمع موته للواهب بالعلم فيها البكمان **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
قوله **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
الوهوب له سواء علم كل بالهبة ام لا تقدم كل من الغرمة والاستعارة على الهبة او صلحها
لانها انما حازها انفسها وليس لها ان يقول لا حوز للوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
قانه الوهوب له في المنفعة حينئذ في ايدى اخذها ولا عارة ولا شئت به هبة حوزها له
حينئذ ان رضى له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
عنده وعلم الودع بالبيع الدال بذلك ورضى فان حيازته حينئذ تكون حوزا للوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب**

ان لم يعلم

ان لم يعلم الودع بالهبة حتى مات الواهب قبل ان يعل **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
العلم علم المخدم والفتحة كما شئت علم الودع لانها انما حازها الرقاب لنا بعلمها لانها
لوقال لا حوز للوهوب له لم يلتفت الى قولها الا ان يكتسب العلم من المصانع ولا يندرج على
ذلك لتقدم فتور العلم بقطار علمها غير بعيد والودع لو شئت لقال خذ ما اودعتني **ق** **او وهوب الوهوب**
ق **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
حوز الوهوب له على المشهور وهو هبة ابن الفاضل في الدونة **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
الفاضل لم يفيض للوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
لهذا اذا رضى الفاضل ان يوزله ويصير الودع **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
ق **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
لا يكون حوزا للوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
للمرتهى **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
الا ان يكون الواهب وهب لاجل ايضا للوهوب له فبطل فضله حينئذ يكون حوزا للفاضل
حوزا للوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
للتوقى لتعبيه بقرار الودع ولا حوزا للمحتاج لمجوز ان يذوحي في الشيء الوهوب بفيض
اجرت من المستاجر وكذلك الوهوب لاجل لكان حوزا للمحتاج كما يذوحي به هبة الهبة للوهوب
له من المستاجر وانما ان وهب الواهب لاجل للوهوب له بعد ما يفيض من المستاجر كما
يكون حوزا للمحتاج حينئذ حوزا له ذكره ابن ناجي بقلو قال الوهوب لاجل بدل الاجارة لكان
اولى وبعد ذلك يد عليه انه صادق بما اذا وهب لاجل للوهوب له بعد فبطله وليس لاجل
كما علمته من ان الهبة لاجل انما تكون حوزا اذا كان الوهوب له بفيضها يوما بيوم بعد هبتها
وقد يقال ان فيكون هبة لاجل فيل الفضي ما خذ من كلام الوهوب كانه بعد الفضي لا
تقتضي اجارة وانما تضي ما لا يستفاد من قولهم ومن تضي ومن تضي **ق** **او وهوب الوهوب**
ق **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
واهب ان رجعت اليه بعد بغير والعكس عليه وهو قوله لا غاصب **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
اذا حازها الوهوب له ثم بعد ذلك رجعت اليه واليهما بغير ذلك الحوز قبل ان يتصل بان
اجب الوهوب له الهبة لو اطلبها وارفعه بقا ايم من الوهوب له الواهب فانه يتصل
ايضا والارفاق هو العمري لان في ثمة الرجوع عن فري دلت على ان الواهب يتصل على الفاضل
النجارة قبل النجيم المستتر في رجعت للهبة والنهي الحوز بل الحوز يجمع للفيض والنجيم في شاهره يجمع للشيء الوهوب واللفظ الوهوب
اجل واروى الوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
بغوله **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
لا يضيها لكونه وهو موقوف قوله بغير وانما صرح به ليمر به بعد الفري **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
الامتنان المتفصح لان هذا الم يدخل به فله كما قاله بعض وجه نكح ان هذا لا يقال فيه اخرج
بل هما اوان متفصلان **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
بتمام سنة اذ معنى كلامه ان رجعت اليه بعد سنة او رجعت الواهب اليه عفا عنه **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
مختصا من الوهوب بان وجد الدار الوهوب خالصة فبطلها **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**
ارجع اليها ضيعة لكان فيها بعد ان حازها الوهوب له **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب** **ق** **او وهوب الوهوب**

ولورضى الولد الصغير بذلك ولا يعطى له من غير من الثقات كذلك **قوله في معنى علم**
افهم منها فترى ان الاب اذا تصدى على ولده بعد فترة فوافى الاب فانه ينعى عليه منقلا
ولا يدخل تحت التهمة حتى **وتفهم حاريرة أو عبيد للموت** **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على
اعتصار رقامى ولده وعصف هذا عليه من حيث الجواز والمغنى ان الاب اذا تصدى على
ولده الصغير بامانة فباعتها لنفسه فله ان يفوضها على نفسه للضرر **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى
لاجل الولد ويقطعه بذلك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على شخص اجنبى فبانه
لا يجوز له ان يفوضها الى غيره **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
به على ولده الصغير ويقطعه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
هناك الى ان يفوضه عليه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
والمراد بالاشتغال الشغل الذي لا يقضى به باقل من القيمة **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى
ويجوز له ان يارده عليه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
اخذه لغيره لا باعتصاره **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
فان كانت تعنى وانما العلم من ذلك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
له اخذها باقل من قيمتها **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
حكم البيع بان يقول له اذهب لك هذا الثوب مثالا **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
الثوب فبانه علمي نكاح التبرع **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
وهو العوض **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
وهبت لك هذا على ان تشيئني **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
وليدخله في جوع بعد ذلك كالمبيع اذا انعقد **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
ومعناه اذا قبل الموهوب له القيمة **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
بثوب ثم اخذها بعد ذلك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
في بيع ثوب فبان القول قول الواهب ان يشهد له العرف او يشهد له ولا عليه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
تشهد له الموهوب له بان كان مثل الواهب لا يوجب له هبة ثوبا بل يقول حينئذ قول الموهوب
له فتقوله وصدي واذهب فيه اية في الثوب اية في قصده **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
الشركي فبانه من اثباته ولا يثبت له **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
هذا اذا قبض الموهوب له الهبة والاثبات **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
في تصديق دعوى الواهب انه ما وهب الا للثوب اية ولو كانت الهبة لغيره فبانه يصدى في انها
للثوب **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
يفاض بقيمة ما اكله هو ومن اجل **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
كان الواهب مصدق عليه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
فكان عياضي **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
العرف لانه ولا عليه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
بثابة **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى

هبة الثوب

يعني ان الواهب

اللهم صل على سيد محمد وآله

يعني ان الواهب لا يصدى في حلق الثوب على النفوذ المشكوك او الصليان او العلم الكسور
الا ان يشترى ذلك في اصل الهبة فينتقل حينئذ عنه ويكون العوض عيضا او مضافا ومثل
الشرى العادة بخلاف الحلى غير المشكوك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
بسياسة فبانه نقل عن الاصل بخلاف الصياغة فبانه نقلها صيغة معينة **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
صاحبه هبة وحلب منه الثوب على ذلك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
ان يشترى ذلك عند الهبة او تفوض في ثمة تدل على ذلك فانه يصدى **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
المشكوك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
هبة لغرض **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
عند فده وقال انما اهديت اليه ليشيئ **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
الثوب ولو كان دافع الهبة فغيره **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
هبة حيث لم يثبت الفاعل عليها **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
تبع للمكاتب **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
الثوب **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
لا يلزمه ان يدفع الثوب لان له ان يقول للواهب خذ هبتك عن الحاجة **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
تعت يدك **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
حينئذ يلزم الموهوب له القيمة **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
كانت يد واذهبها بعد الغرض **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
خلف اية **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
انما يقضى حيث كانت بيد الموهوب له **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
لا يلزم الموهوب له دفع القيمة بل هو مخير **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
له ولو قبضها الموهوب له قبل الثوب **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
ولو مات الواهب للثوب **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
العوض **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
قوله في معنى فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
الضام عليه **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
بالقيمة او يملكها **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
ودراهم **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
للشركي **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
او يدل مؤخر **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى
واثبت عنه كصالح ليا يولد **قوله في معنى** فترى ان الاب اذا تصدى على نفسه بعد ان تصدى

قوله في معنى
قوله في معنى

ويكون عنده هو متعدد أو واحد العكس أو يكون عند غيره محييا وعندك هو واحد والعكس
صحة هذا **وجه** قرأه في كتابه ولاية الغلاة حيث وجد الجهد والتمس الأدب المجتهد
 الكل والماضي الكل وهو داخل في قوله **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 قائل الغلاة هو المستوفى لولاية الغلاة وهو الذي له جزمه في قوله **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الاجتهاد الكل بعد الاربعة وفي ذلك نزاع انك في الشرح **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الا ان في بعض الروايات والاشهر انهم ولدوا في وقتهم وهو ان كان في وقتهم ان يكون من
 في العباد اولي اية افضل لانه واجب والعكس ان الامام الاعظم يشترط في حقه ان يكون من
 الشيوخ المتقدمين بان يكون من في وقتهم والاولى ان يكون من في العباد من وجد في وقتهم وهذا يدل
 ان الامام الاعظم واحد في وقتهم في باب الاغنية انه العباد من وجد في وقتهم وهذا يدل
 على تعدد في الجواب **ان** **الذي** في وقتهم في باب العباد من وجد في وقتهم وهذا يدل
 الشيوخ انما تعتبر في ولاية الامام الاعظم في الاقدار والادوار ايضا فلو كان عليه في وقتهم لايتم
 به كذا الاموال **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 من قول امامه الذي قلده ولا يجوز له ان يحكم بغيره من ذهب امامه بل يحكم بغيره من ذهب
 التولية فان كان على قوله او قال في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
 امامه **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 بصحة من هو لا الصواب بان حكمه في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
 او في كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
التعريف **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 التعريف **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الحق على اربعة بنسب تولية غير الغيوب والكل للفضاء **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الاول والثاني لادالة الثالث عليه **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 وصحي **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 ولما كان في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
 ولا نراكم فاضلا وان لم يتغير عليه الغلاة بان لم يتغير في الغلاة ولم يتغير في الغلاة
 عينه الامام للفضاء **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 كل من الشك في التولية **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الصواب من وقت الكليات لان القاعدة ان من في الكليات يتغير بتغير الامام الا الغلاة في كل
 ان الغيوب والكل **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 خراب **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الحدف من الشك لادالة الاول عليه والتعدي او الخراب **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 له او غير **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 ان الجاهل على عليه في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
 في حق الامام او بوليه وكذلك في حق في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
 او بوليه في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم من كذا في وقتهم
 اهلية له لكان اشمل **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد

فائدة
 فرض الكليات بتعريف
 الامام

وهو الحق

وهو الحق **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 على التام **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 المستحب ان يكون عاجزا عن فوته وفوت عياله الامور الغلاة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الغلاة الجاهل له من بيت المال او من الاوقاف على الغلاة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 ذلك لا يجوز لانه من بيت المال او من الاوقاف على الغلاة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
مستحب **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 موضوعا بصحة الكليات **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 ومن هذا ان يكون بلا دليل العلم بالمراد **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 العقب في حق اية مغالاة الصورة والغنى منقصة الشئ عن الجمع لكونه اكثر قبيلة لان المال
 عند ذلك لا يوزن في الحكم **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 من ولي الغلاة ولم يغني به من الغلاة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 حجة الشرح اربعة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 وان يكون ذلك اربعة عن الجمع **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 امام على ذلك **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 المبالغة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 ان تولية غير النسيب جارية **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 يحسن ولاية ولد الذي من موالى **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 وقد نقله ابن عروة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 اصبح انه يحكم فيه ولا يشهد فيه **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 مستحب **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الاستشارة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 الصواب **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 ولا يغني عن هذا **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 زنى او غير **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 قلنا لا يغني **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 اعتبار **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 من ذلك **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 منقبة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 بالبر **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 خالبا **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 كل خير **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 واجبة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 نأب **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد
 للغة **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد **قرأه** **مفاد** قرأه في كتابه يوجد مجتهد

الفرقيديان الشهب وابن نافع
والشيبان ابن البريد والغالب
والأخوين ملكم وابن الملقن

لانه انتفاع

اللهم صل على سيرةنا محمد وآله وصحبه

لأنه انتفاع بالموال الناصر من غير عوض فتقال لا يجوز أن يكون واجب المباحشون فيبلغ الغطاءان ينسج
 حتى يحلب الحواشي والعوارب من الناعون والدواب ليركبوا وما اشبه ذلك أو التمسك أو ان يفرق
 امدا لا يوضع مع احد وكذا لا يجوز ان ينعى اوليته اذا عصى الاولوية التمسك فانه يجب كعسى
 بالشرع والركوز في باب التولية عند قول التولية يجب اجابته من غير ان ينعى من ينادي به الحق وما
 التولية بالولاية اللغوية من العلم وهو لا اجتماع والتسار اذا التمسك والى ينعى له والا كان لا يستثنى
 ضل على ان التولية لا تكون الا التمسك **وقبول الهدية ولو كانا على هذا الامن قريب** ثم في ان الغطاء
 لا يجوز له قبول الهدية ولو كانا على هذا الكون التمسك اهدى لبقا وانها تكتفي بالتمسك
 ويجوز للغبية والغبية اخذ الهدية لانه جوامع عونا واجاهوا وانفوية عمة على خصه ولا يجوز للفقير
 قبول الهدية من الغني مادام الخصاص ويجوز للغطاء ان يقبل الهدية من قريبه كاليه وخالفه وبينت
 اخيه ومن لا يدخل عليه منهم كخنة لشدة الدخلة **ويجب** ان لا يراد بالقرية من لا يمكن له ويمكن
 رجوع قوله الامن في قبول لقوله كسلف وما بعده وهذا مستبعد من رجوع لقوله وقبول الهدية
 بغيره الاولى انه قبول الهدية من ماله وما قبله مكره **وقبول الهدية من اعتناء هذا قبل الولاية**
والهبة حكمه في قبضته او تمليكها او ارم يهودى علمه بشيئيه وتحدثه بجليليه ونحوه
وقد ارم الرضى في التمسك في قولان ثم ينعى هل يرم على الغطاء ان يقبل الهدية من شخص كان
 يهدى اليه قبل ان يتولى وضعية الغطاء ام لا يرم عليه ذلك بل هو مكره بمفعه قولان وهل يرم
 في حق الغطاء ان يرم في حال قبضته في الكسوف او لا يرم فيه قولان والتسار اذا التمسك في قبضته كان ما قبله
 ارا كسوف وهل يرم في مفعه ان يرم وهو مكره لان يهدى استعجا فلا يراضى وللحكم حرمة او لا يرم
 فيه قولان وهل يرم في مفعه ان يرم في قبضته اذا كان في قبضته ايا حضارة التمسك او لا يرم له
 ذلك فيه قولان وتخصيص اليهودى بالذي يرم في الغطاء فانه لا يرم في حضارهم والتمسك عليهم في
 الاخذ لانهم لا يعرضون الاخذ كتخصيص اليهودى للثبوت وتسمى بينهما ابن عات وهل الغطاء
 ان يخذل جلساءه لاجل جبريل بل يهدى مع قبضته ويرجع اليه فقهه او ينعى كما قاله الشارح او يرم كما
 قاله البصائر في قولان وهل يشتري في دوا المضى التخصيص في التمسك ان يرم في قبضته او لا يشتري وليس
 لاحد هاهنا ولا الهه الموضع قبل التمسك قولان بخلاف الغطاء فلا يشتري فيه دوا المضى كما نزع كان
 التمسك دخلا عليه باختياره لما بخلاف التمسك فانه ارم ان الغطاء الاخبار بالتمسك الفرض على وجه
 الا ان **او يرم في قبضته مع نأيد هشر في العكر ومضى** ثم ينعى ان الغطاء لا يرم مع ما يد هشر
 عن تلع بقره اية يرم له ذلك كما في احد البكر والاعم عليه التمسك ويجب ان لا يرم في الغطاء
 يرم مع ما يد هشر عن تلع بقره كالبكر والتلف والتغضب والتفرض وهو ضيق التمسك ولا يقع وزل
 مضى والجنه قتله **وعن شاهد زور في نأيد** **ولا يجلو راسه ولا يحنه ولا ينعى** ثم ينعى
 انه يجب على الغطاء ان يعي شاهد الزور وهو ان يشهد بما لم يعلم عدا وان كان في الواقع لاجل
 شهادته الزور **وام** بالنداء عليه بذلك في المباحين الناصر لم يندع غير **ولا يجلو له راسه ولا يحنه** ولا
 ينعى وجهه بالسواد **قال** ابن عبد الحكم ارم ان يكاف به ويشهد في السجد والجلو حيث
 ما يرفع به جماعة الناصر ويضربه في اموعه ولا يجلو راسه ولا يحنه ويكتب بشانه وما شئت غيره
 كتابا ويضعه فيملا رجمه عند التلعة والياء **في نأيد** يعنى مع **ترجمه** **في نأيد** **وان ادب**
الكتاب بما هل ثم ينعى ان شاهد الزور اذا عيى الغطاء كما في نأيد كتاب ومشت ترويه قهلا
 تقبل شهادته بعد ذلك ولا تقبل فيه نأيد في مكانه لم يقبل ذلك هاهنا عبد التمسك **وقال**

الفضاء، الاختيار، والتحكم الشرعي
على وجهه الآخر

وآخر الخمر

[illegible]

عن اقامته بيته بذلك قلايكم الغاض بعدد سماع بيته في المستقبل ان وجد هلا وان حكم بغيره
في الزمان **الاول** ان ادعى ان له ذرية فلان وعجن عن اقامته بيته تشهد له
بذلك قلايكم الغاض بعدد سماع بيته في المستقبل ان وجد هلا وان لم يشهد نفسه
فلان **الثاني** ان ادعى ان زوجه لم تلحقه وعجن عن اقامته بيته على الكفاي
قلايكم عليها بالكفاي دعوا هلا بعد ذلك ان وجدت بيته وان حكم بغيرها في عصمة زوجها
الان وبهذا يعلم ان عدم التعيين في جانب المدعي واقفا المدعي عليه بانه قتل عمه لا والله على
الحق ولم يات بدفع بعد استيصال الحجج فاذا عجز في الداع كما قيل منه فلا تنفي به بعد ذلك في جميع
الاحتمال فحق في الدعوى وقوله كذا ارتضا الجزئي والنجي وقوله وكنته للتعين او للتلوم او للاعتذار
وللاشك في التبادر من قوله وانتم في لها باجتهاده وهذا بعيد ما نعله الشارح عما في رده وليس
فيه كسر ولا بد ان انكاره من قول الى اجتهاد الغاض وهو مسمى به ولا كسر رجوعه للتعين
او ليس لانه يلزم من كسبه كتب التلوم انه لا يكتب للتعين الا ويكتب التلوم اليه وكتب كسبه للتعين
هل عجز بعد ان ادعى حجة او ابتداء وكتب انه عجز لان هذا لا يثبت عليه حكم وانما يثبت الحكم على
كسبه للتعين لان منه ما يعتري ومنه ما لا يعتري كالتساؤل المستثنى **فصل في حجب حقه** **قوله**
ثم حكم قلايكم ثبت في دفعه وان لم يثبت المدعي عليه عند الغاض لا با في اربابا انكارا وادان لا اخاءه
وان الحكم يحسمه ويؤديه على عدم جوابه بالضرب بحسب اجتهاده حتى يغاويره ثم حكم عليه
بعد ذلك بالامر من المدعي لان المير في الجواب وهذه هي حجة فقال ابن الموارز بعد هذه الاخبار
منه بالحج **قوله** **عن علي بن الحسن** في الدعوى ان ادان في دعواه على
هذه الامانة مثلا والمدعي عليه ان يقول له بين من امر رجعتي على هذا من سلم او من بيع
او غير ذلك قال بين له الشئ يحل من الخصم الجواب وان لم يبر له الشئ لم يحل منه الجواب
لان اذا بين المدعي الشئ امكن ان يكون له ضد الا يثبت بشيء غير ما ادعى فليل ولو ان المدعي
عليه حيز سئل عن الشئ قال لا ادري او قال نفسيته فانه يغفل منه من غير عيب فليز على الشهور
والله الشارح بقوله **قوله** **فثبتت قلايكم وان انكم لم تحلوا القاملة فالبيته لا تقبل بيته**
بالفضاء **قوله** **لا على** **قوله** **ان المدعي على شخص من معاملة عدت يستل**
بخال له المدعي عليه لم يصدر ريبه فيك معاملة وانك هاهنا اصلها فالبيته حينئذ يثبت
ما ادعى على المدعي عليه لقوله عليه السلام البيته على المدعي والغير على من انك قال اثبت
المدعي ما ادعى وما تقبل بيته المدعي عليه بعد ذلك بانه فضاء ذلك الى على الشهور ومنه
العمل لان المدعي عليه الكذب بيته حيز انك القاملة لان قوله لم عامله مستلزم لعدم الدعي
ولعدم الفضى انما شهدت به البيته بلاء ما اذا قال المدعي عليه ما في كذا يدعي على
باطل المدعي بيته تشهد له بالحج فافان المدعي عليه ما في كذا يدعي على قاطع المدعي بيته
تشهد له بالحج فافان المدعي عليه بيته شهدت له بانه فضاء ذلك الى قاطعها تقبل ويعمل
بقتضى ما شهدت لان قوله لم يوجب ما يكذب بيته وقيل ما في كذا على لغيرك على حق او
بلى وفي كلام الزلف امور انتم هاهنا الكسب **قوله** **دعوى اثبت الابعدين قلايكم**
قوله **قلايكم** **قوله** **ان المدعي انما اثبت الابعدين كسبه ورجعه وكتابته وكفاي وتكلام**
الامر المدعي عليه ويحاسب المحي في دعوى المدعي قلايكم وان زعم غير على عدم الكفاي اذا
ادعت الامة عليه ذلك ولا يلزم والغير غير على عدم العقد على محي ثم اذا ادعى شخص عليه

بكم وبقي ذلك مع هذا الجهد فيه وكذلك لو رجع اليه حال اولى تحت في عدتها بمقتضى كلامه
وعنه هذا على ان هذا كان الفدر الذي ثبت من حكمه بمقتضى التكاليف واما في هذا عليه
الاستغفار بعرض لنا جتهاد ومن هذا الوجه ان حكمه بقا حتميا او حلالا او حراما او غير ذلك
او نكاح او اجارة فانه لا يثبت حكم في ذلك الجهد من العهود والبياعات على التام فانه لا
ان يغير من ذلك ما شاهدته وما جده بعد ذلك فهو مع ذلك من ايات من التكاليف والبياعات
وقول المؤلف كمنع الخ كذا في ان رضاء الزوج الكلي على امر زوجته مثلا حسب قتال الحاكم
على منع النكاح بل يوجد من الحاكم الا بفسخ النكاح واما في هذا عليه المستفاد من مقتضى
منه او من غيره واليه اشار بقوله **قوله في غير هذا المستفاد** فانه في مقتضى عليه بفسخ بسبب
رضاع فيصير عدل الحرة مع هذا الجهد منه او من غيره والتي ادب الكلي هو الذي ارضاعه لا يفتي الحرة
بان زاد على الفدر المذكور في باب الرضاء كذا في قوله وتايد الخ على حذف مضاف اي وتايد حرمه من كونه
عدلا وقضاة انه معكوف على فسخ يصير معناه انه حكم بتايد حرمه على غيره وكيف اذا حكم بالتايد
بيد تكون مع حرمه الجهد بعد ذلك ان حكم الحاكم في هذا الجهد يصير المستفاد كالمجموع عليه في غير
المجوز في التقدمة اشد من عبارة المؤلف لانه قال فيها فيفسخ نكاحها وحرمها على زوجها الخ لان
قوله وحرمها الخ بعد قوله فيفسخ نكاحها فيقول ان يكون في هذا عليه اجل بفسخ النكاح لانه حكم بذلك
بفسخ عبارة المؤلف **ويجب** اشارة وتايد معكوف على رضاء والباء بالنسبة اليه للنسبية وكذا
بالنسبة لما قبلها اي بفسخ بسبب ان النكاح في العدة يؤيد التمسك بالحكم بالفسخ وقوله من مؤيد
اذ لو كان كذلك ما كان قوله وهو في غير هذا المستفاد بالنسبة له **قوله في غير هذا المستفاد**
قوله في غير هذا المستفاد ان الحاكم اذا اخطأ له وجه الحق احد الخصمين على ان يكون له جنة ان يدعوا
الم الصلح فيما عدا ما في قوله وامر بالصلح ذم البعض وان كان غش في حق الاس والمصير اذ
بالظهور ثبوتها بالافزاع المعتبر وبالسنة والتحليل لعدم الدعوى الم الصلح بان الصلح لا يذهب من حقيقة
في الغالب بقا الاس به هضم لبعض الحق يقتضي انه لا يمس ذم البعض والعلم به لوجود العلة المذكورة
في امرهم به **ويجب** بان هذه العلة عارضتها علة اخرى اقوى منها وقد اشار لها المؤلف
في قول محم رضى الله عنه رد والتحكيم بين ذم الارواح حتى يصح لها بان يصل القضاء بغير انقضائين
قوله في غير هذا المستفاد **قوله في غير هذا المستفاد** ان القاضي لا يستند بحكمه في شيء من الاشياء
بل لابد من البينة على الحق المحكوم به ويستعمل انكر الشبهة التي هو ان القاضي لا يستند بحكمه
او مقلد الا في التعديل والجمع بينه وبين بعض الجحيم ولو عثر به لكان احسن لتقديس القابلة بالتعديل
ولو عثر بالعدالة لكان احسن في القابلة للجمع والاسم فلهذا قلنا ان الحكم من ضمن القابلة او
الجحيم فانه يجوز له ان يستند الى علمه بكل وجه له او يجهل **قوله في غير هذا المستفاد**
اذ ان كان مستفاد بالعدالة او بالحق فانه القاضي يعتمد على تلك الشهادة ويستند بحكمه على
ما اشتهر عنده بذلك بمقتضى هذا ابن ابي حازم عند فاضل الدين فقال اما لما هم باجمع عدل ولاكن
من يعرف انك ابن ابي حازم وكذلك يستند القاضي لعلمه ايضا فاذا ثبت من ادعاء عليه بفسخه او
او بقتل او شاهد او على غيره وكذلك في غير ذلك لانه اذا ثبت بين يديه **قوله في غير هذا المستفاد**
بالعدالة **قوله في غير هذا المستفاد** ان المستفاد عليه اذا اقر بعد ان ثبت عليه فاق القاضي يستند بحكمه
الى عدالة الشاهد ويحكم بذلك ولا يلزم منه تركية وهو ان كان القاضي يستند بحكمه
كان اقرار المحكوم عليه بالعدالة قبل اداء الشهادة او بعد اداها ولا يفتي بفسخ على غير هذا

المستفاد عليه

المستفاد عليه الا بعد اياه **قوله في غير هذا المستفاد** **قوله في غير هذا المستفاد** ان المستفاد عليه اذا اقر بعد ان ثبت عليه فاق القاضي يستند بحكمه
افرى عند الحاكم والمستفاد انما لا يحكم عليه ابتداء بل اقر به عنده حتى يشهد باقراره عنده فلهذا
هذان قبل وقوعه ونزل وحكم عليه مستند الاقرار بالخصم في مجلس الحكم فان حكمه بذلك لا يفتي
قال الحاكم حكمت عليه بقتل اقر به عندي وانكر المحكوم عليه الاقرار بقتله فلهذا في بعض
يرجع الحكم والامور في انكار قبل الحكم عليه قبل المستفاد انما لا يحكم عليه لانه لو حكم عليه حينئذ كان حاكما
بحكمه ففتوته بعد ما يتعلق بانكره باقراره وان اقر بعد الحكم اقر به قبله فلو انكرت البينة الشاهد
عند القاضي بالحكم به وهو يقول شهدتم وحكمت بشهادتهم فبعد ان اقرهم بفسخ النكاح بفسخ غير
فكان كان القاضي يعرف بالعدالة لم يفتي فضاؤه انكر والشهود او ما نكر او ان يعرف بالعدالة ابتداء
الصلحان النكاح في ذلك ولا يخفى على المستفاد **قوله في غير هذا المستفاد** **قوله في غير هذا المستفاد**
ان القاضي اذا حكم بحكم ثم اقره انكره من اعله وقال ما حكمت به ثم شهد به عليه فلهذا
فانه يجب عليه امضاؤه وتساويه لان معنى لا اقر ولا اقرت على الانكار ليعلم منه التسليم من باب
اولى **قوله في غير هذا المستفاد** **قوله في غير هذا المستفاد** ان كل من اقر بيمينه او بشهادته في حلفه فلهذا
الفظة او الى القاضي اخ ليمسح بيمينه فيقول للفظة ان ينفي الى القاضي اقراره بيمينه فيبطل حلفه
كما لا يفتي في ان يكون كل واحد منهما في محل ولا يفتي ان الحاكم اذا اقره من حلفه عن حلفه
يكون معنى لا يفتي في ان يحكم المنهني اليه مكانه في موضع انكشافه والا كان حاكما لم يعلم حينئذ
والانكشاف يكون اما بفسخ حلفه او بفسخ حلفه او بفسخ حلفه او بفسخ حلفه على حلفه فلهذا
ثم شهد بعد ذلك عند القاضي اخ فانه يجب عليه ان يفتي في حلفه كحلفه في حلفه في حلفه
بشهادته او بشهادته ويبرأ من حلفه وامر ان يبرأ من حلفه او بيمينه واحدة او بيمينه عدل ولا يفتي
في الزنى ونحوه **قوله في غير هذا المستفاد** **قوله في غير هذا المستفاد** ان القاضي لا يستند بحكمه في شيء من الاشياء
بل لابد من البينة على الحق المحكوم به ويستعمل انكر الشبهة التي هو ان القاضي لا يستند بحكمه
او مقلد الا في التعديل والجمع بينه وبين بعض الجحيم ولو عثر به لكان احسن لتقديس القابلة بالتعديل
ولو عثر بالعدالة لكان احسن في القابلة للجمع والاسم فلهذا قلنا ان الحكم من ضمن القابلة او
الجحيم فانه يجوز له ان يستند الى علمه بكل وجه له او يجهل **قوله في غير هذا المستفاد**
اذ ان كان مستفاد بالعدالة او بالحق فانه القاضي يعتمد على تلك الشهادة ويستند بحكمه على
ما اشتهر عنده بذلك بمقتضى هذا ابن ابي حازم عند فاضل الدين فقال اما لما هم باجمع عدل ولاكن
من يعرف انك ابن ابي حازم وكذلك يستند القاضي لعلمه ايضا فاذا ثبت من ادعاء عليه بفسخه او
او بقتل او شاهد او على غيره وكذلك في غير ذلك لانه اذا ثبت بين يديه **قوله في غير هذا المستفاد**
بالعدالة **قوله في غير هذا المستفاد** ان المستفاد عليه اذا اقر بعد ان ثبت عليه فاق القاضي يستند بحكمه
الى عدالة الشاهد ويحكم بذلك ولا يلزم منه تركية وهو ان كان القاضي يستند بحكمه
كان اقرار المحكوم عليه بالعدالة قبل اداء الشهادة او بعد اداها ولا يفتي بفسخ على غير هذا

تكون حيث الدعى عليه وبه حكم ابى بشي وكتب به الى بعض فئاته او حيث الدعى فيه فقولوا والدعوى
 اذ فيه وهو يقع الغير فذلك الجار فالتصل الغير به واستثنى وان كانت في دين فيدعى حيث تعلق
 الكتاب بالخصم فكذلك المولى خارج بل العطار **وقد قيل ان الدعوى لغايب بآثار كناية ترد ش**
 يعني ان الغايب غيبة بعيدة او في مئة على احد الغائبين لئلا يكون له مال خاص وخيف عليه التلف
 مما ياحده ويضعفه ففعل شخص في ريب المال او اجنبي ولا يجوز هو وكما عن الغايب وازاد التصام
 في ذلك المال عن الغايب حسنة له تعلق فذلك يكره من ذلك ويغيب الغيبة على ذلك معك المالك وهو قول
 ابى الغلام ولا يكره من ذلك الا يتوكل من الغايب وهو قول ابى الساجشوري ومكره في ذلك وعمله في
 لاحق فيه المذبح ولا خلاف عليه في اتمامه فيه حتى كمال المستاجر والمستعير عارية لا يغلب عليها والمثل
 هناك ذلك وزوج الغايب واقراره الذي تلمع بغيره بغيره فيمنع من الدعوى انما كان الادان عليه
 فيه خلاف كالمستعير عارية يغلب عليها والمثل هناك ذلك والغايب اذا غلب منه شيء والمثل
 اذا اراد المدين القرض فغشى ضايع الحق وغرد ذلك وفي كل الشارح **باب**
 ذكر فيه الشهادة واحكامها وزك المولى نعم بغيره كالمستعير عارية لا يغلب عليها والمثل
 لتعريف حقيقة الاصل معلومة واعتز به ابن عرفة بانه منافع لغو الغايب في اثباته في سائر احوال
 العرفية في الشهادة والرواية واسهل البصائر عنه وتخصيص ما هيته كل من يفسر في الشهادة
 يشترط فيها التعدد والذكورية والحرية فاحول لهم اشترط في ذلك في تصورها وتبينها في الرواية
 الى ان قال حتى لا يغيب شريح المولى لئلا يزرى فوجدته معنى الشهادة بغيره في كل ما خيرا غير ان
 المحرم ان كان عاملا لا يقتضى بغيره وهو الرواية كقول عليه السلام انما العمل بالنيات والقسم في
 فيما لا يقتضى لا يقتضى بشي مكره هو عام في كل المثل والاعصار والامصار بخلاف قول العدل عند
 الخلق لهذا عند هذا لا يشرى ان لا يغيره في هذه الشهادة والاول هو الرواية ووجه مناهضة
 شريح التعدد في الشهادة وبغية الشري ان انما المغير في وجهه عداوة بالخصية لم يمنع عليها الخلق
 في احوال الشارح لذلك بل شري معه اخي وناصب شريح الذكورية لان الزام المغير على غلبته وفيه تانيه
 المتصور الاية وهو من النساء اشد تلبية تجمع ذلك بل شري في الذكورية عن المتصور ولا يشرى فئات
 عقل ودين الخ شري ان ابى عروة في قولها في قوله الشهادة قول هو بحيث يوجب على الخلق صراحة
 الحكم بقتضاه ان عدل فابله مع تعدده او حلف كتابه فتقوله يوجب على الخلق في الرواية ولم
 يغلب الفاضل ان الخلق عام من الفاضل لوجوده في التخصيص والايضا فتقوله ان عدل فابله شري في احوال الحكم
 والمحنة حال الخرج به بجهول الخلق ومعنى ان عدل فابله ان ثبتت عدالة الفاضل اما بالبيعة
 او بكونه يعلمها **باب العدل في شري عاقل بآثار بآثار رجعي وبعدة وان تاول بخارجي**
وقد قيل ان في العدل للمعقبة المعقبة العدل في عرف البغضاء هو من انصف بجهة لا وضا
 واحسن من ان يفرقنا في عرف البغضاء عن عرف الحديث كالعهد الذي في المتفق لانه وصف للفاضل
 وهذا وصف للشاهد **وقد قيل** ان يكون من احوال الاداء ولو معتقدا انك ان شاهد بعينه قبله شري
 اخي وهو الشري **وقد قيل** ان يكون من احوال الاداء لا كالمثل انما تقع الشهادة على ما
 انما فلا ولا على كالمثل على الشهور **وقد قيل** ان يكون عاقل حال الاداء وانما تقع الشهادة
 في العاقل **وقد قيل** ان يكون بالخال حال الاداء كما تقع الشهادة الصياح الاعلى بعضهم
 بشرى في سائر في الجمع والقول لا في المال ولا في الخصم عموم بل هنا **وقد قيل** ان يكون عدل
 البعض بالحوارح بدليل انه ذكر العاقل بالاعتقاد فيما ياتي **وقد قيل** ان يكون مجزرا عليه

الحكم اعم من الفاضل

لاجل سبعة

لاجل سبعة به فاما تقع شهادة العاقل ولا يظهر الخلق ولا النقصية لانه مخدوع **وقد قيل**
 ان لا يكون بدعي قسرا وتعد او يجهل او تاول وهو كقول ابى الحاجب وما بعد بهل ولا
 تاول كالفردى والخارجي **فقال** في توضيحه تبعا لابى عبد الشك فيقول ان يكون الفردى
 مثلا لا يجهل ان اكثر شبههم عقلية وانما فيها يستمر بها والخارجي مثلا لا يجهل ان
 تشبههم شبهة وانما فيها يستمر بها ويكره فيقول ان يكون بدعي قسرا ولا يجهل الخلق من العاقل
 المختص من هؤلاء فيقدر وانما بانا وبل لكونه الذي اليه كبر او قسرا ولا كذلك التاول في الخارجيين
 ثم ان كراهي كلام المولى ان هذه شري في مصلى القدر انة واهل الذهب بطلوها شري و
 عدالة خاصة وهي عدالة من قبل شهادته ويرى على الاول ان من لم يستوف هذه الشري
 يكون باطلا بخلاف كلام اهل الذهاب فانه لا يلزم من كونه غير مقبول الشهادة ان يكون
 قاصدا في المولى بالعدالة هنا عدالة خاصة وهي عدالة من قبل شهادته ما مصلى عدالة
 ثم ان هذه الشري لا يشترط منه احوال الاداء والتبلي الا العقل وبغيت هذا لا تشترط الا احوال الاداء
فقال في الشري **باب او شري كذب او صفة خسة وسبهاة ولعب ترد شري** يعني انه يشترط في
 الشهادته ان لا يفسد بكيفية تبطل الا يعرف له بعدة توبة ويؤخذ هذا من كلامه في العادة لم يشر
 كبرية وقت اداء الشهادة فانه اذا تبين بهل وتاب وحصلت توبته ثم اذا هلم يصدق عليه انه
 متبشر بهل ويشترط في الشهادته ان لا يكون كثير الكذب فتعتمد الكذبة الواحدة في الغيبة لعرض القم
 من ذلك ويشترط في الشهادته ان لا يفسد صغيرة الخسة مثل الكثرة وحرقة الغيبة والتبصير بعبية وما
 اشتهر ذلك لادالة ذلك على ديانة الشهادة واما صغار غير الخسة بما تقدم الا بشي كماله ان عليها
 ويشترط في الشهادته ان لا يفسد بعبادة وقسرت بالمجوى وهو ان لا يفسد الا بفساد بل صرح او
 القليل المروءة الذي يكره الادعاء والهل في الكثرة الاوقات كاي هذا يغيب عنه قوله دومرة وانما
 عمل على هذا البيان يكره مع قوله بما هي لانه يغيب عنه دومرة واما ان حمل على الضم الذي
 ليس مع جماعه الشريعة مع الحج فبان كاي فبان يغيب عنه قوله دومرة كاي يمينه نوح تكلف وشري
 في الشهادته ان لا يلعب بالندى ولومس في واحدة وكما هي ولوم يكرهه لما وهو كذلك ومثله الكتاب
وحكم اللعب بالندى في اليمين بخلاف الشك في جاته مكره كالمثل في قوله وسبهاة معكوف على
 يمينه كبرية فيكون البشارة بمعنى التبشير لم يلبس بعبادة وقسرت ولعب ترد حكم على كبرية
فقال في شري **باب في شري مع علم وصحة غنا وديانة وملاكة اختيار او امانة ففكر في**
شري والخفت بعد نعت او غير بعد خفي ونذا بغيرا فيما تقدم في ذكر الرواية يدل على عدم الحاجة
 الدينية وهي من كراهة العدالة وتقر بانها مشيئة غالبا عن اتباع الشهوات **فقال** ابى الحاجب
 المروءة الارتجاع على كل ما يري ان كل من تغلب به بالخلاف على دينه وان لم يكره ما كماله ادان على
 لعب الخلع والشك في كراهية الخلف والديانة بين ديانة وملاكة وملاكة اي حجة اختيارا او بالبيد به
 واما اهلها او من اضحى فيما يفتح انتهى من حكم الناس اللغائي وهو بهذا المعنى تصف
 بها المروءة كالمثل وقد تبين المروءة بكمال الرواية كما قاله الشيخ سعد الدين وهو بهذا
 المعنى لا تشمل المروءة وان كان يقال لفقار حلة تامل وصالح الغايب في الشهادة اذا كان بغير
 انه وتكره ان صماعة مكره حبيبة بانه يغلب المروءة واما بطلان كلامه في الشهادة بالبرية
 الواحدة ثم ان الغفل بالكم في ولد الصوت المنفك او ان في فيه شري او الحمد واما الكثرة والغنى
 وهو البشار واما بالبرية والفصل وهو النصح **فقال** في الرواية في كل من يكون من العاقل او من البغض

حكم اللعب بالندى في اليمين بخلاف الشك في جاته مكره

ان شري في المروءة

صالح الغنا بغير اليمين مكره

وهو مذاهب ما انك وجعته من الجماعة منهم عليه به الكمال ومعاوية ومنعه المانية انك انك
وابن عباد وجعته وانما جازت للفرقة وانهم يدبون التعليل الى والى وغير ذلك مما يدبر
على حمل السلام والى والى والغالب ان الكبار انقض معهم قلوب تغلب شهادة بعضهم على بعض
لبعضهم لا على ابي اهدار ما بهم وانما شهادة النصارى بعضهم لبعض على بعض
في الجراح والغلبة عند اجتماعهم في عرس او حمام او غير ذلك فيجوز ان يجمعوا على
وقوله **في عرس او حمام** في جرح المسئلة الصبيان على سبيل الكائنات والمسئلة النصارى
على سبيل النعبي والقسامة مع شهادة الصبيان لانها انما تكون في القتل والاصحاب انما
عليهم في نفس ولا يجمعون انما عليهم الدية في العمد والخطا والجرح يفتح الجرح وقوله بالقتل يدل
على هذا لولا ان يقول شهادة النصارى لا تقبل في القتل والجرح بانهم قد قتلوا كان عمدا
او فكتا كما جازية في النصيب على ذلك هذا ولا يكتفى له بزيادة الا اذا امتنع شاهدان
هنا فيما يوزن فيه في غير هذه الاماكن كالمواطنة والاشتهال وغيرهما **والجواب** ان
اجتماعهم لما كان محتاجا اليه بما يتوهم ان شهداء تفتي معونة كشهادة الصبيان وقد
يقال ان عدم قبولها في العمد وانما لغوتم واما الخطا فهو ابل الى المال فكان ينبغي ان تقبل
شهادتهم فيه مع الشهادة او العمد والى قد يقال لم تقبل بحالة اجتماعهم في عرس او حمام
اجتماعهم في غير عرس او حمام في عدم الشهادة بالصبيان واعتبرت بما لا يخفى لاجل
كالولاية للفرقة **قال في عرس او حمام** في جرح المسئلة الصبيان على سبيل الكائنات والمسئلة النصارى
ينبغي في هذه الا ان يشهد عليهم فلما كان في غير عرس او حمام ولا يجمعون
والجواب فيهم في عرس او حمام ان النصيب الشهادة يشترى فيه شريكة من هذا ان يشهد به قتل او جرح
لا به مال وفي هذا ان يكون جرح او اشتراك الجرحية تستلزم الحكم بالسلامة لان اشتراك الجرحية لما به
الرفق من شايبة الكفر والتمحض اولى وفي هذا ان يكون مني اليه وان يبلغ عتق سبيل او قتل
فرب لا يدين هذا الا بجمع من كلامه ما غير ما يضيء ما يقول ولا يثبت على ما يجعله
وفي هذا ان يكون ذكر ايمانهم وشهادة الاثبات من الصبيان وان كثرت قلة في الدونة في يد
ولو كان معصية في وقتها بقتل ان لفت الصبيان يستعمل في الاثبات ايضا وفي هذا ان يكون
متعدد في وقتها في شهادة واحد على انفراد وفي هذا ان يكون الشاهد عدو والمشهد عليه
سواء كانت العداوة بين الصبيان انفسهم او بين ابايهم وانكاههم ان مكلى العداوة مضرة اية
ديونية او دينية وفي هذا ان يكون الشاهد في يد المشهد وله وكذا في ان مكلى العداوة
مضرة وحيدة في السلم والخطا ولا يشترى ان تكون اكدية كما به البلاء في كل ارتضاة الجرحية ومنها
ان لا يكون بين الشهود خلاف بل يكونون متعفين على قول واحد كشهادة واحد ان كانا
قتله واخر قتله وانما لوران الاخر ان غير قتله فلا يقبل وكذا لو شهد اثنان ان هذا ذبح قتله وقال
المشهد عليه بل انما قتله كما وقال عبد الملك لو شهد صبيان انه قتله وقال اثنان
اصابته دابة فانه يفضى بشهادة من شهد بالقتل انما يثبت بمقتضى اولى والصحيح ضعف
مقتضى كلام اسم مصدر الحلفه والارادة المصدر وهو الاختلاف ولو عزم بالاختلاف كان احسن
لانه يوجب انه لا يدين اجتماعهم على الشهادة مع انه لا يشترى بل لو شهد اثنان منهم كفى
وفي هذا ان يقتل بينهم وفيه ان النعبي يدينهم بكنهة تعليمهم تمام تشهد العدول عليهم
بالشهادة وانه قبل نعيم فظهم ولا يلائق اقرافهم بعد ذلك في شهادتهم وفي هذا ان لا يضي

الجرح يفتح الجرح

شريكة شهادة الصبيان

الصبيان

الصبيان كغيرهم في معنى التعليل والى الكبيير ليجمع الذكي والاشي العدل والبالص الى والى العبد
المسلم والكلام في العلة لاحتفال التعليل وفي هذا ان يشهد ا على كفى ولا كفى بل يشهد
بعضهم لبعض على بعض كما في وقت هذا ان لا يكون الشاهد منهم معروفا بالكدب واذا
شهدوا وهم مستوعرون للشريكة المذكورة ثم جعرا عن تلك الشهادة في حال صغر قاتله
يعتبر رضوعهم والعن ببل شهادته وانه اولى وقسرا رجحوا قبل الحكم او بعدة وكذا لا يعتبر في جرح
غيرهم لهم ولا يجمع بعضهم بعضا لعدم تكليفهم ان يكونوا اوصاف القدر انما لولا ان
الحكم بلوغهم وعدلوا قبل رجوعهم وهذا يجمع من النصيب رجوعهم لانه عليه على الصبيان
وهم بعد بلوغهم ليسوا اصبيلا ولا يجمعهم من اضافة المصدر لمعوله وقوله ولا يجمع اياها
في كين كذب حتى **في الزنى واللواك اربعة** شريكة في جرح من الكلام على شريكة الشهادة وقسرا
نعها شريكة في الكلام على بيان ما تبها وهي اربعة عدول او عدلان او امانان او امانان
وبدلتها بالاول لانها اعلا البيئات والمعتنى ان الشهادة على رجل الزنى وعلى
رجل اللواك اثنتان اربعة عدول لقوله تعالى والذين ياتون بالحق حشة من نصابتهم قاتله شهرا
عليه اربعة منكم لقوله تعالى فملا يد في الخندق ثم لم ياتوا اربعة فتبها ا جاجلدوهم ثلثين
جلدة وقولنا على رجل الزنى اربعة عدول لان الشهادة على الاقران يذكرك فيك فيملا ذكر اثنان
على الاقران على انه لا يخرج الى الشهادة على الاقران على القول الذي مضى عليه المؤلف ان المعنى
بالزنى يفتل رجوعه ولو لم يات بشبهة وهو قول ابن القاضى ان انكاره ككذب نفسه فانه
في التوضيح بيان **قلت** لم اختصت شهادة الزنى بباربعة في القصد القسري
ورجع العار للزنى في بقا واهلها وهذا المالم يلغفه ذلك في القتل الكفى بالثبوت وان كان
اعظم من الزنى وفيه **قال** لانها لا تكون الا اربعة اشترى اربعة يكون على كل واحد
اثنان وفيه لاما كان الشهود ما مورس بالقسري ولم يعملوا على عتقهم في ذلك حتى امن الله
على عباده وقوله كلف المؤلف ثلثة حشة وهو التذنب لانه يذنب باليمين العليا وهي اربعة حتى
بلا يلهوا وهو قوله ولا يضيء بل ولا ابل اليه عدلان وقال في الشافعية ولا يعدل واما ان كان
الربعة قتل لا يضيء للرجل امانان فيقول الخارج وان ثبت الشهادة ثلثة فيه نكح على انه
حرم عند قوله ولما لا يضيء للرجل امانان بل انما هي ثلثة رابعة بل في الحقيقة ان وان ثبت الشهادة
فتمس وهي شهادة واحد ذكر او انشئ وهي بمسئلة اثبات الظلمة المغينة للجمع **وفي**
قوله القدر شريكة في جرح مني حجة شهادة الزنى وهو انما لا يشهد الزنى واحد في
وقت واحد في موضع واحد بقوله بوقت متعلق بفدر صفة اربعة يشهدون في وقت اية وقت
الا ان وقت الزنى يلا بان يؤدوا في وقت واحد ويذكر والتخلف وقت الزنى باللفظ وان ادوا في اوقات
او اختلجوا في وقت الزنى يلا بكت شهادتهم وكذا ان اختلجوا في اماكن الزنى بالاداء للصوم والاكراه
او الزنى والشبهة اية الزنى بهما فبما او نامة او هي على الجانب الايمن او الايسر او هو اعلاها
او اسفلها او كانت في جانب البيت الغني او الشرفي او غور ذلك ووقت الزنى يلا هو وقت التحل
بقوله وروى بمحكوم على وقت والى في الاول بعنى في حقيقة وفي الشافعية بعنى في جازا
ولا يستعمل اللقب الواحد في حقيقة ومجازة وهو اولى من كلام **قوله في جرح** شريكة في جرح
شهود الزنى يجمعون في شهادة الزنى رجوعا سواء حصلت رتبة ايمانهم بغير الزنى لا يجمعون
حتى وانما **ادخل** في جرح مني حجة في جرح مني حجة ان شهود الزنى لا يشهدوا في وقت واحد في

وانت شهادة اربعة

شترى حجة الشهادة
على الحق

الكاتب والسمي بالغير في جازت للشهادة اياها وقوله على خك مفي ايمن كان مفر او اما
الا وهو منكم وسمي مفر ايا اعتبار حكمه اذ فيه افرى كان ان لكان عند كذا وشرا وقوله على خك مفي ايمن كان مفر او اما
مع الشاهد وبوامع الشاهد كما يد من مفر متعصب للنصاب واثباته لافضا كما يد منه مطلقا وهو
ان يلعب ما يدع ولا وهب ولا ابر ولا خور ولا كس الا ان لا يقبل في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
واه كان اثنى بل شئت بالشاهد والغير والى ان يترفع اليهم في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
عنه الا انشأ ولو بالمال كما يحج بعضهم وان كان هذه الامور ثابته في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
افوس بل ولى ان يترفع في ذلك في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
الى تلك الا ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
شهادة لا تقبل وعلى هذا يقول المؤلف بما يميل الى التكميل النصاب المانع لا يكون الا مع الشاهد
الواحد كما ينادى ان يلعب مفر لافضا بل ان كان المفر يحكمه ميتا او غائبا في بعض صورته ولا يقبل الشهادة
الامة العكس العاروف بالخبر ولا يشترى ان يكون الشاهد قد ذكر في الحكم **وقد وجد شاهد**
ما لا يوجب **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
وكذلك الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
ما لا يثبت الشهادة فيه مشقة وجعل الكافي بمنزلة البعد والى ان لا يقبل في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
وليس في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
على الخك ضعيفة كما يصار اليها مع امكان غير هذا **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
لمصلحة الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
على الخك يجوز في الحقوق المالية وفيها على الكافي والعين وقوله **ان عتبة لا يغير وان كان**
يعرف **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
على خك مفي ايمن كان مفر او اما
معدا وشك والاما يجوز للشهادة عليه اعتد رعي ذلك ام على الذبح **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
الشهود الخك مع مئة ثمانية الا انك في هذا لا ريب في كراهية البينة من ثياب او غير هذا
كما يد ويها من الفصح **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
عليه اي يعم نفسه او عينه بل ان لم تعرف ذلك منه لم تقبل في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
تلقى من لا يعم به **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
وضع حكمه وهو عدل واستمر عدل المنة وانما امر بالغير في قوله ان عتبة لا يغير وان كان
كل اعمير اعمير مئة لا شك في هذا حتى يصح عند هذا كل الشراعي المرفوع بل ان كان يشترى ان
خك كان وقوله وان الخك على الله في عتبة **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
واذى بان يجمع **شهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
انه لا يجوز للشخص ان يشهد على نفسه ولو عي به حتى يترك القضية كلها او حتى يترك
بعضها بل يدل على حقيقته في معنى التهمة عنه في هذا فان لم يذكر هذا فانه يؤيد على
علم ولا يمنع الكاتب بقا بل يقول للحاكم هذه شهادة في يدي ولا اذكرها بقوله لا على خك
نفسه المحض ومحدوف ايا الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
نفسه حتى يتركها بل في قوله واذاى بان يجمع والمحدوف مجمع الغم انى مكان انهم يجمع
وقد ابدت الشاذية احتمال كون الفاضل في القول بانها تنفع او يكون بمنفعة او وجه

على ولا على

شهادة شريفة **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
نفسه الا على عينه العينية بصحة شخصها لا احتمال ان يضع الرجل اسم غيره على اسمه او بالعكس
قبل الشراعي ان لا يغير الحقيقة بحيث يفي العرفا عليه انما هو من وحدت فيه تلك الاطراف **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
من زعمت انها بينة **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
انها البينة كان فليكن للفاضل ان يجعل لها بينة وكان حتى يثبت عند البينة ان هذا بينة
فكان وانما يفيصل من زعمت انها البينة كان ويحجب عنه في الرجل والشهادة على الصفة في ذلك
كل الشهادة على الغير ولا يصح القول بغيره زعمت وكذلك من ذكر في قول فالت افرى من قول وانما
خصه التفسير بانها التي يغلب فيها ذلك **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
على المنة المتعينة لا يجوز حتى يثبت عن وجهها ويصحبها الشهود مع مئة ثمانية لاجل اداء
الشهادة عليها فقولته ولا على متعينة فاما اداء فقولته لتعريف المنة على بالتعني ما
بمتعينة لا يجوز الشهادة على المتعينة لاجل ان تعبر للمادة **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
كقولته تعالى وما قلنوه فيقول بل روي الله اليها ان تعني حواجز الشهادة على المتعينة لاجل انها
تعبر للمادة وهذا اعمير يعرف نفسه ومنه في حكمها كغيره في النسب ان لا يثبت ولا كثر اذ
لم تقم عند الشاهد من شراعي **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
شهادة شريفة ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
وجها لانه في هذا وانك في الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
انهم لا يسمون في هذا بقوله فليد والى وكما في دينهم في تعيينها وهذا انفسه لا يثبت
المع في الامور الا ان كانوا لا يعرفونها متعينة والاجل في هذه وكما في قول المؤلف **شهادة شريفة** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
وعليه ان اخطا ان قيل لهم عينه **شهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
فيما قبلها بانهم يقدرون وانما هي اشارة لمصلحة اخرى وهي ما اذا اتموا الشهادة على غير امر
لا يعرفون نسبها وانك في كل هذا اجماع من بين يشعرون بعليهم اجماع بان يقولوا هذه
على ان الشهادة تستلزم نص الواقع مع تاويل عبارته في الشراعي الكسبي وعليهم ان اجماع
يتم بها الا على نفس بالوجوب ولا بامانة له الا ان اجماعا لبعض شيوخ **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
الشراعي في هذا في المنة ان الدابة والى في قول لا يثبت كذلك فانه دخل الدابة والى في قوله وكلف
الشاهد اجماع وهو خصل من يعلمه وان كان ان كانوا عد ولا قبلت شهادتهم كذا في المجموعة والعينية
والوازية **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
على المنة اذا حصل له علم بانها المشهود عليها بان يكون جبر التعميل عرف نسبها في نفسه
حين لا ادا فيوجد حيث حصل له العلم بانها رجل او امرأة عدلة او عيب من النساء واما المنة يعرف
حيث التعميل وهو من يثبت في قوله ولا على متعينة لتعريف المنة وانما على المنة على التعميل
وقد وجد شاهد **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
الا على عينه جواز **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
ان يعرف نسبها جبر ادا وان كانت جبر التعميل غير معرفة النسب له جبر شهادته على عيني
امانة لعدم معرفة نسبها غير جبر ادا فانه يوجب اذا حصل العلم له بها وان يامان **وقد وجد شاهد** **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
بشهادة شريفة **بشهادة شريفة** ان الشهادة على خك مفي ايمن كان مفر او اما
العلم بشهادته جازي على قوله لا يثبت الشهادة الانفا عنها في عينه في

[illegible]

واقفیه

[illegible]

الشفقة اذ تعلم السما

تشریح و شہادتہ الشماخ

نزل للشهادة ان يتبع على
التحليل ولا يجوز له ان يتبع على
لا اذ

تعليق التحليل

الشهادة

تعليق الاداء

نحو

لما عرفت الحق وقد علمت ان من ادعى الكفاية يشكك فيما يقع به ويغيره على ما يقع به من
الغير كما اذا لم يوجد من يقع به غير من ادعى الكفاية فيغيره على ما يقع به من غير
على التحليل ولا يجوز للشهادة ان يتبع على اداء الشهادة وان اتبع كان ذلك من جهة حقه
فقال ما يكفي قوله تعالى ولا يلزم من اداء الشهادة ان يكون له عوارض من غير اداء الشهادة
بعد ان يشهد او اما قبل ان يشهد او اذ هو ان يكون في شعبة اذا كان من يشهد وان لم يوجد
غيره او غلب ان يكمل الحق ان يشهد فحليته ان يجب وكذا على قوله من ادعى الكفاية ولو كان ولا يفسد
اذا قد يحسن حاله والعبرة بوقت الاداء وانما يقول ان انفعالي اليه على ان لم يغيره على ما يقع به من كفاية
بل ولا يستحب ان يقول ان يشهد واعلم ان قد رأت النكاح والتحليل لغة يكمل على الاثر ام لا
التميم اذ ما علمه وقد عرفت ان من ادعى الكفاية يشكك فيما يقع به ويغيره على ما يقع به من
بغوره اختياره ما علمه دون اختياره من غير اختياره من غير اختياره من غير اختياره
نحو تعليق الاداء من كفاية وعلى ذلك ان لا يجوز له ان يتبع على اداء الشهادة في كفاية
وان اداءه لا يفسد من غير ادائه بل يفسد على من يتبعها ان يؤد بها اذا كان بين محل التحليل
الشهادة وبين ادائها بل يفسد من غير ادائها بل يفسد من غير ادائها بل يفسد من غير ادائها
القول لم يقولوا كفاية الفصح ان ما دونهما يتغير الاداء منه وان زاد على ما لا يخص
انه يكتب في الاداء بالاشارة البهيمية وقد عرفت ان من ادعى الكفاية يشكك فيما يقع به من
الشهادة بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه
والله اعلم بالصواب وقد عرفت ان من ادعى الكفاية يشكك فيما يقع به من
يشكك فيما يقع به من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه
المالي اكثر من ان يشهد عند الفاعل منهم انما ان لم يغيره على ما يقع به من كفاية
بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه بل يفسد من غير ادائه
خامس الى ان ثبت الحق وان اتبع على كفاية كونه على ما يقع به من كفاية
يعني ان الشهادة اذا كان على كفاية كونه على ما يقع به من كفاية
يشكك من المشهود له على ادائه شهادة ان يكون ذلك رتبة فاد حقه في عدل الله انه اخذ على
اداء واجبه عليه فصوره من اخذ على الصلابة وهو لا يجوز ان يتبع ودفع له المشهود
له شيئا من غير كفاية او ان كان له دابة وتغير عليه المشي الى محل اداء الشهادة فليس يحسن
وجوز له في الشهادة ان يتبع من المشهود له بدابة وكيف الى محل اداء الشهادة فينتج
فيجوز له في الشهادة ان يتبع من المشهود له بدابة وكيف الى محل اداء الشهادة لانه حينئذ
قد فسدت عنه ادائه ولا يكون ذلك فاد حقه في عدل الله انه اخذ على كفاية كونه على ما يقع به من كفاية
فليس عليه اشتراطها ووجود انما كفاية وقوله الا كفاية في ادائه ولا يلزم من ادائه في بعض
نحو في البقرة **نحو كفاية الفصح** ان يتبع من المشهود له بدابة وكيف الى محل اداء الشهادة
اذا كان بينه وبين ادائه الشهادة مشافة الفصح ان لا يلزم من ادائه الشهادة لانه حينئذ
دفع بل يؤد بها عند الفاعل الذي هو عليه ويكتب به الى ذلك الفاعل الذي هو عليه مشافة الفصح
وجوز للشهادة حينئذ ان يتبع من المشهود له بدابة وكيف الى محل اداء الشهادة فينتج
ولا هل بينه وبين ادائه ولا يلزم من ادائه الشهادة لانه حينئذ
وكذا في تعليق النكاح فان نكل حبس وان كان دين شرهه ارجع لبعضه قوله بها نسب

وكذا دعوى

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

٧٤

وكذا دعوى لا تثبت الا بعد ان يكتمل هذا المقام فيتم في بعض هذه التوجيهات في بعض
وبعضها لا توجه واليه في بعض هذه التوجيهات في بعض هذه التوجيهات في بعض هذه التوجيهات
زوجه ان كلفها او اقامت او اتى بذلك قلنا لا يفسد على الزوج بميمانه ما لم يلقه فان حلف ردت
الشهادة وان نكل فانه يحبس فان كان له حال حمله كسنة فانه لا يفسد على الزوج بميمانه ما لم يلقه فان حلف ردت
وكذا لك العدة اذا اقام فانه على سبيله انما اعتقه فان السيد يلزم من ادائه الشهادة فان
نكل حبس وان كان دين وشكك في ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
يلزم من ادائه الشهادة فان نكل حبس وان كان دين وشكك في ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
انه زوج المأخوذ وهو من قبله ما لم يفسد على المتكسر من ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
الشهادة لا يفسد على المتكسر من ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
لانه لو اقر بالنكاح ما ثبت ولا يلزم من ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
فيما قبله فوجه على من النكاح من ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
شرهه ان العدة ما دونهما يتغير الاداء منه وان زاد على ما لا يخص
المال والخلاف في ذلك فان نكل العدة على اليمين كان ما دونهما يتغير الاداء منه وان زاد على ما لا يخص
وقد عرفت ان من ادعى الكفاية يشكك فيما يقع به من كفاية
مالي واداء بذلك شهادة فانه يحلف على ما يقع به من كفاية
ان كلفه قوله وحلف الخ انه لا يشكك في ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
كذلك بل ولا يلزم من ادائه اقام شخص على ادائه فانه قد حلف على حلفه
شرهه بوجهه نشي على او استغنى بوجهه من الوجوه فانه لا يحلف مع شهادة لانه غير حلف واليمين
من نصاب التاميم وكذا لا يحلف ابوه عنه مع الشهادة فان فاعله الله ان لا يحلف
ليست في غير ولو كان الاب يتبع على الاب حيث يكون ليمينه قايمة وهو ممنوع من التبعة عنه
فانه ابن رشد وهو المشهور المعلوم من قول ابن الفارض وروايته عن مالك وقيد النكاح بل اذا لم
يل الاب او الوصي فيه العادلة قايمة قايمة اوليه احد همل قايمة عليه واجبة لانه ان لم يحلف غي
والوفاة من قوله وابوه بعضي مع وقوله وان انفق اية انفاقا واجبا او انفاقا فلا تطوعا قسط
داخل في الاول **نحو حلف الكلوب** ليتذكر بيده وتقبل الحلف اذا بلغ شرهه ان الصبي
لا يحلف مع شاهده كحسيند يحلف الكلوب الى المدعى عليه ويغني الشئ المدعى عليه بوجهه حوزا
الى بلوغ الصبي ان كان معينه ان كان لا يفسد في دمه فاد ابلغ الصبي وحلف اغتبه ان كان
فاد او فمتم ان مات او شمله ان كان مثله فاد نكل الكلوب على الصبي ملكا اتفاد
فاد ابن رشد ولا يفسد على الصبي اذا بلغ ففسد ليتذكر بيده اية حوزا يفسد ان الله ولو يفسد
سماوي لانه متعدد ولا حلف الكلوب فان الحكم يكتب شهادة الشاهد ويشهدا عند
لحمله ليحلف الصبي اذا بلغ حوزا لبعض مال الصبي وهو من موت الشاهد او تغير حاله على
العدالة قبل بلوغ الصبي فلو نكل الصبي بعد بلوغه على اليمين فلا شيء له ولا يحلف الكلوب
ثانية ففسد وتقبل اية امي بالاجل اية التنازع والادعى ما عليه الا انصاف في الضرورة
لاجل ان يحلف اذا بلغ **نحو كفاية** شرهه ان الصبي اذا مات قبل بلوغه فان وشرهه يحلف
الان وبأخذ ذلك كانه صار له فلا تشييعه الحلف والاستغناء في شيعه الكلام ان قوله يحلف
اذا بلغ معناه ويشتق لانه اذا حلف استغنى فلا شيء له وشرهه للصبي وبأخذه يعود على البلوغ

المدعى لا يقضي ويقاتر
ولا يلزم ولا شيء

ولم يرد في نسخة وهو المعتقد وما مني المؤلف في باب الردود بعبارة من قوله ولينقله لا أخذ منها لم يخلصه
بشأنها خلاف المعتد حر قال قال الربا في ذلك الغائب أنقص في العينة وفي البعدي يعلم
الوكيل ما علم بغيره مؤداه ويفضي إليه فإن حصل الوكيل خلع واستمر الغيب والأحلف الصلوات
وأصرت مع ما أخذ منه شر في أن الوكيل عن رجل غائب إذا ادعى على شخص حاضر أن موكله
يستحق في ذمته هذا الحاضر كذا وكذا قبل جاب الدعي عليه بالأحلف وأدعى أن الوكيل الذي ذكر
إبراء من ذلك أو أنه فضاه فإنه يستحق إلى أن ياتى الموكل بتكليف بالمال وسواء في بيت غيبته أو
بعده وهو قول ابن الفاضل على نقل ابن الحاجب وقول ابن عبد السلام له ولا يعلم الوكيل
على نفي العلم لما يدعيه الغريب إذا منعه له في الميراث والحق أن الغيب على ابن الحاجب
وعلى قول ابن عبد السلام له يعلم كقوله على نفسه حتى وقد استعمل له مع قيمة أهل
بالاجتهاد ككتاب وشبهه شر في أن من أفوت عليه فينتج للشخص ويحلب الهلة لجمع
نلك البينة وأقامتها فإنه يعلم لأجل انفكاك حجة والهلة بالوجه هذا الحكم وأخذ به في ذلك
عند ما كان بتكليف بالمال وكذلك إذا حلب الدعي عليه الهلة لمحسب يصحها والقضى مكتوب
عنده ليجزى ويكون في جوابه بأمر أو انكار في ذلك على بصيرة فإنه يجب لذلك بتكليف بالمال بقوله
ص بتكليف بالمال شر في ذمته المستحب فيله وفي قوله حتى كان أراد إقامة ثلث فيكون التشبيه
تأمل والغنى أن الدعي إذا افترق فشهد الربا على ويحلب الهلة حتى يفي الضاهد الثاني
فإنه يجب إلى ذلك بتكليف بالمال أن الدعي له أن يعلم مع شاهد وقبيل الحكي أو بأقامة
بينة فيعمل بوجهه شر في حشوف على قوله كان إقامة ثلث في أن الدعي إذا ادعى الدعي
عليه كيكال بالمال لم يجد الدعي قائله لا يزمه ذلك بخلافه لأنه لم يثبت له عليه شيء وأما تكليف
بالوجه فمضمون خلاف فبطل يزمه كما هو ظاهر لا يزمه ذلك كما مر في باب الضمان حيث قال ولا
تكليف بالوجه بالدعوى وهو معنى قوله هنا وفي كتابنا أيضا نفي وهو خلاف أو المردوكيل
يكافئه أو أن لم تعرف عينة أو بيات شر في أن الدعي إذا حلب جميعا بالوجه من الدعي عليه
لم يجد الدعي قائله يجب إلى ذلك حيث قال أو إقامة بينة فيعمل بوجهه وهو الذي في كتاب
الشهادات وفي كتاب الجملة من الدونة لا يزمه ذلك فبطل ما في الكتاب خلاف وقيل لا يروى
وهو لا حد وجهه أحد هذا لا يعمل قال المردوكيل أنه في الشهادات الوكيل يكافئه
وهم قد خولوا من علم به كعجل بالوجه قوا في ما في كتاب الجملة وقال ابن يونس في الجملة معنى
قوله غير ابن الفاضل أنه يجب عليه إذا لم يكن الدعي عليه مع ولا مشهور أو كالمطاب عليه
كعجل بوجهه لنقص البينة على عينه ولو كان مع وفاء مشهور لم يكن عليه كعجل لأننا نسمع
البينة عليه في غيبته وهذا معنى قول ابن الفاضل قبله في بيع الحليب خلاف حتى ويعيب على
الفصاحي القيد وعن الأثر الشريف شر في أن الدعي على العبد إذا كانت بغضاض أو بعد
فدوم أو يادب فإن الذي يجب عن ذلك هو العبد وإن كانت الدعوى بما يوجب الأثر من
التي يجب عن ذلك هو السيد لأن الجواب إنما يعتني بما يوجب الجيب الوافي به ولو لم يكن في باب
الكتابة ما يبعد أن المكاتب يراخذ بما أقر به في ذمته ولا يراخذ بما أقر به في جوارته الحكم فيجب يعلم
يتعلق بالذمة دون غيره قوله ويجب عن الفصاحي العبد حيث لم يفتح فإن أنصم كما إذا أقر
العبد بفنائه يقتل به ثم أن الولي القتل استخيره فإنه يكل عن الولي أن لم يكن مثله يعلم
ذلك وأقبله أن يرجع للفصاحي بعد أن يعلم أنه جهل قوله وعن الأثر الشريف إلا أو تقع

فَرَقَيْنَا

[illegible]

فقط، على قيت لم يعلم إلا ما يتبع به العلم من ورثته **قوله** فمن يفتنه أن من عليه دين فليفتنه
ثابت في دمه مات صاحبه وحملت الورثة دين أبيهم فقال الذي عليه الدين فضينه
لمورثته ولم تصدقه الورثة على ذلك قالوا عليه الدين فضينه لمورثته ولم تصدقه الورثة على
ذلك بل على عليه الدين أن يعلم من الورثة من يفتنه به علم بذلك مثل أخيه وفروم من يفتنه
ويعلمون على نفي العلم أي أنهم لم يعلموا أن مورثتهم أخذت شيئا من ذلك وأما قول وماله
ذلك وأما ما يفتنه به علم ذلك من الورثة فإنه ما يعلم من مورثته أي من أبيه وأما قوله
جان علم البالغ ثبت الحق لجميعهم وأن نكل بكل عقده ففك وقيل التيمر على تعليمه أي
يقبل أنه فسر في فكه من البالغ ففك **قوله** **في نفس** **بنو** **عشر** **علم** **الشر** **يعني** **أن**
من صار من رجل درهم بدنانير فيبقي كل منهما درهم وتبقى فلان واحد درهم بدنانير
أوردنا في فصلنا عقدا ففك لصاحبه وأعلمه بذلك فإن صدقه علمه ذلك فيما كلام وأن
تدبه بأنه يعلم في حالة النفس على الميت أي أنه يعلم ما مع الأكمالان النفس فيكون
حصول الفكه ولا يتعد إلى غيره به أو بعده **قوله** **في النفس** **على** **نعمي** **العلم** **أي** **أنه** **لا** **يترفع**
الاجل إلى علم وأنه لا يعلم طام درهم وأما في بيت الصبر في وغيره على قول ابن الفارض
وهو المشهور قال الضمير في علم للأفع صير في الأفع **قوله** **وأما** **الكتاب** **على** **نعمي**
تخبره **أو** **تخبره** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في** **جواز** **الأفع** **في** **الحلف** **على** **الميت** **الاعتماد**
على النص القوي **قوله** **أي** **الحال** **أو** **تخبره** **هو** **أو** **قوله** **في** **نعمي** **تخبره** **كأنه** **أو** **قوله** **العلم** **على**
بعض الدعي مشا وهذا الرجوع لجميع الكتاب وأما في بيتي هذه أو من ماله في بيت الأيمان
قوله وفروم من يفتنه أو من لا يفتنه هناك مكمل الكس وهذا النص قوي أو أن الغلو من
منه في جهات هذه في غير علمها **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
أن الميت إذا كانت بجهته الدعي عليه وهو المأد بالكلوب **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
قوله الدعي عليه بجهته من فرض مشا فإنه يعلم ماله عند عقده من فرض ولا يفتنه من
لأن الدعي بجهته مدع بكل واحد فلا يفتنه التيمر نعمي كل واحد على ما تفرق به العفول
أن أثبات الكل أثبات لكل أجنبي به ونعمي الكل ليس نعيم الكل أجنبي به **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
ماله عند كذا ولا يش منه الظاهر أن هذا اليقين لازم وهو أن يأتي بل يد على نعمي
بعد نعمي الكل بل المأد يأتي به ماله على به عليه كما لو قال ما عندك من
العشرة أو ليس لك من عشرة وإذا حلف ماله عند كذا لم يفتنه ولا يش منه وجب تعليمه أن
يعلم على ما ذكره وهو قوله ولا يش منه يعلم أنه ليس له شيء ماله إذا حلف فإنه في كل
ما يحتاج إلى ياد ولا يش منه أن الفتنة في الحلف وهو يشته كل جن من العشرة **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
لأن الدعي يفتنه أن يكون إذا حلف بالكل في نفسه لا يفتنه إلا بالكل فيما بعده فيفتنه نصيبان الشيب
وذكر غيره **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
نصيب الدين أن عينه المدعي ونعمي غيره أيضا كما لو التمسقه عشرة فيقول في يمينه
ماله عند عشرة من علم ولا يفتنه غيره **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
نوي لم يفتنه **قوله** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في** **الحلف** **أي** **أنه** **يترفع** **قوله** **أنه** **يترفع** **في**
مراحل ما لا يفتنه له بغير بينة ثم فاع صاحب المال وحلب المفتري بالمال بملته
وحلب أن يعلمه بأنه يعلم له ما تعلم منه ما لا يفتنه فليعلم عليه ما رثه

وَجَبِيذُ

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

(٢٠)
 ويري من الالف ومن الدين وايفال هذه الالف ما تتبعه لان الالف على نية الحلف لاننا نقول
 على هذا ليست على نية الحلف لانها ليست به وثيقة حتى لا تعتبر ما لا يفرض من الالف
 ثم كان على القول ان يرد الالف والافطوحات لانه استعمل منه سلبا كان يجب عليه
 رده بحسب الاصل قوله قال وقف او اولى لم يمنع مدعي من بيته فترسخ في ادعى
 شيئا معينا يدعيه وقصوا كان عفا او فيه فقال المدعى عليه هو وقف او هو لولي فبعد
 صفحت منزلة هذا الصلوب وتضمن بين الطالب والنفخ الوقف او بينه وبين الولد الكبير
 او بينه وبين ولي الصفيح فيمنع بيته بذلك ويجعل بقتضاها حق وان قال لكان قال
 حض ادعى عليه فان حلف ولم يدع قلب الف وان نكل حلف وغرم واقوته فترسخ في
 ان من ادعى ما يدعي غيره من دار او غيره فقال المدعى عليه هو لكان واحق له فيه وان
 الخصومة حينئذ تنوجه بين المدعي والمفلى وهو اقل ان يكون حاضرا او غائبا وحسبية الكلام
 على غيبته والكلام الان على حضوره وتصديقه واذا انزعجت الخصومة بين المدعي والمفلى
 له فان الالف على المفلى فان حلف واخذ الشيء المفلى به فله في قلبه في قلب المدعي ان
 ما افترقه حتى للمفلى وهو يبرئ نفسه فان حلف بغيره وان نكل حلف المدعي وغرم الف واقوت
 عليه باقراره من قيمة الفوق وقيل التلبي فان نكل المفلى عن الالف او لا وهو معذور الفوق
 فان المدعي حلف وثبتت حقه بالنكول والحلف فان نكل المدعي عن الالف فلا شيء له على
 المفلى وليجوز حينئذ قلب الفوق فانه ان عبد التكامل حر او غائب لم يبرأ ويثبت وان غابت
 الحكومة له فان نكل اخذته بكما يبرئ من هذه افسح قوله فما يفلحان حض والمفلى ان الفوق
 له ان كان غائبا غيبة بعيدة لا ينفذ الا عذار الالف فيها جان الفوق بغيره بغيره حتى لا تهاجم
 انه اراد ابطال الخصومة عن نفسه او بيته فتشبه ان الفوق ملك للمفلى وحينئذ تنفصل
 الحكومة للمفلى اذا حض فان نفخ بيته ونكل عن الالف فان المدعي ياخذ الشيء المدعي به
 ما غيبي ويبرئ من بيته يدعي حاضرا الى حضور المفلى ولو قال وان غاب التخصيصات المتألفة للمفلى
 حض وقوله وان غابت الفوق على من يبرأ ويثبت وقوله وان نكل معكوف على مفدر
 بعد قوله ان يبرأ ويثبت فان لم يبرأ قبل حلف بغيره فان نكل الفوق وقوله قال جاء الفوق
 له قصد الفوق اخذته فترسخ على قوله ان يبرأ ويثبت وعلى قوله قال ونكل اخذته بلا يمين
 وعلى هذا القول عني صدق الفوق فانه ياخذ من الفوق حيث حلف او افاع بيته به او لم
 يفع بيته ونكل واخذ المدعي وهل ياخذ في الصور الثلاث بغيره وبغيره والذي بعيد كلام
 حق انه اذا حلف الفوق او افاع بيته انه للمفلى فان الفوق ياخذ بكما يبرأ وامان نكل المدعي
 واخذ المدعي فانه ياخذ الفوق بيمينه على ما يرضى ومعه صديق الفوق انه لو كذب به
 صفحت عنه واختلف هل يكون لبيت المال لانه كما ان المال المارزي وهو خطا هي
 الروايات عندنا او يفسد له عبدا اذا مضى له فيه وثبت المال لم يجر حتى يدايع الامام عنه
 المدعي كما قيل فيما اخذته الحكومة فاخذ منهم فانه يعرض به له عبدا بعد الامتنين والمايا
 لم يجل عليه او يفي به حازبه افعال انتهى فتب واصله للضارح والكاهن الفوق النزل ٧
 ملكه دار بين الفوق والمفلى والمدعي فيما يرضى قائد التبعي ملك الفوق والمفلى بغير المدعي
 قوله استعمل وانه بيته حاضرة او لا يمتنع يعلمه لم تسمع فترسخ في ان المدعي اذا كانت
 له بيته حاضرة او غائبة كالتألف في ايام وغوصاته لها باو اياها وهو عالم بها وحلف المدعي

مسئلة المحيطة

دک

ذلك يكمل متاعه فان دعواه الملك لذلك لا تنفع وكذلك اذا افاع ميتة تشهد له بذلك
 لم تنفع واستغنى الحار عن لقوله عليه السلام من احتار شيئا عشر مئة وقوله بقوله ونصرف
 اي ياتي نوع من انواع التصرفات غير البيع والهبة والوصى والكتابة وغرض ذلك بان هذه
 لا يحتاج معطى الى كمال الايمان ان اعلم المدعي ذلك ولم ينكره وهذه اعلم بجميع الافاض
 التي ذكرها المؤلف والقلم يذكرها كما اصهار والموت ولا يلتفت لكلام الفاض وغيره وليس
 في كلام المؤلف حذف من الاول لدلالة الشاغل ان النصف بالهدم والبناء فعلى مخصوص
 بمصلحة الشريك الاجنبي قوله عشر مئة تصرف لخاصة كانت بلا مانع وهذه اثني عشر كروي
 الحيازة عشر مئة تصرف بالنصف اذا لا يعنى بالنصف ان يكون مستمرا في العشر لمين
 بل يكفي حصوله في جنه منه كما في رواية ابن من روى ما قبل ذلك فانه قال قوله عشر مئة
 يصح ان يعبر به حازا ونصرف او حاضا او ضاكت به ليه احدى هاتين في غير ان حاز تنازع
 مثل هذه العدد والا فيقدر معمول لما زاد على العوازل النكاشة ولا يجوز ان يعبر به في التنازع
 جميع انتهى وان لم يأتى الا اربعة او اكثر يعني زيادة **اعا الا بالمكان ونحوه** فزاد الا ان تشهد ميتة
 بالمكان منه الحار او اعمار او ايمان او مضافات او في اربعة وما لا شبه ذلك فان ذلك لا يعرفه
 على صاحبه وتنفع دعواه وبنيته وهذه امفيد لما اذا لم يحصل من الحار بحصة المدعي ط ٢
 يحصل الايمان بالملك في ملكه ولم يباين عنه بذلك كماله في ذلك كمال النصف والى النصف وقيل
 الحيازة ان يدعى الحار ملكية الموضع الحار في الوصية واما اذا لم تكن حجة الاجنبي الحوز فلا تبعه
 كما قاله ابن قزوين ثم ان مدة العشر مئة مئة من حيازة الوارث وموروثه وكذا موروث
 موروثه في كثر الشريك اجنبي **عاز فيهما ان هدم وقضى** فترى في هذا الشريك الاجنبي اذا حاز
 شيئا على صاحبه عشر مئة ونصرف فيهما بالهدم والبناء وصاحبه حاض فما كانت كحول المدعة
 المذكورة ولا مانع له من القيام بحقه فان الحار يملك بذلك ولا تنفع دعوى صاحبه ولا يشته بعد ذلك
 لانه قد يتوهم ان الشريك يباين في ربه فتدفع دعواه بعد ذلك بمعنى ذلك التوهم وهذه امفيد
 لما اذا هدم وقضى ما لا ينشئ به فحكمه واما اذا هدم وقضى ما لا ينشئ به فحكمه فان ذلك لا ينفذ الملك
 ثم ان الهدم وحده يكفي كما ان البناء كذلك **قوله في الشريك الغريب معهما قواي** فترى في
 ان الشريك الغريب اذا حاز شيئا على عشر مئة عشر اعوام وهو مخصص فيه بالهدم والبناء
 واليه يعود جميع التثنية فهل ذلك حيازة او لا تكون حيازة الا ان يكون امد هلاكه لا يعبر به
 الهدم والبناء ثم ان ضاهي كلامه ان الوالى والاصهار اية الذي يدين بينهم قايمة كالاجانب وهو
 احد اقوال ثمانية اية في حكم العشرة وان لم يكن هدم ولا بناء والاشاغل انهم لا تكون حيازة الا مع الهدم
 والبناء والاشاغل انهم لا تكون حيازة الا مع الكحول جدا اليه مع الهدم والبناء والكحول بعد ليصل
 بل ان يادة على اربعة اعوام ولم يكونوا في كماله واما المورث والاصهار الشريك كماله كمال الاجانب الشريك
 على الاول بل لا يولى وهذه اية المورث والاصهار الذين لا قايمة بينهم والاصح من جميع ما جرى به
 في الفارب الذين ليسوا بالمورث والاصهار **قوله في اية واية الا بكهتمة الا ان** يقول معظم
 مات ملك فيه البيئات وينفع العلم في حكمه وفي المعنى اية والحيازة يرون ذلك ما ليس
 ا ب وان عملا وانه كما يجب حوزا هدم على طاش بالهدم والبناء والعكس وان ذراع وغرض ذلك ولا
 خلاف في الموت بالبيع وما معه كما في الا ان يجوز احدى على الاخر مدة تنهك فيها البيئات
 وينفع فيها العلم وهو يهدم وقبضه والاخر حاض فما كانت كحول المدعة ولا مانع قليل لـ ا ب ٢

أَوَاخِرُ فَيْتَةِ الْعَبْدِ مُحَمَّدٍ

ابجیلولی

الإفطار بالمعلاة

مسئلة يلغى بها قرص
على العاقلة اقل من الثلث

بِقَالَ الْقَوْدُ

[illegible]

في حكم المتحد وليس كالفيله لان ذلك فلام يتخذ البعل كالتفتي **وتمت دية الخنثى**
بلا اعتراف على العاقلة والجاني ثم هذه اشرع بيان من اجل الدية المتقدح ذكره في
في الفمصر واجتنبوا من ذلك ان دية جنابة التي الخنثى العاقلة ببينة او بلوث وصوره كان مسلما
او جرحا او ذراعا او مالا او اناشي تنجم على عاقلة الجاني والجاني كل من كان مسلما
بما يلزمه من دية مع كسبية التضييق وتتمت بذلك انها تعقل لهما الكتاب عن الجنابة وديانة
حد هذا ايضا قل حتى ياتي من التي اقيمت فان قيمته حاله على الجاني واخرى بالخنثى عن الحد فان
العاقلة لا تحمل شيئا منها بل هي حاله على الجاني حيث عجل عنه وفي حكم الخنثى العمد الذي
لا فصلا فيه كالمأمومة والجماعة كما ياتي ولا تحمل ما اعترف به الجاني بل تكون الدية ماله انما
فشر اح الزهارة وذكر الشيخ شرف الدين ان الجاني اذا كان عدلا ما مؤثرا بان لا يقبل الا شقة من
اولياء القتل بان يقولوا له اعترف بذلك فقلت ولا يوافقونني فيكون كذا او ليس كذلك القربى
للمقتول ولا صدقها كما حاله ولا يفتهم في اغناء ورتبة القتل افسح اولياء القتل وكلت الدية
على عاقلة الجاني من جهة افتقارها وكلام المؤلف لا يخالف فيه ان معنى قوله بلا اعتراف ان العاقلة
لا تحمل ما اعترف به الجاني من حيث اعترافه واما اذا وجدت شيئا من الحمل بلا اعتراف قلنا انها تحملها
من حيث الغفلة لا من حيث اعترافه حيث ان الاعتراف لا يوجب الحمل بل العاقلة لا تحمل
ببلغ محال عليه كعدم دية غلظت وهذا كما تقدم في شرحه ان في حكم الدية التي
تنجم على العاقلة والجاني ان تكون قد بلغت ثلث دية الجنى عليه او الجاني بلا كثر وما
لا يبلغ ثلث دية ما ذكره فيكون على الجاني جفك وكذلك ما تحمل ثلثا من ارض الجنابة
الحد وكذلك ما تحمل ثلثا من الدية المخلصة على الاب بل هي حاله على الجاني وكذلك لا تحمل
شيئا مما وجب من المال على الجاني حيث شفق منه الفصا لعدم العضو المماثل لما وقعت
الجنابة عليه كما اذا افسد عور العيني عين شخص يبنى عمد افعليه فمما لثمة دينار بماله عالة
ويبقى شيئا من هذا لا تحمل دية فان لم يفسد كماله بقتله او بلغ الخ فلو جنى مسلما على
جرحه خنثى كما يبلغ ثلث دية او ثلث حلقته العاقلة وان جنى بجرحه او جرحه
على مسلما ما يبلغ ثلث دية الجنابة او الجنى عليه حلقته العاقلة وقوله كعدم اي كدية عمد
وقوله ودية غلظت من حكم الخاص على العام لانها لا تكون الا بالحد واما التي به ليا
يتوهم ان الفصا لتمامها فاصار كالحصا **الا ما لا يفتن منه من الجاني لا تاجبه**
بغيره فشرحه ان الجاني لا يترك الفصا فيجعل كالجارية والامة وكفى البعد وما اشبه ذلك
فصوره كانت الجنابة عمد او خنثى او صوره قدر الفخار فيجعل شيئا معلوما او اقل من العاقلة تحمل
ذلك حيث بلغت الثلث وهذا معلوم لما تقدم لانها اذا لم تحمل في الخنثى ما هو اقل من الثلث
فاولى ما هو محمول على الخنثى او الاستثناء من قوله كعدم **وهي العصابة وبدء بالديوان**
ان اعصر ان بها الا في فشرحه انه العاقلة عدة اشهر العصابة واعمال الديوان
والرأى وبيت المال ففتوه وهي العصابة ليعرف العاقلة العصابة او هي العصابة ومعهدها
ببغيره مع البتة او مع الخي وكانه قال وهي العصابة ويضع منها الا في والاف في كذا اهل
الديوان مقدمون على العصابة ان كان لهم جرم كقتلهم فكل ان خنثى اذا كان القاتل
من اهل الديوان مع غيرهم فمعهدهم فكل ان خنثى او الجاني لاي قوله ولا يعقلون بالثبته
بان لا يترك كمالا يحمل عنه فومه قبل ان يفتن اهل الديوان الى معونة فومه فقتلهم او انكساح

ديوانهم

ديوانهم اعانواهم فماله الجراهم **قال العاصم** في التبعين ما يكون منهم عاقلة لانهم عاقلة
مكفلة **ثم قال الرازي** **الا اعلمون ثم الامضون ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما** فشرحه
بان الجاني عصابة فانه يبدل بالرأى الاعلى وهم المعتقون بكفى الفاء من غير خلاف فانهم
من العصابة في ان عصابة النسيب مقدمة عليهم فان لم يكونوا اهل الرأى الامضون فان لم يكن
للخاتمة عاقلة جاء بيت المال يحمل الدية عنه وقد علمت ان بيت المال لا يعقل عن غير المسلم
وقال على الجاني فقه من الدية حيث عجل عنه بيت المال او اوعى الاول فعليه بقدر ما يتوهم
ان لو كانت على العاقلة فان لم يبرهن مال او كان ولا يترك الوصول اليه فانه تكون في مال الجاني
جفت وان كان الجاني مسلما ايا او من تد كماله في باب الرقة في قوله والخنثى على بيت المال
كما خذ جنابة عليه فشرحه في قوله ثم بيت المال خلاصة كما يفيد كلامه في توضيحه وعليه فانه في
كل المسلم فان عاقلة عصبته واهل ديوانه وان وجد ذلك ثم الرأى الامضون ثم الامضون ويتبعه
في حكم بيت المال لايه وفيما قبله لانه لم يبرهن من مسلم وغيره وان العلة الشارح والورثة
خلافا لما يفيد كلام الرازي **ثم قال الرازي** **ودية** فشرحه بان الجاني كان الجاني كالجاني عليه
مسلما او كالجاني عاقلة الجاني التي تحمل عنه من اهل بيته النص اني النص اني واليهود لليهود
فلا يعقل يهودي عن نصري ولا العكر والحق ان دية من يحمل معه الجاني ان لو كانت عليه
وان لم يكونوا من اهل بيته فيقتل المائة ومن اعتقه مسلم اذا اجنبا **فوضع ككفر مصي** فشرحه
بضم الكاف وفتح الواو مع كونه بضم الكاف وفتح الواو وهي الدية كما قاله الجوهري
والصلاة بكفر مصي هذا الباء التي جعلها وكذا الهاء بكور الضلع ونحو ذلك ان هذا يستعمل
يكون عاقلة المسلم وغيره ويحمل ان يكون عاقلة غيره وعليه في حلقته لانه عاقلة
المسلم من قوله ليعلم ياتي ولا فتني مع مصرى وما ذكره المؤلف هنا لا ينافي قوله ولا دخول
لدى مع مصرى اذا اهل الكفر ككفر اهل حنيفة وان سلم ان فيه اهل بدوي قبض منهم الحنفي
للحنفي لا غير **ثم قال الرازي** **اهل الضلع** فشرحه بان اهل دية من يحمل ان ياتي عاقلة
الصلح اذا لم يبرهن اهل ديوانه من عصابة ولا مؤلف اعلمون ولا يعقلون ولا بيت مال
ان كان لهم اهل صلح ويحمل صورة كان من اهل ديوان او لايه فومه من الرأى
وضر على كل ما ابيض فشرحه اراهم الجمع ابيض على كل من اشته الدية وعصبته
واهل ديوانه وفيه قدس وطمح ان لا يترك كل الرأى ما ابيض به **فوق عفا عن صبي ومجنون**
واسرة وقبيح وغارم ولا يعقلون فشرحه ان كل واحد من هذه الخمسة اذا حصل منه
جنابة على الغير يعقل عنه اي يفر عنه وكما منهم لا يعقل الا بدخل في العاقلة اذا حصلت
الجنابة من الغير والعبد كالعبي كماله الفخار وقبيح نكح ان جنابة العبد في قيمته والمال
تضرب على هجره لانها اعانة والغير والغارم عتاجان للمعانة وصفت عن الصبي
والجنون والمائة لعدم الفخار منهم وهو علة بعض بها وقوله والمائة حقيقة او احتسابا
كما غشيت المشكل والاعتبار بوقت الضرب بلو كان حينئذ غشيت مشكلا ثم اتبع بعد
بلايدخل فتوته ولا يعقلون لاي عن غيرهم ويعقلون عن انفسهم لانهم مبالشون للمال
بتوخد من المولى ويضع المعدم وهو مضمون قوله او الجاني لاي قوله ولا يعقلون بالثبته
للمائة مستغنى عنه بقوله وهو العصابة التي تخرج من الرأى والجرايم **ان ذكره بالثبته**
الرأى الى انه وهو شامل للثبات **وبعد** فشرحه بان لا يعقلون لايه انفسهم ولا عن غيرهم

واخذ منه ما جنى الخمر وقد ركل الصلح بينهما ثم غفر التوبة به مع العبد والخطا والغنى اى
الزنا اذ اخصى به حال جنائيه عدا او خطا وانما يغفر ويجهل بعد توبته كالمسلم وان كانت الجنابة عدا اعلى
ومسلم كان عليه الغفر وان كانت فحشا كانت الذية على ما علمته وان كانت على ذمى قبيح ماله عدا او خطا
واما في جنائيه على العبد والذمى والخم العلم عدا او خطا فيما اذا مات على ذمته وامال ما جنى عليه
به حال ذمته فلا يغفر ومسلم بل من تدا فبغيره ثلث فخر ذمته المسلم ويعبارة والضم ويجهل به مع
عبد والخطا الصلح رتب من الصلح رتب عليه به حال ذمته وقبول الفلاح وقبول الصلح رتب من الصلح
فيه نكح وقبول المستمسك كما احتسبته الا ان يحى، تابا اثر المستمسك هو ان يذبح الصلح بالماضي
فيحى ان المستمسك يقتل ولا تغبل توبته اذ اخصى ناعليه قبل توبته اختيارا او سوا كان مستمسك اى كبرى او
صغرى ولو جازا الدنيا تابا قبل الظهور عليه فان توبته تغبل فقتله كما احتسبته ليه كما يقول توبته لا ياكله
توبته وبالصبي ليقتل للكلاب حتى رماله لو ارثه ثم قتل ان المستمسك اذا قتل فان ماله يكون لو ارثه
اذا مات قبل المأكلا عليه وكذا بعده ان تاب وسوا كانت توبته قبل المأكلا او بعده وان كانت
توبته بعد المأكلا عليه لا ينفك قتله وقبضه ان يكون قتله ما اذا انك ما شاهدت عليه به العينة
من الزنا فخره وقبل عذر من الصلح وقال الصلح عن خبي ان كضهي كان نوحا وصلى واعاد
ما موقه ثم الضهور ان من الصلح من الكفار ثم ارثه وقال ان لا ان الصلح لاجل عذر خطا ولا يظفر
عذره بغفيرة فانه يغبل منه وقبيل بل اذ لم يقع على الصلح بعد ذهاب الحروف عنه وامال ان يظفر
عذره بجهنم تد كما اذا نوحا وصلى اما ما لم يحبه من الصلح في ما مات الصلح الكفى وقال انما جعلت
ذلك لاحصى نفعه وماله بل الصلح فانه يغبل منه ذلك اذا الضم ما قاله ومن صلى خلفه يجهل ما على
عليه ابد او فيه نوع نكح اى روح ما من له بالصلاة عند قوله ويحلف باقتل برهان كراوى الخ قوله ابد
من تفسده ولم يوفق على ذلك علم ثم يفتح ان الكراوى اذا التى باللفظ اذ توبته والحال انه لم يوفق
على ذلك علم اى لم يفتح او كان الصلح فانه ما يقتل وانما عليه ابد ففك فكل الناصر للفظ واذا
كان التوبه الاعلى ركن لا ان الصلح انما هو ان يذبح للصلى عليه الصلح ما علم مجيئه به ضرره ولم
علم مجيئه به ضرره افعال الصلح واعماله المبني عليه ما لم يكن محققا يصدق بها فلم يبرم من
وامسلم وهذا العذر ابد منه الا ان يظهر كراهى الضم وعجزه انه يجهل ما من بها اعمالا بان يصدق
ان فمقدار ضلوع الله والتضديع بالى ضلوعه تصديع بما جاء به اعمالا والتد ذكره التفتيح كابد من
التضديع به تصديع بما مل فتم شبهه بالادب قوله حتى كضاحى من ان لم يدخل على من
ثم يفتح ان الضاحى الذى يوجب اذا اخصى المسلم ولم يدخل عليه من الضمى واذا ان دخل عليه
من الضمى فانه يغبل بنفسه ولا يغبل منه الا الصلح كترتب الضمى صلى الله عليه وسلم وضاهى
اى ضى كان قال البلجى وان الضمى اخصى اخصى فانه يوجب الا ان يغفل اخصى فانه يغبل به ويعبارة
ويفتح انه اذا دخل بشمى ضى راعى مسلم اى يجهل على حكم من نفذ عهده فيجنى ما لم يمه
بين الفلح والاسم فاق اوضح المحنة لانه لا يتغير فقله الا ان يجهل كما نقله الفلاح عن البلجى
واصفت صلاة وصياما لوزكاة ومجمل تقدم ثم يفتح ان الصلح اذا اخصى به العبادات قبل
ردته من صلاة او صيام او زكاة ثم تاب ورجع لما صام فانه لا يؤمر بفضله ذلك وتنفك عنه الصلح
يجب ما قبله وصار كالماضى الاعلى يجهل الا ان لم يجهل ما جعله قبل الردة من الحج بل عليه همه الصلح
ويجبارة واصفت صلاة وصياما لوزكاة ومجمل تقدم ثم يفتح ان الصلح اذا اخصى به العبادات
فما رواه جعلت الصلح ثوابها وقبوله ومجمل تقدم هذا وجعل فضله عليه فضاه

[illegible]

[illegible]

الشكوى

[illegible]

معتق او مخرجه او ميثونه وان بقية قوله انت بتمه ثا وكنان ترقي في ان من اعتناج امة للوص
او الخرمه ثم يحجب اقلته بعد واثقون عقد اجازة شفهية تدرا عنه الحد ومن باب اولى الامنة الودعة والودع
ان الوصل لها غير الصبي والامانة غلظة وكذلك يجد من اشتهى امة تعتق عليه بنوعه الفم لا حول
والعزم ونحوها ثم يحجبها وهو علم بالتمسك والامانة فلو لم تعتق ما اذلا اشتهى انما علم انما علم
الشيء او كذلك يجد من اشتهى امة وهو علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
وكذلك لو علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
بصلى مؤبد بنكاح وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
ان تزوج بنت زوجته ودخل بها ولم يدخل بها معها لا يجد انما علم انما علم انما علم
ان تزوج امراته قبل ان يدخل بالامانة عد وان يدخل بها لم يجد النكاح وان تزوج زوجته اية او زوجته عد وان
علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
لا يكونان الا مؤبد بنكاح انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
اقتضى على الصبي اجل قوله مؤبد وقد يقال ان الصبي لا يكون الا مؤبد او حرة نكاح انما علم
المدخول بها لاجل الجمع كالاخير لا يصح انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
حينئذ ولا يكون الا مؤبد الى ان الصلابة منى حصلت لا يكون الا مؤبد والا انما علم انما علم
وكذلك يجد من تزوج طهارة ودخل بها وهو علم انما علم انما علم انما علم انما علم
كل واحد من الزوج قبل ان يتزوج النكاح فانه لا يصح انما علم انما علم انما علم
ملك بل ياذن له الا في وجهها وكذلك يجد من وكمن امة عندك وهو مائة
تليقهم وهم مناهم سواء كان الجيوش كثير او قليل او تقيده ابن بنوهم كثير او قليل
وكذلك يجد من دخل في الحرة قوبل حرة وكنية او كنية او كنية او كنية او كنية او كنية
كان خرج هو بها لانها صارت كبنه جنيته وانما علم انما علم انما علم انما علم
على الحد في التي لينة لينا يتوهم عدم الحد لعدم حوزها في ملك من دم معصوم بنكاح ذات الغنم وكذلك
يجد من صلى زوجته بلعقت البنت وهي الثقات او بلعقت الثقات في عقد عليها ووكمنها بعد نكاحها
واولم يبعها بعد العقد او لم يبعها بعد العقد او لم يبعها بعد العقد او لم يبعها بعد العقد
من قال بان ام الواحدة في البنت وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
واحدة او ثا وكنان او ثا وكنان او ثا وكنان او ثا وكنان او ثا وكنان او ثا وكنان
بنكاح انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
يسرى بها الحلقه او حلقته ثم يحجبها من غير عقد فانه يجد الا ان يجد من اعتق امة
ثم يحجبها من غير عقد فانه يجد الا ان يجد من اعتق امة او يجد من اعتق امة
واما الحلقه بعد البنت كذا فلا ينادون الثقات فانه لا يجد على واجبه بعد العقد او بعد
فانه ابن وزوجها لا ينادون الثقات فانه لا يجد على واجبه بعد العقد او بعد
نفسها كمنى وحيثما من غير عقد كمنى بعد الشبهة وان كان غير صحيح وكذلك قد امكنت
بجنون من نفسها الا ان ملكنت صبيلا يغير على الجمع الا لا يحصل لها به لذة كالجميع الجنون وكذلك
لا يجد على من وكمن وطهرها هل تغير الوضوء بان يفسد زوجته او امة او امة او امة او امة
فذلك ثم يبين بعد الوصل انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
وكمن وطهرها هل تغير الوضوء بان يفسد زوجته او امة او امة او امة او امة او امة

الا انما علم

النكاح يجد ولا يجد يجهل كد عوى المتهن او المتهن جارك المتهن او المتهن جارك المتهن
الا انما علم مستعبد من قوله ان يجهل مثله وليقن بغيره ان قوله الا ان يجهل المتهن جارك
لغوه فيما يليه بلاب الشرب وان يجهل وجوب الحد والمهنة كان مهنة الشرب وجوب الحد من الوصل
لا يجهل لانه كخاف كخاف فواكفك وفيه كخاف كخاف وفيه كخاف كخاف وفيه كخاف كخاف
حرام شفاقة وادب اجتهاد اية هبة وهي كخاف كخاف وفيه كخاف كخاف وفيه كخاف كخاف
او مشقة او مشقة لا تعتق شرا في انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
لا يجد من محبوب ومفكوع ذكر وصبي وصبيته فيمن يملكه لا يجد عليه قول المؤلف في الغصب وادب فيمن
وكذلك انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
معصية والجور في منى وقصبة بنكاحها وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
بقوله او لا يزوج بولده مشورة او لا يزوجها بولده مشورة او لا يزوجها بولده مشورة
وكذلك لا يزوج من وكمن زوجته امة في حال حبسها او امة او امة او امة او امة او امة
ثم تترك صليته وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
يوجب من وكمن امة مشقة من احد الشريكين والشريك له في امة المشقة ملك فسوى
والشبهة اذا فرغت تدرا الحد اية تصفكس وكذلك يوجب من اشتهى امة لا تعتق عليه بنوعه الملك
سحقه او بنت اخيه وما اشتهى من كمن وهو علم انما علم انما علم انما علم انما علم
ويجب به الولد وتزواج عليه خشيته ان يعود الى وجهها ثانيا او ثانيا او ثانيا او ثانيا
السيد اذا وكمن امة العدة كالا حد عليه ويختل امة معتدة اية امة امة امة امة امة امة
عالم فانه لا حد عليه وهو المشهور مع ان الحد انما علم انما علم انما علم انما علم
قصد تعدد من وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
الرجعة او غير رجعية ونحوها بعد جديده وكذا وادب ولا يجد من وكمن امة او البكر والرجعة
في الرجعية وغيره عقد جديده في الرجعية الادب في الرجعية الادب في الرجعية الادب
ان العدة باقية في الجملة فلا يحتاج الى اعادة اية الاستعداد منها من قوله وانما علم
قروا وقت على اوم لم يدخل او على اخيه فاشترى انما علم انما علم انما علم انما علم
على انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
عصمة فاذ اكل على الا فكل انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم
كلام المؤلف الحد كذا هو كذا الحد وكنة وكذلك لا حد على من تزوج اختها ودخل بها
وهو لا حد سواء كانت الاخت من نسب او رضاع لانها اية اقتضت تعصم الاخير من نسب او رضاع
او محل عدم الحد اذا كانت الاخت من رضاع لان تيمم الجمع جنيته بالهنة واما لو كانت من نسب فانه
يجد اذا ومينها فتمسك بذلك بالكتاب والبيع ذهب بعض شيوخ عبد الحى والى هذا الاثر بقوله
في وهل الاخت النقيب التوبة بالكتاب ثا وكنان من واحد على من تزوج امة على عنتها
فكذلك لان التيمم لذلك بالهنة لا بالكتاب حتى واما من محلة وقوف وانما علم انما علم
لا حد على من وكمن امة فذلك كذا هو كذا هو كذا هو كذا هو كذا هو كذا هو كذا هو
بالخليل او بالزوجة او بالزوجة او بالزوجة او بالزوجة او بالزوجة او بالزوجة
الشبهة وشو لا يزوجها بذلك اية طاعتها والى كذا هو كذا هو كذا هو كذا هو كذا هو

فصحت في فصول والغنى في الاموال وغيره اذا فصح يد القمار اليسرى فكل ما كان ذلك من غير جازا
في مرة ثانية وان الحكم يقول للمخيل اليمنى تفصح كان خمسة الفصح ان يكون من خلاف كان من
مرة ثالثة كان يد اليمنى تفصح كان مرة رابعة كان رجله اليسرى تفصح في المرة **فصل**
من عز زمله او ربع جنيها او ثمانية دراهم خالصه او ما نقصا وبها باليد من غير هذا
فتحل بفعله تفصح اليمنى والغنى ان من لم يملكها من او عدا اقامه فيفصح ان كان لا يفتل
لصلى اوله او كبري وان يكون في عز زمله بان كان في دار اهلها او معه من يبعثه **فان** كان كبير او صغير
او لم يكن من عز زمله ما فصح على من دفعه وكذلك يفصح من ربع دينار لواحد او اثني او ثمانية دراهم
من البضة خالصه من العشر لواحده او اثني او ثمن من العرض او غيرهما ما يقبل او ثمانية دراهم
في البلد القروي من غيرها سواء كانت معاملتهم بالدرهم او بالدينار او بالعملة اعلى ام لا
بشرط ان تكون المنفعة شرعية واما غيرهما فكل عدم ابي عيسى في العترة في النوع منبته المباحة
قال يهمل من شيء مما لم يعرف بالشيء او كالحرام بالاجابة اذا عصى ما حبه الله لا يراعي
فيتمه على انه ليس به ذلك من اللعب والبالكل **فان** يفتل ويغرم هذا العدل والتم فيك فان
اغتم الغرمون قال ان اجتمع عدلان بصري على ان يفتلها ثمانية دراهم فصح ان المشت
مفع على التاجر ويصح تفصح رجل واحد اثنى عشره معناه في الاختيار لانه لا يجوز الا ذلك ما لم
ما يتعد فيه الفاضل بالسؤال قال الواحد بجزء ثمانية من باب الحسب لا الشطارة ثم ان اعتبار التفويض
بالدرهم بالدينار كما ذكر المؤلف وهو المشهور كما بين من زوى ومن وافقه وهو ما في حيث
كان يتعامل بالدرهم في بلد القري او كانت موجودة فيه **واما** اذا كان لا يتعامل بها الا بالدينار ذهب
ولا يوجد فيها الا الذهب في التفويض حينئذ بالذهب كان ينفذ **فان** كان ثلثا وجازح لتعليمه او
جلده بعدة بعد او جلد ميتة ان زاد دفعه فصلا او حتى بلو سدا او الثوب قارغا او شربة حبس
باب شرطي ان من شيء من المداوم العكس او من غير ذلك مما هو مباح في الاصل وبملكه بوضع اليد
عليه واخر من عز زمله ما يشار ثمانية دراهم خالصه فانه يفصح لعموم ماية خصاله لا حبيفة في
عد الفصح فيما اعله الاباحه وفي الاشياء التي حصة المأكولة كالبهاكة وكذلك يفصح من شيء جازح
يشاء لما فيه من النفعة ثمانية دراهم ان منبته شرعية **الحكمي** ان كان الفصد من الجمع ليل في
بالاخبار لا اللعب فهو على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه وتبلغ المتأقية اليه انتمى وقال
محمد ان كان بازي او حريم امعلا فانه يفصح على ما هو عليه من التحريم انه ليس من الباكل وكذلك
يفصح من شيء فبطل وغيره اذا كانت قيمته جلده بعدة بعدة ثمانية دراهم **فان** يفتل من
نصره الكبير بازي او غير فصح **واما** اسباع الوحش التي لا تاكل لحمها الا من فها ان كان في قيمة
جلودها اذا اكتت ذواته تدفع ثمانية دراهم فصح **فان** يفتل ما ذك في منبته انتفى بقوله
او جلده بعدة بعد عكف على تعليمه ولا يبيع الحنفي الا بالذك والضمي يهود على جازح وهو من
باب الاستخفاف ان الجارح الاول كالحمار وهذا جارح غير كالحمار كما اشار له ابن غزوي وكذلك يفصح من
شيء جلد ميتة ان كان مدبوغا وزاد دفعه على قيمته اعله ثمانية دراهم **فان** يفتل ما فيمنه غنم
مدبوغ ان لو كان يباع للاقتجاع به فانه فيدره لكان فيقال وما فيمنه مدبوغا ما اذا اقل خمسة
دراهم فصح بقلو كانت قيمته ان لو كان يباع لا اقتجاع به ما في مائة درهم فكل درهم من ذلك ان يباع
لا فصح كما لو شرفه غير مدبوغ وكذلك يفصح من شيء شيئا يخضعه بلو سدا ثم تبيانه ثمانية دراهم
او ربع دينار ولا يدر يخضعه او من شيء ثوبا لا يبيع ولا يباع مع خضه انه جازح فانه ابيه نصابه من

انذهب

[illegible]

الرئيس الثاني واركان
الاعتق

[illegible]

فرقة **وصفة** الفرقة فيما عد اوله او بعد دهماء من اكثر ان يفرق كل واحد منهم وتكتب فيمنه كل واحد مع اسماء وورقة مفرقة ثم تترك الاوارى بحيث لا تلتصق واحدة من البقية ثم تخرج ورقة منطوقة وتفتح قمر واحد اسمها ويصا على ويكتب الى قيمته فان كانت قدر ثلث الميت قواخ وان زادت عنى منه بقدر حمل الثلث وان **نفقت** اخرى جت ورقة اخرى وعلى فيها كما عمل في الاول وهكذا وانما اذا اوصى بعد دهماء من اكثر فان عينه وحمله الثلث قواخ وان لم يحمله الثلث فانه يفعل فيه حمله غوما منى وانما ان هوى عدد اولم يعينه فانه ينسب عدد من اسماء الى عدد جميع رقبته وبنك النسبة يتغير وان حيث امرت ينسب فان اعنى عشرة من رقبته وهم اربعون بنسبة العشرة الى الاربع الى ربع وبنك النسبة تنفع الترية فيجعل كل عشرة منهم جنس اعلى عدته من غير ان يفرق الى قيمته كل جنس ويكتب في ورقة حوى وفي ثلث ورفات رقبته ثم تترك الاوارى وليس كل ورقة من الاربع على جنس قمر ورفعت عليه ورقة الترية من الاجزاء عنى كذا ان حمله الثلث فان لم يحمله الثلث عنى منه بقدر حمل الثلث بالحق في المتقدمة فيكتب اسم كل واحد مع قيمته من العشرة في ورقة وتترك الاوارى ثم تخرج ورقة بعد اخرى على غوما منى وحمل الفرقة الى الارب **واما** رتب وهو القدر الذي يقول في الارب **رتب** فيمنه ثم يفرق على رتب الى رتب المتقدم ذكره اية فان رتب كافى عنة عينه والرتب اما ان يكون بالانسان كقولنا اعتفوا كما نال اليوم وكانا عند امساكنا او بالادان كاعتفوا كما نال في كل اوصاف كاعتفوا كما نال ابن عبيد الاعلى قالا علم او الصالح قالا علم او بالادان كاعتفوا كما نال الذي كذا او كانا الذي كذا او هكذا فيستبع فيما قال ويقتد من عدده ان حمله الثلث او قدر حمله ثم ان عمل الثلث جميعه وزاد فانه يعنى من الثلث بقدر حمل الثلث او جميعه ان حمله الثلث وهكذا الى ان يبلغ الثلث وقوله **صا** او يقول **ثلث كل او انصارهم او انكاهم** قرأ في منبج غوما منى في الدونة فيعتني من كل ثلثة في الاول والثلثة ومن كل نصف في الثانية وهكذا حيث عمل الثلث ثلث كل فان لم يحمله الثلث ذلك فانه يعنى من كل حمل الثلث وان كان اقل مما هوى الموضع كما اذا كان الثلث يحمل عشر فيمنه فانه يعنى من كل عشرة وجاء بقوله او انصارهم او انكاهم بعد قوله ثلث كل لما اشارت الى انه ما هو بين ان يضيف اليه لم يرد او جمع ما في الغلظة ان مغالبة الجمع وهو هنا انصاف وانكاهم بالجمع وهو انصاف فيهم يقتضيه انفسه اما على الاحاد ولو اقتص على الاول وهو ثلث كل مع يعلم منه الشايز وهو انصافهم وانما يعنى او على التلخيص يعلم منه الاول فجاء بهما لذلك لان الاول معرذ وهو ثلث والشايز جمع وهو انصاف وانكاهم والكشاف اليه جمع ايضا كما هو في ينسبوا والضم جمع فليس قوله او انكاهم تكرر مع قوله ثلث كل وظاهر قوله ان رتب انه ما هو بين ان يحصل منه ذلك في الرضى او بالهبة وهو ذهب ابن الغمام وكما انصارهم يقتضيه ان ما وقع في الرضى على الرتب يداخل فيما انى علة لان الجميع لا يفرق بين الاربعة الموت **وقد** فيمنه **دي** ان لم يستش قائله **فد** عن العبد اذا اعتقه سيده ولم يستش ما له فان ما له كله يتبعه ان الفاجحة او ما له يتبعه في العتق دون البيع فان كان للعبد على سيده دين قبل ان يعتقه فانه يتبعه به فان افسثنى ما له عنه العتق بان يقول اشهدوا اني قد افرقت الدين ان العبد او ان اعتقه على ان ما له له فانه يكون للسيده وبقيت الدين ان العبد على سيده **صا** او **شهادة شاهد** **فيما** **وتقدم** **دين** **وعلم** **قر** فيمنه ان ما ادى على شخص يدعي الحرية انه عبده واقام بذلك قسدا وهذا واحد فانه يختلف مع قسده وقوله العبد وكذلك الغناء اذا افادوا قسدا هذا يشهد ان الدين صاوي

عليه عني العبد قبلتهم بيلعون مع شاهدهم وفي العبد لهم قبال على يرجع للعبد
في الاولى والقرابة الشاذية فان نكل من شاهد له الشاهد فيه حلف العبد فان نكل في هذه
حيث لم يكن اعنقه اخي والا جليمة على العتق حيث نكل في الرق فان نكل العتق حلف
العبد وفي ابن مزيرو انه اذا نكل في العتق وظاهره انه اعلم العبد واما من قام له شاهد
بتفقد الدين فانه حلف المدة فان نكل اجري فيه ما شرع في الشهود بالمال ان شاهده بالمال
شاهد او اثنين انهما لم يرايا فيهم على انه موافق وارثه وحلف شريعتهم ان من ادعى ان
شخص بالنسب او بالولاء وشاهده شاهد بذلك على البيت قبلته يستثنى بالمال فان
لم يات احد بالثبوت من ذلك فانه حلف مع شاهده و يقضى له بالمال ان ادعى الرجوع الى
المال وكذلك لو شاهده لم يلاذكي اثنان انهما لم يرايا فيهم على انه موافق وارثه وارثه قبلته
حلف معه ثم يستثنى بالمال لعل ان يات احد بالثبوت ثم يقضى له بالمال واشتت بذلك
نسب واو لا احتمال ان يكون الاصل واحد الا لو كان ثبت ما لا يمكن الا ان كان الاصلين، ولا بد
وهذا حيث كان صما على العبد العلم والاثبت الولاء والنسب واشتد ان حبيبة الاعلى
الفصح قبلته ما شرع باب الشهادات ان النسب والولاء ثبتان بالسمع ص وان شاهده
اخذ التورث او اقر ان اباه اعنى عبد الم بن علي بن يعقوب عليه من يصفى ان احد الورثة اذا شاهده عند
الحاكم او اقر ان اباه اعنى عبدا من عبده في عمة او في غم وان ثبت بحلفه وانكر ذلك غيره من
الورثة لم ينجي الشهادة ولا في الرق ويقع ذلك العبد في المصلحة وصحة من العبد تكون وان لم
تأته ليرى العتق قبل امه التورث وانما هو مرفى على غيره ولا يبرى العبد مع شهادته هذه المرفى
قبل وفقت العبد بوقوع هذا العبد الشهود بعنقه في عتقه هذا المرفى على دليل ما شرع في
باب الاستبراء عند قوله كشاهد ريت شهادته في حوان شاهدة على شريكه يعني نصيبه
نصيب الشاهد في حوان البقي فمركبة والا نكز على نصيبه يعني في حوان الشاهد اذا شاهده
ان شريكه في العبد اعنى حصته منه والشريك يكذب فان كان الشريك مؤمرا فان نصيب الشاهد
يكون في الاخر انه لا يستحق على شريكه الا القيمة وقد حكم فيها حيث انكر العتق ولم يثبت
ما لا عا ولا شاهدة على شريكه ويعنى نصيبه من العبد بخلاف نصيب الشهود عليه
رق لم يلو كان الشريك معتمدا لم يعنى من العبد شاهدة وانكر الرق وان على حرية نصيب
الشاهد مع يمين الشريك وقال انه اشهد فقال لا يبرى ان يكون الشريك مؤمرا او
معتمدا او لا يعنى من العبد شاهدة قبله في حوان نصيبه يعني العبد على
في روهان يعنى بعد موت صاحبه فهو مدني والتدبير في الاس ان يخفى ما يقول اليه عاقبة
الامر والتدبير التبعي فيه وقيل الف في التنبيهات التدبير ما خول من اذ بار الحجة وفي
كل شيء ما وراءه بشكون البلاء وعقلا والمجربة بالضم وغيره وانك بعضهم انضم في هذا وأصله
الكتاب والسنة والاجماع قبل الكتاب قوله تعالى وأبطلوا الخمر والنسوة قوله عليه السلام المذنب
من الثلث وان بعد الاجماع على انه في ربه انتهى وعنه ابن عريشة بقوله عذ يوجب عتق
من ثلث ما نكح بعد موته بعد اذ في قوله بعد موته يخرج به المقتضى والعنى في الرق المقتل فيه فانه
ما نكح له المقتل وقوله بعد اذ في قوله يوجب اخرج به الوصية وقوله التورث بقوله في
التدبير تعليل مطلق وشيخه وان رتبة في اريد الثلث العتق بموته في حوان التدبير تعليل
الطلاق البالغ الى شيده ولو زوجة فيما زاد على ثلثها فعاد العتق على موته بقوله وان

٤
فان مات القبيح
اولا الخ

140

تعلقه الثالث ولم يفيد المؤلف بذلك انك لا اعلى ما استنتج واخر بقوله بعد موت جلال
بشهي ما اذا اقال بعد موته بشهي فانه يكون وصية ما لم يرد به التديار او يعطه على شيء كما تم في
قوله اوصي بعد موته بغيره وقوله بشهي يقتضيه انه لو اقال بعد موت جلال ولم يقل بشهي انه لا يكون
معتق الاجل ولا يترك ذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكر في الدونة كما ذكره فلما
جاء في المكاتيب والكتانية وما يتعلق بذلك والكتانية مشتقة من الاجل
الضرر لقوله تعالى الا انزلها لكتاب معلوم ايا اجل معتد او من الا انزلها لكتاب معلوم ايا اجل
الصالح كما كتب على النبي من قبله ايا ان ينزل الصالح كما انزل الله على النبي من قبله ايا ان ينزل
نفسه الرجة والعبد ان يعطيه الله ان يعطيه الله ان يعطيه الله ان يعطيه الله ان يعطيه الله ان يعطيه الله
والذي يتخون الكتاب مما ملك اياكم بكل تبرهم الاية والامر فيها للندب وعمر وقوله ان عتق
بقوله عتق على مال مؤجل من العبد مرفوع على اياه فيخرج ما على مال مجمل ولذا اقال فيها
لا يجوز كتابته او الولد ويجوز عتقه على مال مجمل وقيل في العتق على مال مؤجل على الاجنبي
قوله على مال اخر به العتق على غير مال وهو المبتل والعتق الى اجل وقوله مؤجل اخر به
به الفكاك عتقه قوله مرفوع على اياه اخر به العتق المجمل على اياه ما الى اجل فانه
ليس بكتابة صريح بكتابة اهل التبرع فانه يذهب الاله التبرع ان يكتب مملوكه اذ يكتب
الرفعي ذلك والاجابة بذهب وقيل هو من غير اهل التبرع كما تذهب بكتابتها وما وراء ذلك شيء اخر
والكتاب في الندي بالاجل الحق وان كانت لازمة للندب الا ان ليست مفضولة خلافا لما في الندي
مستقيم به مضمونه تفصيل قال كان صيدا او مجنوناً كانت بكتابة بالحق وان كان هيبه بالبحر
عليه او زوجة او مملوك او زينة او ولد الثالث كانت محبة مرفوعة وليست بالحق كذا في العتق لا هنا
عوضا بقوله اهل التبرع مضاف لما علم وهو العتق واشار الى الصيغة بقوله بكتابة
واشار للعوض بقوله بكتابة او اركانها اربعة السيد والعبد والصيغة والعوض ونجم من
النجمي بناء على انها لا يجب ما على انزلها عتق ومن الفكي ان بناء على انها عتق لنشرو
الشارع الحرية وتفصيل على انها لا يجب على ما في باب البيع واشار بقوله بكتابة
اخر اشر الى انه يقتضي السيد ان يكتب على عبده من اجنبي او يقتضي ان يكون
من نجوه الكتانية ليصل به الى مقتضى عتق العتق ولانه بديل مضمون وهو قوله تعالى وانهم
من مال الله الذي انيكم على ما بهم الاية من انه حكم الجني الا في وما غيبي من الاجل اقله قوله
تعالى وما تبقوا من غير يعلم الله واذا علمت ما في ذلك بكتابة للؤلؤ ان يقول واخر بالاول
ليدل على ندي ايا بذهب حكم جني وذهب ان يكون الخوا واخر احوال من جني وان كان محي الخوا
من الفكرة بلام شوح فماذا على حد قوله عليه السلام وصلى وراة رجال فيما اقرتني محول على
معهول بعض الاجال نفسه حكم الى جني ايا وحكم السيد اخر جني هو ولم يجر العتق عليها
المشهور من المذهب ان العبد لا يبيع كهدية على الكتانية نقي عليه بالكتاب واخذ الجني عليها
من الدونة وانه اشار بقوله كذا في المحفوظ في الجني ثم ايا في ارض السيد مثل ايا اجمالا وازيد
منه بذهب فليل وقد اخذ ذلك ابو العباس من قوله فيها ومن كتابت عبدا على نفسه وعلى عبده
للسيد غايب ان العبد الغائب وان كان مقتضى تعريب الجني ان السيد الحي انهم لا يقد منقلا
الا الجني وهو مقتضى كلام ابن ابي عمير وهو ظاهر الدونة واما ابن رشد فعنده ان القول بغيره
منقلا ووجه القول بغيره من جني من يبيع عليه البتة ويبع من يبيع عليها واخر ايا ببيع

اوانت حسی وعلیک
الف درهم نزع الخ

شَ وَاللَّشَائِ

قس ولما بلغه ان ثبت الفاء، علفته بقبو ولا يرضى ان يثبت ان الشيد اذا فرغ من عنة اوج
 مرضه انه ولما امته وانت بولد لائمة اشهى فاكش من يوم افراجه فانه تصي او ولا تغنى بعد
 موته من راحر الحال ولو يقتلها بعد ولوا انك الشيد وك، امته وانت بولد فانه لا يلحق به ولا
 يلزمه يبر على ذلك اذا اذعت الامة انه منه واليه انما بقوله **وفاقران** انك قران ذلك من
 دعوى العنتى وكل دعوى ما ثبتت الا بعد لير طالع يبر بحمل هاتم شبه بقوله ولا يبر قوله
كل استبرأ بحضرة **وتجاه** **ولدت لائمة اشهى** **والا حبابه** **ولوا كنه** **شرب** **فما** **الشيد**
 اذا فرغ بوك، امته الا انه ادعى انه استبرأ بقا بحضرة واحدة ولم يكها بعد ذلك **واذعت**
 الامة انه وبحضرتها بعد ذلك وانت بولد لائمة اشهى فاكش من يوم الاستبرأ، فانه لا يلزمه
 يبر ولا يلحق به الولد وتبينى عنه بالهال واحد عليها **ويجب** **سيرة** **والو** **او** **بقوله** **ولدت**
واو الحال **والائمة** **اشهى** **من** **يبر** **نك** **وبحسبها** **لا** **من** **يوم** **الاستبرأ** **بالحمل** **قنت** **ثم** **ان** **يصد** **وب**
الاستبرأ **من** **غير** **يبر** **طالع** **افرا** **الشيد** **بوك**، **امته** **ولم** **يقتنى** **هنا** **واو** **استبرأ** **هنا** **واو** **ك** **انت** **بولد** **لدا**
افضل **المد** **الحمل** **من** **يبر** **الاستبرأ**، **فانه** **يلحق** **به** **وكذلك** **يلحق** **به** **في** **صورته** **عدم** **الاستبرأ**، **ولوا** **انت**
بما **افضل** **المد** **الحمل** **واعلم** **ان** **الشيد** **اذا** **اكمل** **مغرا** **بالوك**، **كعبى** **ان** **ناقصه** **جار** **فيه** **بولد** **وتقول** **هو**
منك **ولم** **تثبت** **ولادتها** **اليه** **ولو** **كان** **الولد** **مثلا** **او** **علقة** **وان** **كان** **الولد** **معد** **وما** **جاء** **من**
اثبات **الولادة** **فما** **اثرها** **وان** **افاضت** **عليه** **بيته** **با** **افرا** **بالوك**، **جاء** **من** **اثبات** **الولادة** **او**
اثرها **ها** **والو** **بما** **ان** **كان** **الولد** **معد** **وما** **والا** **لم** **تخرج** **الامة** **الى** **اثبات** **ذلك** **بالقول** **في** **نكبي**
المر **عليه** **بحد** **ف** **حرف** **العصف** **من** **ان** **ثبت** **فيه** **اجمال** **بل** **رتك** **قول** **بالعينة** **ضعيف** **والنكح**
ان **حد** **به** **يختص** **جواز** **ه** **بالشعري** **ولو** **نه** **شرب** **كل** **ان** **افرا** **او** **عتق** **من** **راحر** **الحال** **غير** **دا** **مع** **لما** **اشكل**
مع **ما** **يبر** **من** **الاجمال** **والحق** **ما** **اشار** **اليه** **الشيخ** **شرب** **الدين** **من** **انه** **شرب** **كل** **ان** **افرا** **وهو** **مسل**
المنكوق **ومع** **صوم** **صور** **ان** **احد** **اهل** **ان** **يقر** **ولم** **تثبت** **الولادة** **والا** **غير** **ان** **يك** **ينقص**
عليه **البينة** **با** **افرا** **ه** **قال** **اولى** **يلتزم** **بنسبتها** **الولد** **اليه** **والنكاح** **ان** **كان** **الولد** **معد** **وما** **ما**
بذ **من** **اثبات** **انها** **الولادة** **ولو** **بما** **ان** **كان** **موجود** **ا** **بكل** **الاولى** **ولو** **جعل** **ان** **افرا** **بعض** **ثبت**
افرا **وكان** **قوله** **ان** **ثبت** **راجل** **لبعض** **ما** **صد** **ان** **هو** **اعم** **من** **دوام** **الافرا** **وان** **فك** **اع** **فيما**
عليه **البينة** **وعليه** **فما** **اشكل** **فامل** **والحق** **ان** **بالعلقة** **الدم** **المجتمع** **كان** **ه** **ب** **اب** **الفاسم**
ان **الامة** **تصير** **ام** **ولد** **بالدم** **المجتمع** **الذي** **اذا** **ص** **عليه** **الدم** **الحار** **ايدوب** **منه** **كامل** **في** **العدة** **عند**
قوله **وان** **دا** **اجتمع** **كل** **دعا** **بها** **سقط** **راي** **ان** **شرب** **تبيين** **بالقول** **الولد** **اذا** **افرا**
الشيد **بوك**، **امته** **ولم** **يقتنى** **يها** **وانت** **بفسك** **وهو** **غير** **حاضر** **مع** **ه** **واذعت** **انه**
منه **وقال** **لها** **وقال** **ما** **هو** **من** **النسب** **ان** **كثرت** **الحمل** **وتشقق** **اما** **لو** **كان** **الفسك**
حاضر **ام** **مع** **الصد** **فت** **بالتقوى** **والحمل** **المجموع** **على** **ان** **يبر** **قوله** **واعتق** **من** **راحر** **الحال**
قوله **ها** **من** **غير** **شرب** **جواب** **لقوله** **ان** **افرا** **الح** **وقوله** **ان** **ثبت** **الح** **في** **ه** **الشرب** **والمعنى** **ان**
الامة **اذا** **ثبتت** **انها** **ولدت** **من** **سيد** **ها** **با** **افرا** **ه** **بالوك**، **اوشرت** **الفاء** **علقة** **بما** **قوله**
وثبت **انها** **الفت** **سقط** **راي** **النسب** **ان** **ه** **فانه** **تغنى** **من** **راي** **الدين** **الام** **الثالث**
وكذلك **ولد** **ها** **من** **غير** **سيد** **ها** **اذا** **انت** **به** **بعد** **الاستبراء** **كل** **ذات** **رحم** **قوله** **ه**
من **غير** **سيد** **ها** **من** **لها** **ولا** **يجوز** **لسيد** **ها** **ان** **يكتسب** **ها** **لانها** **بنت** **الزينة** **واما** **ولد** **ها** **من**
سيد **ها** **فهو** **ح** **بالخلاف** **و** **راي** **ه** **دين** **سعد** **شرب** **ان** **عتق** **او** **الولد** **لا** **يبر** **دين**

جازى عن ابوه بعدة تك بقواؤه السيد ابيه بقدر روحه والاول السيد ابيه من معنق امه وعده قبل
 يوهه كتاب الشارح وصم به ترس انه بمشكلة الاشتراح انما يعود لعنق الاب من معنق امه غير
 كذاه وانما يرجع وقاؤه بالسلب لعنق الجدة او لعنق الاب حيث لم يهضم الى في بكن امه ولم يعنفه
 اخ وقوله لعنق الاب اعنى يستعمل فقهه بل وانما كذاه بعنى عنق وبقاؤه للسلب قول لعنه
 ردية حتى **والقول لعنق الاب لا معتق هذا لان تضع لذن هبة ابيه من عنقها**
شخصه ان العبد المعنق التزوج باقمة اذا حلت منه ولا تعتقه السيد ولا جفال سيده حلت بعد
عنفه او قال سيدها حلت قبل عتقها او ابنته لواحد منقول والقول قول معنق الزوج وان اصل
عد الجمل وقت عتقها ان ما كل واحد يكون منه حمل بقواؤه الولد لعنق الزوج اللهم الا ان تكون
كذاه الجمل يوم عتقها او لم تكن كذاه في الجمل يوم عتقها ولا في وضعه كافل من هبة ابيه
من يوم عتقها اليه بل انما يجوز هبة اياه والقول قول معتقها او يكون الولد له بقوله والقول الخ
راجع لقوله الا ان حتى وان شهد واحد بالولاء او اثنان انهما لم يرايا عتقا ان الله تعالى او اب
عنه لم يثبت الا كنه يلف وانما المال بعد الاقضية فراجع الى حكم الولاء مثل حكم النسب
 ان كلا منقول الا ثبت بالابن والابن عدلين حتى يبي وتقدم به اخى باب العتق انه قال والعنقونى
 بالمال ان شهد بالولاء شاهد او اثنان انهما لم يرايا عتقا ان الله تعالى او ابنته وعنه وانما كذاه
 هذه المشكلة لاجل قوله ههنا لم يثبت الا كنه عدم الثبوت في الشهادة بالبيت مسلم واقبل في السماع
 فيشكل مع ما في الفتاوى من ان النسب والولاء يثبت بالسماع وتقدم ما يعلم منه الجواب
حتى وفد عاصب النقيب ثم المعتق ثم عصبة كالتصاغة فراجع الى ان المعنق يفتح النشاء اذا مات
 ترك ما لا ياتى به عاصب النسب مثل ابيه واخيه ونحو ذلك ويقدم على صاحب الولاء فان لم
 يترك عاصب من جهة النسب فيعتقه فان لم يوجد المعنق بكفى النشاء ولا حق بالارث عصبة
 الا في قول الفري فيقدم الاخ وابنته على الجد وبنته وهو مقدم على الجمع وابنته ثم بعدهم ابوا الجد
 وههنا اكثر نيب التصاغة على جنازته اذا مات فغير العصبة لاشه اللهم كما مع الاب والاب مع
 الابن والنسب مع الابن وما اشبه ذلك فالخير في عصبة يرجع للجد صدر منه العنق ابي
 المتصبون ما بعصم وانما العاصب بغيره او مع غيره فكاشه له واما عصبة عصبة المعتق بكفى
 النشاء وانهم لا حق لهم في الولاء في هذه المشكلة وههنا اذا اعتقت امرأة عبدا او لها اب من زوج
 لا يرب لها اذا ماتت المرأة فان الولاء ينقل لولدها فاذا مات هذا الولد فان اباه ماتت العتق
 بالولاء عند الائمة الاربعة ونسب عليه ما ذكر في البدوة وغيره ههنا الميراث المسلم وانما ماتت على
 حق بقواؤه لان هذه الخيرة مع وف والخير في قوله حتى ثم **معنق مقف** فراجع الى دفع
 عليه العتق ايه قبل لم يكن للمعتق يفتح النشاء عصبة ورثه حينئذ معتق معتق ثم عصبة فكذا
 اجتمع معتق اب المعتق يفتح النشاء ومعتق المعتق كان معتق المعتق اولى بالارث لان معتق
 المعتق يد له بعصم ومعتق ابيه يد له بواحدة حتى **والارثه انشئ له لم قبله بغيره او غيره**
والا بواحدة او عتق فراجع الى ان الولاء لا يرثه النشاء فاذا ترك المعتق بكفى النشاء ولدا او بنتا فان
 الولاء يرثه الولد دون البنت **الا ان تكون الاقضية هي التي باشرت العتق فان باشرت ههنا عفيفة او حكما**
ورثته قال فيهما واكثر احد من النشاء ولا ما اعتق اب له او اخ او ابن والعصبة احق
بالولاء منه حتى وان ثبت النشاء من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اولد من اعتق من ولد
الذكور ذكور وانما نساءه ولا نساءه لهي ولد البنت ذكر اكان او انشئ **فك** الحاصل ان ولده من

اعْتَفَى

اعتق وأوهه **نعت** ذكر راكنا وأنا نزل وولد الولد الذي ذكره راكنا وأنا نزل وأهله، له في ولد البنت
ذكر الكان أو أشتى قابضهم قوله ولا يشترط أن ينفذ من باب الخذف والإيصال وأصله واكثر به ما راكنا
ببروث به المال ولا يورث بقصوره لم ينفذ فيه وإن ينفذ به ورثت به وبهذا يندفع اعتراض
فوله أو حبس الخ عكس على معطوف أن لم ينفذ فيه وإن ينفذ به ورثت به أو حبس الخ
أو عكس من حيث المعنى على مدخول التعقيب أي ما ينبغي من ينفذ به الاعتق أو حبس الخ
أشترى ابنه وقت أباه فلهما أخشى الأب عبد أبا اعتقه فبات العبد بعد الأب ورثة الأب
فترفع أنه قال ونعتي بغير الملك الأبوان وإن علوا الخ فإذا اشترى الأب وابنته ابنا لها فإنة
يعتق عليهما جميعا **والأشترى** فإذا ملك الأب بعد ذلك عبد أو زوجة من وجوه الملك بغيره أو غيره
واعتقه ثم مات الأب بعد ذلك فإنه يرثه بالانتماء للبنت الثلث وللابن الثلثان فإذا مات
العبد المذكور بعد الأب فإن الابن يرثه وحده بالولاء دون البنت فإن الابن عصبة للأب والبنت
معتقة نصف العتق وهو الأب وعصا العتق بكم النساء أولى من معتق المعتق وقوله
ذلك جملة منهم أربعائة فاضى فاعلوا الأثر للابن والبنت ثم أن مثل الابن يرثه سائر عصبة
المعتق كعمه وأبيه فيأخذ جميع المال ولا يشترط للبنت وكون الأب مشترى كالمعتق بشرط بل لو اشترى
الابنة أباها وحدها كان الحكم كذلك ومعصوم قوله بعد الأب أنه لو مات قبله ثم مات الأب لم
يكن الحكم كذلك فيني ثم ابنه ورثته على من ينفذ به العتق فإنه لمات العبد قبل الأب صلوا مال العبد
من جملة مال الأب **فإن مات الابن أو أبا للبنت النصف** لعنفها نصف العتق **والربع**
لأبها لعنفها نصف أبيه فترفع أن الأب إذا مات وألصق مات الابن ثم العبد للبنت ورثته
العبد نصيبها بالولاء لأنها اعتقت نصف من اعتقه والنصف الباقي لمال أبيها ومال أبيها
على ما خروها قبلها نصفه وهو الربع بصار معها ثلاثة أرباع التركة ورثتها خروا وجواب التكم
في الشرح الكبير **فإن مات الابن ثم الأب قبلت النصف بالربع والربع بالولاء** وإنما يجزى
موضوع هذه المسئلة أن العبد مات أو ألصق مات الابن ثم مات الأب فإن هذه البنت تأخذ من تركته
أبيها سبعة أثانها قبيانه أنها تأخذ نصيبها بالنسبة ثم تأخذ ربعها بالولاء الذي له على أبيها
لأنها اعتقت نصبة ثم تأخذ ثلثها من الولاء جزي إليها فالنصيب جزي يرجع للولاء وبما أنه من
الربع الباق لا غيرها يكون لولاء أبيه ومولاه أبيه وهو أخيه فلها نصف ذلك الربع وهذه المعنى
فوله ما بلغ وجه ولد العتق **والنصف الباق لولاء أبيها** إن كانت معتقة ولبيت المال إن كانت
حرية **لأن الربع الرابع من تركته العبد المسئلة التي قبلها كذلك** **بإذن** ذكر فيه
الوطايا وما يتعلق بها **والوصية** مشتقة من وصت الشيء بالشيء كان الموصي للموصى به
وصلا ما بعد الموت بما قبله في نفقة التمس **وأخلف** في الجني في قوله تعالى أنت حر غير الوصية
ولا كثر المعنى بي على أنه المال وقال البهائي الذي يتعلق بالمكلف فديكون للأحياء وقد يكون
للمموات وقد يكون لما بينهما **ولما أمر** في من الكلام على الأول شرع في الكلام على الثالث ويلحق
الكلام على الثاني وفتح به ابن عرفة هي في عرف العفصا **لما أمر** أي عفا بوجوب عفا بثلث
عفا فدينه بعد موته أو بزيادة عنه بعده **والوصية عند العفصا** أهم من الوصية عند العفصا
فإنها عند هم خاتمة بل يرجب الحق في الثلث **وعند العفصا** أهم من ذلك ومن النهاية على
الموصى بعد الموت فلذا أمر بها **بالأمر** العلم فلوله بوجوب الحق أخيه به ما يرجب عفا فإمره
للعفصا على نفسه في عفته فلوله بدينه بعد موته صفة لعفصا أخيه به المرأة إذا ولقت أو التي من

مسألة الفضاة

ثالث ما يقال من ان الزوج ارضي النكاح فانه يلزم من غير موت قوله او بانه عنه بعده
عطف على حقا فمقتضى اوجوب نيابة عن عاقبة بعد موته فيدخل المصداق بالنيابة عن الميت
وانما في قوله يوجب حقا في عاقبة مع قوله انها يجب اذا كان على الوصي دين مع انه لم يوجب
حقا في ثلث العاقبة بل في جميع ماله وقد يجب بان الدين ان لم يعلم الا باقراره وهو وصية وان كان قد بشر
بالبيعة فالوصية لم يوجب عليه وانما اوجب عليه البيعة وحكمة الوصية زيادة الزاد في الاعمال حتى يخرج
ايضا حتى يخرج ما ملك وان شيعه لا وصفي او هل ان لم يتناقض او اوصى بغيره فلا بيان شرعي في انه
يفتقر في الوصي ان يكون غير اقل العبد ولو بشر بالبيعة وصيته وان يكون بمنزلة الوصي الذي لا يميز
عنده والجنون والسكران لا يوجب وصيته ويدخل السكران المميز وان يكون ما ملك للموصي به ملكا تاما
فيستغني الزمة وغيره لانك لا توجب وصيته او لغيره الميراث بغيره فانك لا توجب نفسه لبيانه في قوله وان وصفي
وصيها لا ان الحج عليه لم يوجب انفسه بل اوجب الوصية لكان الحج عليه لم يوجب غير ذلك او هل محل
حق وصية الوصي المميز اذا لم يحصل فيها تناقض لما يعلم انه لم يوجب ما اوصى به ولا يعلم اوله من
اخره هذه انا اول ما عمل او محل البيعة اذا اوصى بما فيه من كمال الصدقة وطلة الزوج وما اشبه ذلك
اما اذا اوصى بعصية فانه لا يوجب هذا انا اول النكاح واللعن المتداول هو قول مالك في المدونة
وتصح وصية ابن عث في تفسيره فاقول لما يفرق بين هذا الاصل وجه الوصية ولم يفرق بين هذا الاصل وجه الوصية
الى تفسير الاختلاف الواقع في المدونة قال في ابداه ابو حنيفة او قال في النكاح والوصية
التناقض والوصية بالقرينة متعطف عليها والاختلاف لبعض حتى **ولا كما في الآيات في مسلم** حتى يقع
ان الكاوي تص وصيته لانكباء الحد عليه انه هو من ميم ما ملك الا اذا اوصى لمسلم بقية الا انك
المسلم تمنى ونحوه اما ان اوصى بذلك الكاوي فان وصيته تص لان الكاوي يملك ذلك ثم يصح نصبه
عكس على شيعه او وجهه عكس على من يوجب من عكس الخاف على العلم ذكره الاجل
الاستفتاء حتى **يبيع ثلثه كمن قس يكون ان الاستفتاء في هذه الاصل** حتى هذه الاصل
التي في النكاح وهو الوصي له وفيه ان يكون يبيع ثلثه الوصي به شيء على سواء كان بالغل
عاقلا مسلما لموجود الام والولد ابيع يحمل لسيكون في المستقبل ويستحق الوصية ان استعمل
صار خاف غلة الوصي به قبل وجود الوصي له للورثة اذا الولد لا يملك الا بعد وضعه وتنفق
الحياة فيه فان لم يستعمل صار خاف لا يستحق الوصية وزاد واذا وضعت اكثر من واحد جاز
الوصية فنزح على عدم الوضع الذي كان في ذلك فان العكس لا يوجب له اعتد المحاكم
قاما ان نص على التفضيل فانه يصار له فجعله ان استعمل شيء في الاستفتاء لا يوصية
الوصية وقتل الاستفتاء في ابدل على الحياة ككثرة الوضع والوصية في بعد دهر رجح العمل
حتى **يلغي او اشارة بعبه** حتى هذه الاصل في الثالث وهو البيعة والمهر حتى ان الوصية
تكون ببيع صح صح كما وصفت وتكون ببيع غير صح صح يبيعهم منه ارادة الوصية في الاشارة وتظاهروا
ولو انما ان نص على الكاوي خلافا لابن شعبان حتى **وقبول الغير شيء بعد الترتيب** في
له بالموت حتى في ان الوصية اذا كانت لشخص معبر في ذلك وان قبوله له لم يبعد موافق
الموصى شيء به وجوبه له قاما اذا كانت على غير معين كالقبول فانه لا يشترط في حفظهم
القبول بعد الموت لتعذر ذلك من جميعهم واختار بقوله بعد الموت مما لو قبل في حياة الوصي
بان ذلك لا يبعد شيئا الا للوصي ان يرجع في وصيته ما دام حيا لان عقد الوصية عقد غير لازم
حتى لو رد الوصي له قبل موت الوصي فله ان يرجع ويغيب بعد فانه ما ملك واذا قبل بعد

الوقت بغيره أو بعد حصول زمان فإن الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون للموصي له
 لأن الملك انتقل إليه بمجرد الموت **فحوله العبد إلى المالك** الرشد والأجل عليه يفيد له بتمام الحوز
 في الوفاء والخدمة فيجب حوز الضغي والتسوية لما في طوهمات العتير قبل القبول قبل إرثه القبول
 مات قبل العلم أو بعد العلم **الأن** في يد الموصي له بعينه وليس لإرثه القبول وقوله شري
 أي في الزمان وهذا الموصي بملكه فحوله إلى الملك له بالموت لأن القبول بعد الموت كاشف
 للملك بالموت **لأن** الصحة مانعة مطلقاً لأن فضيته قوله إلى الملك له بالموت أن الغلة كلها له
 وفضيته قوله وقوم بغلة حصلت بعده أنه ما غلة له ويجمع هذه إرادته وإن كان الملك له بالموت **لأن**
 أن العمة يبرح التبعية كما قاله بعد جوف قوله بالموت وقوله يوم التبعية لا يخفى أحد على الأعيان
حق وقوم بغلة حصلت بعده ثم صنفنا ما أوصى به له من شيء فإنه يقع بما حصل فيه من الشيء بعد
 الموت وقبل التبعية وأما ما حصل قبل الموت فهو من جملة مال الموصي من غير نزاع وهذا القول
 هو أشبه القولين كما قال المترنسي وقال القسارح أنه قول أكثر الرواة **فمن** وهو عادل
 أقوال الأصحاب وهو قول ابن القاسم في المدونة وله أيضاً في مسائل القول الأخير وهو أنه يقع
 بدون ثمة ثم تتبعه غلته انتهى فإذا أوصى له بما يكسب البعل وهو ثلث الموصي لأن زاد الباع
 ثمرته ما يثير فإنه لا يكون للموصي له إلا خمسة أسداس الحايك على المشهور الذي هو عادل **لأن**
 قول **ووجهه** أن الغلة لما حدثت بعد الموت لم تكن للموصي له واعتزضه القسارح وقال الأوزلي
 أن يقال على هذا القول يكون له خمسة أسداسه ومقدار ثلث المالين الحايك طهرت الغلة
 انتهى **وأجاب** بعض عن التنجيز المذكور بقوله أن الما يثير غنى معلومة يوم الوصية
 والوصية لا تكون إلا بما علم للموصي بملكه الموصي له فيما نقل في الحايك **حق ولم يجز** **لأن**
في قول ثم صنفنا أن من أوصى لعبد بشيء فله أن يقول ذلك الموصي به ولا يحتاج في قول ذلك
 إلى إذن سيده **وتقدم** هذا باب الحج عند قوله وفي من أذن القبول بالاذن وهو من أوصى **حق**
وكذا يصار به بعتقه ثم صنفنا أن الرقيق لا يحتاج في الوصية بعتقه إلى القبول وهو تشبيه في معنى
 مكلو الاحتياج وأن كانت جهة الاحتياج مختلفة **لأن** الاحتياج إلى إذن في قبول وإنشاء
 يحتاج لقبول أصلاً **حق** وجب جارية الوصية **ولهذا الانتقال** ثم صنفنا أن جارية الوصية إذا أوصى
 لسيد بها يبيعها للعتى فإن الخيار يثبت لها على أن تبقى على الرق أو تغتار العتى لأن الغائب
 على جواره الوصية الضياع بالعتى وإنما عتيت لأن العتق ليس بمحقق **لأن** شيء العتق لا يستلزم
 التنجيز وإذا اختارت أحد الأمرين ثم انتقلت إلى الآخر قد كلف لتمامه بغير ما اختارت **لأن**
وأما إذا أوصى بعتقها فلا خيار لها لأنها ليس لها البعاً على الرق **لأن** العتق هو له لا يجوز
 لها البعاً له **والسنة** إذا بطلت الوصية التي تزدله وكسفت بالبعث **لأن** أو احتزبها على جارية
 الخدمة فيباع لم يفتقها من غير خيار ومثلها العبد الذكور **حق** **لقد** **وارثه** **لأن** **القد**
بما فيه **أريد به العبد** ثم ما عمل مع هذا أيضاً **والغنى** أي أنه إذا أوصى لعبد وارثه بشيء
 قليل أو كثير فإن الوصية صحيحة وللسيد العبد أن يبتني عهدهما من عبده **وهذا إذا أوصى**
 الوارث **فإن** تعدد مكاتوز الوصية **لأن** إذا كانت بشيء تناهه وأراد الموصي بذلك العبد دور غير
 من الوارث **فإن** لو أراد نفع سيد العبد لم يملك لأنها وصية لوارث **وتصح** بغير التنازع حيث
 كان على العبد دين مستغنى **ويجب** **لأن** **القد** الوارث وكان يرث جميع المال **لأن** **القد**
 كان يرث بعضه فلا يصح منه منة الوصية الوارث ومثل التمدد إذا تعدد والعبد مشتري

في من شرا، نذكر به عتق او به ضمة لان النذر اذ حله على نفسه والاحكام المذكورة وجب بنفي العتقة
 بهما فخرى ثم يلي النذر البتيل من العتق في المرنى والمدين في المرنى وهما في مرتبة واحدة حيث كانا
 في جور واحد والابدية بالاول ولا يفسر المرنى بالبتيل ما يشمل العتق وما يشمل من صدقة وغوها قال الصدقة
 والعقبة المقتلة بعد ما على ما روي عن مالك واكثر اعلايه ويقع الوصى بعقبة عليه على
 ما اختاره ابن الغاصم ثم يلي البتيل من العتق والمدين في المرنى الوصى بعقبة معينا عنده كمن زووا
 اوصى باه يقتري عبدا فكان العير كتابا جاحل ان يعتقها او وصى بعقبة عبده الى شطري او
 اوصى بعقبة على مال يجعله وشله ما لا اوصى بكتابتهم يجعلها وقعة الاربعة في مرتبة واحدة
 لا تقيد لاحدهم على طاعة وتخاصون وانما اخذت هذه الاربعة عن البتيل والمدين في المرنى كان
 له الرجوع ويضم فيما بينهما ثم يلي الاربعة المذكورة العبد الموصى بان يكتلب والعبد الذي اعتقه على
 مال ومات الوصى قبل ان يجعل العبد المالك والعبد الذي اعتقه الى اجل يعيد في يد اكثر من شطري
 بدليل ما مر وأما من سنة بدليل قوله ثم العتق السنة على الاكثر اي ان الوصى بعقبة الى سنة
 يفتح على الوصى بعقبة الى اجل اربعة من سنة والساكنة المولود في مرتبة واحدة لا يتقدم احداهم
 على الاخر وقد امت الاربعة اعبد على العبد الوصى بعقبة الى سنة كان عتقهم ناجز والوصى
 بعقبة الى سنة قد يهلك قبل السنة فلا يصيبه عتق ثم يلي العتق الى سنة الوصى بعقبة غيب
 مع كونه اعتقا واعلنا بليم الوصية بالجمع عن الوصى ان لم يكن مع حرة او اما ان كان الجمع الوصى به
 حرة او ابنة الامام فانه الوصى بعقبة غيب مع حرة والوصى بالان والعتق احداهما على الاخر
 ثم شتم في التخاصص قوله حتى تعفي لم يعبر فيه غير **وغيره** شتمه انه اذا اوصى بعقبة
 غيب مع كونه اعتقا اعبد او اوصى ان يد شكا بعدة البكائية او قال بيعوه لكان وهو معنى قوله
 ومع غير قال الغيب المرنى وباضافة غيب اليه يرجع للعتق اي اوصى بعير غيب العتق كماله او
 اوصى بنصف بقرة في يد او نصف حمل وما اشبه ذلك فان هذه الاشكالية في مرتبة واحدة لا يتقدم
 احداهم على الاخر وتخاصص وانما اعاد قوله كعتق لم يعبر ليس تب عليه ما بعده وقد يقال
 العتق الذي لم يعبر الا في راجحه ثم اشيا في راجحه مع غير غير واجز، وكان المرنى **والمرنى يقول اشترى**
من يعنى عليه ثلثة وربع ثم تقدم انه قال ودعى بعتق الملك الابوان وان علوا في اعادة اشترى
 المرنى بثلثة احداهم هؤلاء فانه يعنى عليه بعتق الشيء او ثمة ان اعبد او حصته مع غيره
 بثلثة اشترى المرنى باكثر من ثلثة فان الورثة في ربي ان يمين والابن على الثلث او مرنى ذو
 قبل ردك عتق منه محمل الثلث ولا يشترط فله محمد وقولنا بعتبة ماله قبل موته لم يفتى عتقه
 وكما هي قوله والمرنى ان انه جاز ابتداء لانه صورة معاوضة وهو اولى من التبرع بالجهول في
 ثلثة والباء بثلثة للنكس فيه ووجه اشرته مع ان العير يوم التبعيد لانه لما عمله الثلث كقتله
 الغيب انه كان حر قبل موته ثم ان كلام المؤلف فيما اذا كان ما اشترى به يعنى عليه ولا يعنى
 على وارثه فان كان يعنى على وارثه ايضا فله شرا او بكل ماله ولا يشترط على كل حال عتق
 كان في يد على ثلثة لانه لا يعنى حصه الوارث الا بعد الدخول في ملكه وذلك بعد موته ويقتضى
 النكس فيما اذا اشترى من يعنى عليه ففك باكثر من الثلث واجازة الورثة فقط قال الشيخ داود
 لا يشترط ايضا لان اجازة الوارث انما تكون بعد الموت انتهت ولا يقاها اجازة الوارث في المرنى
 ما روي من ان انما تقول للملم تفكح باشترى انك الحائز لاحتمال حصه المورث او تعني الوارث
 العير وفوق ذلك فلم يحكم بالارث بالاجازة الاولى حتى لا ان اوصى بعتق ابنة وعنى حتى هذا المخرج

می قولم

من قوله **ورثته والعقسان** الى بقى اذا اوصى بشئ ابنه او غيره من بقى عليه فانه يعنى
بعد الشئ عليه ولا يث لانه حال الموت لم يكن هناك المارث حتى **وقدع الابن على غيره** حتى
مراة انه اذا اشترى ابنه في المرقى وقتل عنقه غيره وضاع الثلث عن حله فانه يقدم
الابن على غيره وكذا هو في دفع ذلك في وقت واحد او في وقتين وامعطوع الابن ان شاء من
يعنى عليه كذلك وانما اذا اشترى ابنه في المرقى وغيره من بقى عليه فذكر في التوضيح
في ذلك قولين وكذا هو في جميع القول بانها انما اشترى اهلها بصفة واحدة وان
اشترى اهلها من غير دفع الاول وكذلك فيما اذا اوصى بشئ ابنه مع غيره من بقى عليه
في كلام الفارح كذا حتى **وان اوصى بصفة معينة** حتى هذه هي المسئلة تعرف عند المحققين
بمسئلة قلع الثلث كما اذا اوصى له بصفة دارك سنين او خمسة عبيد سنين وما اشبه ذلك
والحال ان ثلثه لا يحمل ذلك كله ايا يحمل قيمة رتبة الدار ولا قيمة رتبة العبد فان الورثة حينئذ
يخرجون بين ان يحجزوا وصية البيت او يدعوا للموصى له ثلث جميع التركة من المال الخاص
والغالب عينها كان او غير ذلك **واشترى بقوله** بصفة معينة **عالم اذا اوصى** بقوله العبيد
كالدار العينية مثلاً لم يحمله الثلث فقال ما كان من قبل ما منى ومنه يخرجون بين ان يحجزوا وبين
ان يكون له ما حله الثلث من ذلك العبر وهذه اهلها ان يرجع اليه ما كان فقال ابن الفارح
وهو احب التي نفعه في التوضيح ويقع في بعض النسخ بصفة معينة ومعبر به والوصف على بصفة
وليس بصحيح ويصح جعله يعنى او يخرج على القول الاول لانه غير مشهور وقوله بصفة
معينة اي مدة معلومة كسنة مثلاً وان كانت غير معلومة كان يوصى له بخدمة عبيد فينبغي
ان يحمل لذلك الثلث كما منى من انه يرضى للمجهول بالثلث وكذا ان اوصى له بالثلث في **ان**
بالغير فيقال **شترى** انه اذا اوصى له باليعة في التركة كما اذا اوصى ان يشتري عبيداً مثلاً
ويذكر له الحال ان الثلث لا يحمل قيمة عبيد وشترى فان الورثة يخرجون بين ان يحجزوا والوصية
تتبع الغرض البيت او يدعوا ثلث جميع التركة للموصى له من المال الخاص والغالب النفد
والعرض وغير ذلك **وبعد** سورة او باليعة فيقال يسمى التمر او اوصى عمل الثلث في هذه
عمل المسمى ان سهم او قيمة الموصى به قيمة وشكر ان لم يضع وعده عمله عدع حمل ذلك حتى
او يعنى عبيد **بعد موته** بشئ **وايحمل الثلث قيمته** في المارث بين **ان يبيع او يخلع**
ثلث الجميع شترى حتى ان المرقى اذا اوصى يعنى عبيد في زوى مثلاً بعد موته بشئ او قال هو
حتى بعد موته بشئ والحال ان ثلثه لا يحمل قيمة العبد فان الورثة يخرجون بين ان يبيعوا والوصية
فيجوز معهم تمام الغرض ثم يخرج جميعه حتى لا يبيعوا من العبد يحمل الثلث الا ان كان كذا هو
كلام المؤلف ان النسخ في قوله ولا يحمل الثلث قيمته يرجع للموصى به وهو بصفة العبيد والاولى
وليس كذلك ان الذي يعنى في الاولى قيمة في المنفعة كما اشترى ابنه في التركة لقيمة المنفعة
بقوله ولا يحمل الثلث في هذه المسئلة الثلث **وبعد** سورة او يخلع ثلث الجميع في الاول والثانية
ويذكر للموصى له او يخلع ثلث الجميع في العبد في الثالثة ويعنى منه بقدره فيكون باد
صرف الكلام لما يصلح له حتى **ونصيب ابنه او بناته** في التركة **شترى** حتى انه اذا اوصى له بنصيب
ابنه او بنصيب ابنه واهلها الابن النصيب جان الموصى له ياخذ جميع التركة وان ردها بعد
في الثلث ومن ادرك بالجميع جميع نصيب الابن وهو نازلة جميع المال ان اخذ او نصبه او ثلثه او ربعه
وهكذا ان تعدد لكان ما زاد على الثلث يتوقف على الاجازة وما كان الثلث باطل لا يتوقف

منه التي خلع الثلث

اي شقيق او اختان جوفها كذلك ولما ذكر ان حكم الاخت او الاخوات للاب مع الشقيقة او
 الشقيق مساوي حكم بنات الصلب وكان ابن الخ من هذا على الابن الابن هناك استثنى ذلك
 فقال ان حتى **الاختان لا يعصب الاخ اخته** ثم انما يعصب الاخت والاخوات للاب الاخ
 المساوية اندرجته لابن الاخ لانه لا يعصب من بدرجته فكانت ابنة الاخ معهم وكذلك لو كانت
 وحدها وانما لم يعصب ابن الاخ من بدرجته كما يعصب من جوفه بل يأخذ من بني دون عائلته وابن
 الابن وان فعل يعصب من بدرجته بخلاف يعصب من جوفه والابوة فلو كان ذلك لما قبلوا منهم من
 الشقيقة مع ان ابن الاخ يعصب كابن الابن وفتح ان هذا مختار سواء قلناه ان الاستثناء متصل او
 متفكك لانه معلوم للمقبله وان العمولة لعامل يجب فتح هي **تصاحي والربيع الزوج يقرب والزوج**
فانتهى ثم يخفى ان الزوج يقسم الى ربيع مع الولد او ولد الولد وان فعل ذكر كان او انشى كان والزوج
 اوس غير ولوس منى للجوفه لا مع والبا، بمعنى مع وكذلك الزوجة او الزوجات لها الولد من الربيع
 مع عدم الولد وولد الولد ويقسم في توارث الزوجين ان يكونا مسلمين حتى يغير فائلا احدهما
 الاخرى كغيرهما وان يكونا كافرا او مجنونا او غيرهما فان كانا واحدا امتنعوا عليه فكانت زوجتان
 سواء مات احدهما قبل الاخر او بعد فكلما اختلف فيه جميعه المارث مكلفا كما التحج على
 العتد حتى **والثمن لهما او لهن يقرب لاهي** ثم يخفى ان الزوجة او الزوجات لها الولد من الثمن
 مع البرع الاخي بالزوج من ولد او ولد ابن منها اوس غير هذا واحتري باللاحق من ابن الاماخي
 التي لا يبيح جميعه فانه لا يجزئ منه الى ربيع الى الثمن لانه لا يرث واولى ابن الزنى ولما قابل قوله
 لها بل من علم انه اكل على الجمع على ما زاد على الواحد بنا، على ان اكل الجمع اثنان فلا يحتاج الى
 ان يقول لهما او لهما او لهن حتى **والثمنان** لذي النصف ان تعدد ثم خذ ما مضى قوله فيما مضى
 وتعدد من الثمنان وايضا ان اعادة ما ذكرناه من الزوج لا يعدد لانه العيار الاول ايضا فيه ثم ان
 نفعه والتشريع على حذف النضاف وايضا، علمه اي ورمض التشريع كابن لذي النصف ان تعدد كما في
 لم يستوف الشريك الشارابي في قول الباقية ورجل في الذي ابقوا كما، فكان قبل حذف ما تعدد ما
 لا يكون بغيره ان يكون ما عطف على الثاني عليه فذكر كيف حتى **والثمن الاخ وولداهما فاكنت** ثم
 اثبت في رضى اثنين من الزوجتين في رضى الام عند عدم من يجبهما ورضى اثنين من الاخوة لتمام سواء
 كانوا ذكورا وانثى او ذكورا وانثى مع عدم الحاجة حتى **ورجعهما للصدقة وولدان فعل واخوات**
واختان مكلفا ثم يخفى ان الام تجب من الثلث الى الصدقة بالولد ذكر كان او انشى وان فعل
 وكذلك تجب الى الصدقة بالعدد من الاخوة سواء كانوا اقصاء او اب اولاد ذكور اكلوا وانثى او
 مختلعي رضى سواء كانوا غيبين بغير من بالثمن حتى مات عن امه وابيه واخويه شقيقين او اب وكلمات
 عن امه واخويه لام وحدها والحب بالوصف ولا ينجبان كما اذا كان لهما مانع من روى او كفى
 حتى **ولها ثلث الباطن في زوج او زوجة وابوين** ثم يخفى ان الام تثلث جميع الزكاة حيث
 لا حاج لهما فيما اعدا من ثلثي فان لهما في الثلث الباقي وذلك في الغنى والفقير
 بذلك لان الام غني فيهما بالكلية لثالث لثالثا المعنى كما في الاولى زوج وابوان تصح منته
 للزوج النصف والام ثلث الباطن وهو سهم والاب الباطن تصيبا قايلا من ثلثيها لتمام الوافعي
 الثانية زوجة وابوان اصلها من اربعة للزوج النصف سهم والام ثلث الباطن وهو ربع الزكاة
 والباقي وهو النصف للاب تصيبا وقد قال ابن عباس في كلام الثمن في الثلثين لعموم قوله
 تعالى وان لم يكن له ولد وورثه ابواه وكلامه الثلث وراا الجهور ان اخذها الثلث فيهما بزوج

[illegible]

استوت الغاشمة وثلاث جميع المال فيفادهم اخا واحدا او اختا وثلاث اخوات او اختا
وان كان في العريضة اخوان اربعة اخوات استوت الغاشمة مع الثلث بجان زادت الاخوة على
الاخوات والاخوات على الاربع لم ينقص عن الثلث وهذا مما يعنى في الاب وفيه من الجد ما لا اب
يجب الاخوة مطلقا والجد لا يجب الا الاخوة لان دون الاشقاء اواب وقد اشار الى حكمهم
بقوله **ولا اخا شقيقا ولا اخوة لاب** قال الشافعي يحد على الجد الاخوة لكان ليمنع كثره اليه اذ
وتشوا كان معهم درهمهم كمال اوزجة او افاذا اخذ الجد حصه رجع الشقيق واما جميع البليغ
واصفك الاخوة للاب وكذلك الشقيقة فاكثرت بعد على الجد الاخوة للاب ليمنع كثره اليه اذ
فاذا اخذ الجد حصه رجع الشقيق بانهما وهو النصف عند ابي ابي وهو الشقيق عند تعددها
واصل بعد ذلك وهو الاخوة للاب بخلاف اخوة شقيقة واما اب تعني عظم اصلها من خمسة للجد
صها ان الغاشمة في هذا الخصى له من الثلث يعني ثلاثة لثلاث منها نصف الجميع صها
ونصف صها يعني ثلاث نصف صها فاد اضرى صها النصف وهو اثنان في الخمسة حصل عشرة
للجد اربعة وهو ثلث المال والثلث خمسة هي نصفه والثلث صها وهو العاضل بعد نصفها ووجد
وشقيقة واختا اب تعني من عشرين ان اصلها من خمسة كانه فيلها ان الغاشمة من الجد وله صها
يعني ثلاثة اصصها للاخت صها ونصف فاد اضرى صها النصف وهو اثنان في الخمسة حصل عشرة
للجد اربعة والثلث النصف خمسة ويعني واحد للاخت اب صها من اربعة صها في خمسة عشر عددها
في العشرة يحصل عشرون ومنها تعني **ولا مع ذي قرين معهما النسب فارتكبت الباطل**
او الغاشمة فربما يعني ان الجد للاب اذا كان مع ذوات القرين والاعوان الاشقاء اواب فله الاضطر
من اربعة ثمانية اشياء النسب من راحر المال او ثلث البليغ مع اخذ ذوات القرين ورضعهم ابرو
المغاشمة ثلثان الاول كثر خمسة وثلاثون واما واكثر من البليغ بعد القرين خمسة من اربعة وعشرين
ثلاثة اربعة وثلثان وخمسة منها ان فاصم الاخ اثنان ونصف بقية من جميع المال وهو اربعة
اخذ من الغاشمة وثلث البليغ فيحصل واحد للاب واكثر وقت ان اثنان كاه زوجة وعشرة اخوة
لان البليغ بعد ذي القرين وهو ثلاثة من ثمانية عشر احد الاصل المثلث وفيها خمسة عشر ثلثه
فثلاثة وهو اكثر من ثلثه في خمسة عشر اخوة لا يحصل بهما صها واحد واربعة اجزاء من احد عشر
جزء من صها ومن صها من جميع اذ هو ثلاثة وثلثان بعشرة اخوة يكون البليغ من ثلثها
عليهم فلو كانوا غير ذلك لما كان يد على مثليه كان الحكم كذلك وقت ان الثالث بخلاف زوجة واما
لان الباني بعد ذي الجد وهو واحد من خمسة فينصفه بالغاشمة اثنان ونصف وذلك
اكثر من النسب من اربعة واحد ومن ثلث البليغ اربعة واحد وثلثان فتص من اثنى عشر
بثلاثة وثلثان تستوي الغاشمة والنسب من واد وجد واخوين تستوي الغاشمة وثلث البليغ
وفي زوج وثلثان اخوة يستوي ثلث البليغ والنسب من زوج وجد واخوين تستوي الثلثان
بقوله معهما اجمع الاخوة والاخوات لا حاجة اليه ان الكلام في الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء
اواب وقوله او ثلث البليغ او مانعة خلو ما مانعة جمع فقد يمتح الثلثان او اثنان منها **ولا**
يعرض الاخوت مع الاب الا كثرته والعين ان زوج وجد وام واخت شقيقة اواب
يعرض لها وله ثم يحد معها **ولا يحد معها الاب** **ولا يحد معها الاب** **ولا يحد معها الاب**
الاب لا يحد معها الاخوت ولا يحد معها الاب مفسدة واحدة وهي المفسدة التي تعني بالاكرية

الاكدرية
وقوله الشقيقة

وصورتها

وصورتها تركت المراتب زوجها وامها وجدها واخا شقيقة اواب اصلها من ستة للزوج النصف
والاب الثلث يعطى صها باخذ الجد لانه لا ينقص عن حد من جميع المال ويحد بالاخت ثلاثة
مثل نصف المفسدة فتكون المفسدة بعد ذلك من ثلثه فاد اضرى له والجد جميعا اربعة
اقتسمه للذكر مثل حظ الانثيين وان الجد معها كالاخ واربعة من ثلثه لا تنقص على ثلاثة
واتوا بغيرها فينصف ثلاثة عدد الذي ومن المثلث عليها مفسدة اصل المفسدة فيلحق خمسة
وعشر من ثم يقال من له من ثلثه من ثلثه اخذ مضر وثلثه ثلاثة اربعة من ثلثه في ثلاثة
بلا عشر عشر باخذ الجد ثمانية وثلاثون للاخت اربعة والاب اثنان في ثلاثة بصفة والاب زوج ثلاثة
ثلاثة بصفة ويعني صها من وجه واحد هـ ان يقال اربعة ورثوا مائة اخذ احد منهم ثلث
ماله وهو الاربع واخذ الثاني ثلث البليغ وهو الثلث واخذ الثالث ثلث البليغ وهو الثلث
واخذ الرابع البليغ وهو الثلث فاد اضرى فقال ابن عمر في ان يقول ما في بضة اخي فتمهل العمل
فان كانت انثى ورثت وان كان ذكر لم يرث شيئا وصورتها كما قد علمت امة تركت
زوجها اربعة لها وامها والاب حامل فقال ابن حبيب وشيخ الكدري لان عبد الملك بن مروان
الغاشمة على رجل يضمن العريضة الكدري واخذها ليهما فتمسكت اليه وتسميها مالها
بالقرين الشقيقين اربعة ورثوا مائة فينصف صها النصف ولم يخذل الا بصفة واكثر زعفران
اخذت عمالها كان معه اخوان او اكثر يعني ام قائمه باخذ الصدق ولها والاب الصدق فان
لم يترك زوج بصفى اخذ ولهم يترك بصفى والاب زوج النصف والبليغ من الجد والاخذ اثنان لاني
المغاشمة احل له ولم يترك بصفى كانت البليغ لانه لم يترك بصفى كانت احدى الغريبي
اذا كان بدل الجداث ولو كان موضع الاخت اخ اب او شقيق ومعه اخوة لأم اثنان فصاعدا
لم يمس لأم شيء وان الجد يقول له لم يترك بصفى ان ثلث البليغ في باخذ اربعة الام
وانما يجب كل مورث من جهة الام فياخذ الجد خمسة الثلث كما لا يقتضي المالكية وقال زيد
للأخ للاب الصدق فيلزم في حاله مالك زيد البليغ هذه المفسدة ولواصفك الزول قوله اب
لشمل شبه المالكية حيث كان الاخ شقيقا لكونه تمام مع اصحاب مالك وانص في هذا مالك
والامر في الاخ للاب بين الواحد والتعدد فاد اضرى الام للاب ما فلك هذا ولولم يكن معه اخوة
لأم كما معنى حينئذ لذكرهم لاننا نقول اننا ذكرهم لكونهم هي المالكية وللشبهة علم في الغرض
ببها في **ولا عاصب ورث المال او الباني بعد القرين وهو الابن ثم ابنته وعصب كل اخت**
ثم الاب ثم الجد والاخوة كما تقدم ثم الشقيق ثم الاب وهو الشقيق عند عدمه ثم
اصل العاصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لانه يعينه على الشدة والبدانة بصفة
الي حد بتركه وفراقة لايه وانما شوا عصبه لانهم عصبوا به فالاب كصوف والابن كصوف والاخ جانب
والعم جانب والجمع عصباء وانما اخت الزول ذكر العاصب عن الذين يتركون بالعرض لقوله
عليه السلام الحقوا العريضة باهلها لما ايفت الرثة بما قرى رجل ذكر وقاد بدة وصف الرجل
بالذكورة للتبعية على سبب الصنفاء وهو الذكورة التي هي سبب العضوية والتي جميع في الرثة
ولهذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين والعاصب بتبعية هو الذي يرث جميع المال اذا انفرد وبأخذ
ما بقي عن اصحاب العريضة كالابن وابنته عند عدم الابن والاب والجد عند عدم الاب والام الشقيق
والاخ للاب عند عدم الشقيق وقوله كما تقدم راجع للجد والاخوة اية كما في من التفصيل او راجع
لاخوة جفك وهذا احسن ويكون التفصيل وهو قوله الشقيق ثم الاب بتبعية الشقيق وانما

نم
العصبية

العصف فلا يصح على الاخوة للاب بنجب يد الشفيع من ادات العصف كما هو الصواب
 كما قال ابن خلدون يكون الشفيع ثم للاب يد الامى الاخوة معصا وقوله وعصب كل اخوة
 الشفيع وانما علم ان مفصولة وان كان كرامة في العاصب بنقله بيان العاصب بغيره
 استكماد او الغرض فيما سبق بيان تخصيص انما تستحق النصف اذا لم ينسب معطاه من
 يقيم ويصلح وامر بعصبه او الغرض في هذا بيان انها عصبه بغيره فلا ينسب الا ان الغرض
 مختلف وانما علم ان العاصب علم ثلاثة اقسام عصبه بنوعه وعصبه مع غيره وعصبه
 بغيره فالاول كل ذي يد دخل في نفسه الى الميت انشئ والتسليم كل انشئ يصيب عصبه
 مع انشئ اخرى كاخت مع بنت او بنت الابن والنكاح النسوة المربع النكاح ووضعت
 النصف اذا اجتمع كل مع اخيه والعري بين الاخوين انما اذا قلنا عصبه بغيره وبغير عصبه
 او مع غيره لم يجب كونه عصبه وهو اصحابه والحقيقة واحدة وقوله وهو كل الشفيع عنده
 عدمه بغيره عنه قوله ثم للاب صرح بما جمل قوله في **الاخوة المجرية والشفيعية زوج وام او**
جدة واخوان قصاص الام والشفيعية وعده او مع غيره فيفسد كون الاخوة الام والجدة
كل انشئ فقول هذا الاستثناء على ان الشفيع عاصب الا بهذه المسئلة وانما يثبت بالعرف
 وشرى كونها مشتركة تعدد الاخوة للام وان لا يكون لها شفاء كله انما يثبت بان كان بدل الشفيع
 انشئ واحدة شفيعه اولاب عانت العريضة بنسبها الى تسعة وان كانت اثنتي عشرة بنسب
 ثلثتها الى عشرة وكلها غريبة عول الشفيع وترث الشفاء في المشتركة للذكر مثل حظ الانثى قالها
 من ستة للزوج النصف ثلثه للام او الجدة الشفاء واحد وللخوة للام انشئ وللشفيع
 ومن مع على كل حال وقد ثبتت هذه المسئلة بنسب زاهي بن الخطاب اول مرة قبل العصف
 فيها الشفاء ثم لما كان في العلم الغلب اني عني بثلثها فإراد ان يغضى بذلك فقال لم يزيد بن ثابت
 البشت الام تجمعهم ذهب ان اباهم كان حمارا ما زادهم الاب الا في قول فاجل ذلك احد الثرثرة
 وقيل فاجله احد هم لعلي لا عني فلا شرع فيهم وبين ولد الام في الثلث قبيل له لم تقض بهذا
 في العلم المارح فقال عني ذلك على ما قضينا وهذا على ما نفع ولم ينفى احد الاجتهاد في
 بالآخر ولو كان في المشتركة جده لفسد الاخوة للام والاشقاء انما يثبت ويصلح بالام والجد بنسب
 كل من يثبت بها وتلقب هذه بنسبه المالكية للجد الثلث الباقي بعد من الزوج والام
 وشفيع الاخوة الاشقاء وتسمى هذه المسئلة بالمجرية والشفيعية لغول الغالب ذهب الى
 اباهم كان حمارا ونسب الشفيع مع الاخوة للام تسمى ايضا بالمجرية وبالبنية لما قيل انهم
 قالوا ان اباها كان حمارا مملوكا في ايم وبالبنية لان عني شمل عندها وهو على المنهج **واصفحة**
ايضا الشفيعية التي كالعاصب ليست او بنت ابن واكثر ثم انشئ في واصله من رجوع للاخ
 للاب والمعتنى ان الاخ للاب يصفى هذه المسئلة كما سلك فيما قبله فاجل ذلك الميت
 بنسب لا كثر او بنت ابن واكثر واختا شفيعته واخا للاب جلافة للام للاب لاجل الشفيعية التي صارت
 كالعاصب لاجل بنت او بنت ابن واكثر فتجب عن اليراث يجب من ما كان حمارا معه حمار
 الاخ الشفيع قبلما يجب بالشفيع يجب ايضا بالشفيعية حتى تم بنسبها ثم **العم الشفيع** ثم
الاب ثم عم الجد الاقرب والاقر وان عني شفيع وقد مع الشفاء والشفيع مطلقا
 ثم العتيق كما تقدم ثم بيت المال واكثر واكثر مع له في الارحام ثم شفيع في الاخوة
 الاشقاء اولاب بين لون منزلة الاخوة في عدمهم فمعه عصبه جازي الاخ الشفيع مقدم

المجرية
 وهي المشتركة والمجرية
 والبنية والشفيعية

على ابن الاخ

على ابن الاخ للاب ثم بعد الاخوة تاتي ونسب الامام والعم الشفيع يقدم على العم للام والعم
 للاب يقدم على ابن العم الشفيع وابن العم الشفيع يقدم على ابن العم للاب وقد علمت
 ان عصبه الابن اولي من عصبه الاب وعصبه الاب اولي من عصبه الجد وكذا تقدم الجد يد
 الشفيع يقدم على عم الجد لانيه وابن عم الجد الشفيع يقدم على ابن عم الجد لانيه ومنع
 النكاح يقدم الشفيع على غيره ومنع عدم النكاح يقدم الاقرب والاقر وان عني شفيع
 ثم الشفيع العتيق فياخذ جميع المال عند عدم النسب او ما ابق العريضة كما متى في العريضة
 عند قوله وقد عاصب النسب ثم العتيق ثم عصبته الخ ثم بيت المال قطعهما عاصب على الشفيع
 منسجما او غير منسجما عند عدم من يثبت بالنسب او بالولاء فياخذ الجميع ان انما هو او البلية بعد
 ذم العريضة او العريضة ولا يرد ما يضل عن العاصب العريضة اليهم عند ما ترك وزيد واهل المدينة
 والقبيل يضي وجوههم فدا ما العاصب وقطاع عاصب على كل واحد بعد ما ورث سوى الزوج
 والزوجية فيما يرد عليها اجلاها ولا يرد مع ما فضل عن العاصب العريضة لند والارحام على الشفيع
 ما كان الشفيع ابو بكر الكس كوضي فيث هذا لانه اذا كان الامام عدلا او الاقرب على ذم الشفيع
 ويذم مع ذم الارحام حتى **وترث بغيره وعصبه الاب ثم الجد مع بنت وان صقلت كتاب**
عم اخ الام ثم شفيع الاب او الجد كل منهما يثبت بالعرف والنسب معا مع بنت الصلب وان
 تعددت ومع بنت الابن وان تعددت فيعري لأحد لهما معطاه او معطى الشفاء في العريضة والدية
 بالنسب وكذا لك ابن العم اذا كان اخا لعم فانه يثبت الشفاء في العريضة والنسب فياخذ
 كان معه ابن عم اخ لبيد اخا لعم كان ما يضل عن الشفاء فيمنعها فبان كان ابن العم زوجا اخذ
 النصف بالعرف والبنية بالنسب اذا لم يكن له من يثبت له فيه او من هو اولي به منه واتى
 بنسب للثنيب الاخبار في قصده اريد على من يتوهم الاشتراك والاثبات لما حمل لهما الامام
 لا ترتب بينهما **وترث ذم وضمير الاقرب وان اتبع في السلم كالأول وبنت اخ**
 فترث ان من اجتمع له جهتان يثبت بكل منهما واحد اهما اقرب من الاخرى فانه يثبت بالاقرب
 منهما وهذا يقع من السلم على وجه الغلبة ومن الجور على وجه العدم والقوة تكون بل احد امور
 ثالثة الاول ان تكون احدهما النجب بخلاف الاخرى وقد كان في قول المؤلف كان يتوهم الجور
 ابنته عند اجولات معه ابنة ثم اسلم وماتت فلهذا ابنة تكون اختا لأمها وهي ايضا
 بنت لها فاجل ما انت الكبرى بعد موت ابيها وترثها الصغرى باقوى التسبب وهو البنوة لانها
 لا تفسد ببال والاخوة قد تفسد فلهذا النصف بالبنوة وانتهى الاخوة ومن ورثها بالجهتين
 قال لها النصف بالعرف والبنية بالنسب وان ماتت الصغرى او لا قال الكبرى ام واغت لا
 فترث بالامومة لانها لا تفسد والاخت للاب قد تفسد فلهذا الثلث بالامومة **الثاني**
 ان يجب احدهما الاخرى قال الحاجة اقوى كان يكمل مجوسى امه قبله ولد اوصى امه وجدته
 فترث بالامومة اتجاها للثالث ان تكون احدهما اقل حجبا من الاخرى كما ام هي اخت
 لاب كان يكمل مجوسى بنته قبله بنتا ثم يكمل الثانية قبله بنتا ثم موت الصغرى عن العلي بعد
 موت الوصى والاب وهي ام امها واخاها ابيها فترث بالبنوة والبنوة في الامومة
 ام الام فجهها الام بغيرها واختية فترث بالاختية لان نصيب الاختية اكثر
 واذا كانت الغريبة مجوسية وترث بالضعيفة كان موت الصغرى في هذا المال عن الوصى
 والعلية فترث الوصى بالامومة الثلث والعلية بالاختية النصف قوله وان اتبع ايمان

[illegible][illegible]

القول

زفت

الباقية والبعث الاخرى لم يثبت كماله وقوله في وجع معصم مثقال لقوله او بعض ثم اشار الى ان
 الثاني الذي يحتاج الى العمل بقوله **والاصح الاولى ثم الثانية فان انفس نصيب**
الثانية على ورثة كابت ورتب ما يتوزر اختا وعاصبا مختارا وان خلف ورثة غير ورثة
 الاول اوهم ولا كان اختا فصح مسئله الميت الاولى وتاخذه منها سهام الميت الثاني
 على مسئلة فان انفس نصيب الثاني على ورثة فصح العريضة الثانية وما تحت منه الاولى
 من ثلثه مات شقيق ورثة ابنه ورثة مات الابن ورثة اخته وعاصبه كعنه فالعريضة الاولى
 من ثلثه والثانية من اثني عشر والواجب للابن من الاولى سهمان وفد مات عنهما ورثة اخته
 وعاصبا والسهامان ينقسمان على مسئلة وتصح من الاولى ويكون للميت اثنتان من العريضتين
 وللعاصب سهمان **والا وهو يترتب عليه وما تحت منه مسئلة وضرب** **وعوى الثانية**
الاولى كالباقية وانما احداهما ورثة زوجة ومثالا ثمانية بنات ابنة له من الاولى ضرب
له وعوى الثانية ومن له من الثانية ربع وعوى له من الثانية ثلثا فان لم يكن نصيب
 الميت الثاني من الميت الاول من غير ورثة فان لم يكن نصيبه وما تحت منه مسئلة
 وتصح وعوى الثانية الثانية في كامل المسئلة الاولى وفي الجواهر وجه العمل في ذلك ان تنقسم
 بين نصيب الميت الثاني وما تحت منه في بضعه فان انفسا ضربت وعوى في بضعه في العريضة الاولى
 مما احتج منه ثم انقسمت ثم تقول من له من الثانية من الاولى اخذه مضربا وعوى الثانية
 ومن له من الثانية اخذه مضربا وعوى من الثانية من ورثة ميت **والثاني** ان يترتب
 ثم ميراث احد الابن قبل الفهم ورثة زوجة وابنته وثلاث بنات ابنة الميت الاولى من ستة
 لكل ذكر سهمان ولكل بنت سهمان والثانية من ثمانية للزوج وميتهم والبنات اربعة ولكل واحد
 من ولد الابن سهمان وقسمهم الميت من الاولى اثنتان ومن بضعه ثمانية متعافان بالانصاف فنقسم
 نصف في بضعه وهو اربعة في العريضة الاولى وهو ستة يكون الخارج اربعة وعشرين ثم تقول من له
 من الاولى اخذه مضربا وعوى الثانية وهو اربعة ومن له من الثانية اخذه مضربا
 وعوى من الثانية من ورثة وهو واحد في قول **انما عفا ضرب ما تحت منه مسئلة فمما تحت منه**
الاولى كون احداهما عن ابن ورتب **والا** وان لم يتواقي سهام الميت الثاني في بضعه بل باسقاط
 قهري حينئذ كصنف بانيته سهامه فاضرب جميع سهام العريضة الثانية بجميع سهام العريضة
 الاولى كاللوات احد الباقين المذكورين في المسئلة الثانية وهو ثلثه في الاولى وهي ستة يكون الخارج
 ثمانية عشر ثم تقول من له من الاولى اخذه مضربا وعوى الثانية من له من الثانية اخذه
 مضربا وعوى جميع سهام مورثه وميتك الزلف على هذا لانه يعلم بالمعقولة **فقال** في التوضيح وهذا
 وهذا التامه وان كانت الزكاة عفا او وضعت او ما كانت عينا او وضعتا لم يعمل ويفصح
 ما حصل للميت الثاني على بضعه اية ورثة انتهى وكذا العمل لو انفسا ارث الميت الثاني في بعية
 ورثة الميت الاول لا كان مختلف قدر الاستمارة كميته على ام وزوج واخت لاب واخت شقيقة ثم
 تنقسم الزوج الشقيقة وما تحت عنهما في المسئلة الاولى من ستة وتقول الى الثانية للام واحد وللزوج
 ثلثا وللأخت للاب واحد وللشقيقة ثلثا والمسئلة الثانية من ستة وتقول الى الثانية ايضا
 للام اثنتان وللزوج ثلثا وللأخت للاب ثلثا وسهام الشقيقة من الاولى ثلثا غير منقسمه
 على مسئلتها واموا فصح **فلا ضرب مسئلة وهي الثانية في المسئلة الاولى وهي الثانية**

ثم صح المسئلة الثانية وانفس
 سهام الميت الثاني على مسئلة

يحصل اربعة وستون من له من الاولى اخذه مضربا وعوى الثانية في المسئلة الاولى من ستة
 وعشرون ومن الثانية تسعة ويصل للام من الاولى ثمانية ومن الثانية تسعة ويصل للام
 من الاولى ثمانية ومن الثانية تسعة **والا** **افل الورثة بعقب بالورث قبله ما نصه الاخر**
تعمل ببيعة الانكار ثم الاخر ثم انفس ما ينقسم من تداخل وتباين وتواقي **فقال** فان افسى
 واحد من الورثة وارث وانكره ببيعة كماله الفريء ما على الذهب فانك تنقسم في ببيعة الجماعة
 في الانكار وفي ببيعة الفريء خاصة في الاخر اربعة لبيته ثم وارث غيري كالنار يد مع فئة سهامه في الاخر
 وهذه ثم انكر ما يربى في ببيعة الانكار والافريء من تداخل وتباين وتواقي فان تداخلت اخذت
 اكثرهما وان تباينت فنقسم احداهما في كامل الاخرى وان تواقتا فنقسم في ببيعة واحداهما
 في كامل الاخرى ثم يدفع للفريء ما نقص الفريء من اربعة من حصة على موجب الاخرى والافريء اربعة
 سواء كانا باخذة على سبيل الميراث ولم يذكر في الاصل ثلثا للزوج وميتهم وبانيته من الاولى تعني
 في ببيعة الانكار ان هذا الاصل وهذه الاصل الفريء والمفريء وبانيته ما اذا تعدد ذلك **والا**
والثاني كالتقسيم في عاصب اقر واحد شقيقة او شقيق في الميراث بالاولى التداخل وتباين
 التباين في ذلك ان يكون اختان شقيقتان وعاصب اقرت احدهما باخت شقيقة وكذا بهما
 الباقون من الورثة في ببيعة الانكار من ثمانية ومن ببيعة الاخرى ربع من تسعة لانكسار السطحي
 على الميراث **الثالث** فنقسم عدد الورث في النكسار عليها سهامها في اصل المسئلة وهي ثمانية
 في ربع تسعة فالثمانية داخله في التسعة فنقسم التسعة على في ببيعة الانكار لكل اخت ثلثا
 وللعاصب ثلثا ثم تقسم على في ببيعة الاخرى لكل اخت اثنتان وللعاصب ثلثا ففقد نصيب
 الفريء سهمان فبعد هذا وذكر مثال الثاني ان المسئلة بما هذا الا ان احداهما اقرت باخ
 شقيق في المسئلة الانكار ايضا من ثلثا والمسئلة الاخرى من اربعة وبنيتهما تباين فنقسم ثلثا
 في اربعة بلا شريك ثم تقسم على الانكار لكل اخت اربعة وللعاصب اربعة وعلى الاخرى اربعة
 لكل اخت ثلثا وللأخ تسعة ففقد نصيب من حصة الفريء سهمان تدفع للفريء **والثاني**
كالباقين في اقر باب في الميراث بالثالث التواقي وتذكر مثاله ابن وشستان اقر الابن بابن وكذا بهما
الابن في ببيعة الانكار من اربعة ومن ببيعة الاخرى من ستة وبنيتهما تواقي بالانصاف
 فنقسم اثني عشر في ببيعة او تقسم ثلثا في اربعة على عشي فلا تقسم على الانكار يحصل ثلثا
 تسعة ولكل بنت ثلثا وعلى في ببيعة الاخرى خمسة اربعة ولكل بنت سهمان ففقد نصيب الفريء
 من حصته اثنتان يدفعها للفريء ومقتال التواقي في اموا واخت الاب وعمل اقرت اخت الاب
 بشقيقة للميت وانكرت الام في ببيعة الانكار من ستة للام اثنتان وللأخت ثلثا وللعم ما بقى
 وهو واحد وكذا في ببيعة الاخرى من ستة ايضا للشقيقة النصف وللأخت للام السدس
 ثلثة لثنية والام السدس واحد وللعم ما بقى وهو واحد ففقد نصيب حصة الاخت للام
 سهمان تدفعها للشقيقة الفريء ببيعة **والا** **افل ابنت ميتة وبنت باين في الانكار من ثلثا**
والا **افل ابنة ميتة وهي من خمسة فنقسم اربعة في خمسة ثم ثلثا في الاب عشرة وهي**
ثمانية في ما تحت ميراث الفريء والفريء وهذا ايضا اذا تعدد الفريء والمفريء فلا ذكر ابنه
وبنته فاقرب الابن بنت وكذا بهما اخته واقرت البنت باين وكذا بهما اخوها وكل من الميراث
يعتق الخارج من الاخر في ببيعة الانكار من ثلثا للاب سهمان وللأخت سهمان ومن ببيعة الاخرى
الابن من اربعة للاب اثنتان ولكل بنت سهمان ومن ببيعة الاخرى البنت من خمسة لكل ابنة

رزق

امام ينكر منه انه وتغيب هذه ابانه لا يجوز النكر بصورة العورة كما لا يجوز النكر الى هذا وكذا هي
 الحقا قطع ان لا يشترك النكر اربو تو غفقت عيانه وبان من احد هلمسة واحدة من مات وانكم
 لصاحب المال وكذا هي جواز نكر الصغرة وصحح به ابن يونس قاي بان منكم انفسا وبين انكم
 بلوغه ان كان غير بالغ فان ثبت له الحية فهو ذكر فقال محمد بن صفور ما اصل لبنات
 الشعر من البيضة اليسرى وان ثبت له ثدي كثنى النساء دون الحية فهو انثى وان ثبت
 معا باختلف هل ينكر الى عدد اضلاعها لا قد ذهب ابو الحسن الى الفضل به وقال به غيره
 وعليه قال انه اثباته عشرة ضلعاً من كل جانب والى جل له من الجانب الايمن كذلك هو الايسر
 سبع عشرة هكذا ذكر ابن يونس وقال الحويص سبع عشرة لهما من كل جانب والى جرمي
 جانب واحدة ستة عشرة فقال وتسميتك ان الله تعالى لم يخلق ادم عليه السلام ثم
 اراد ان يخلق حواء الفى عليه السلام ثم اراد ان يخلق من جانيه اليمين خلفها منه خاتمة
 اول من حكم في الخشعي عامي بن النضرب ثم حكم به في الاضلاع على بن ابي كلاب رضى الله عنه
 ايد اول من قضى به في الاضلاع فكانت اربعة واراد انه عليه السلام تسيل على مولود له قبل
 وذكر من ابن يونس فقطال عليه السلام من حيث يقول والحديث اخبر به الشيخ في
 حمري يعقوب بن ابراهيم الغلظي عن الكلب وله شاهد عن عامر فوفى ان ذكر هذه الخرافات
 القبيحة في تعقيب على موضوعات ابن الجوزي والله تعالى اعلم واخبر كما قال الاصل
 وهو الشيخ خليل والله اعلم ان ينبغي به من كتبه او فراه او حظه او سمع به في شيء

ه ه ه ه ه
 و صلى الله على سيدنا محمد وآله
 وعقبه وصلى على ائمه
 و آله و آله
 القليل
 القليل

